دكتور محمود فهمي زيدان

في فلسفة اللغة



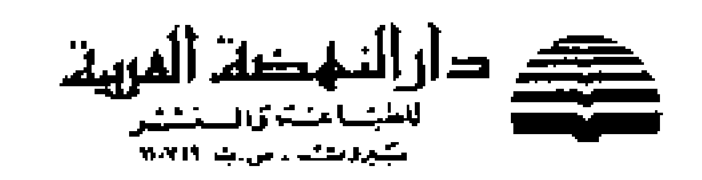
دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت . ص . ب ١١-٧٤٩

في فلسفة اللغة

تأليف

الدكتور

محمود فهمي زيدان





دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

● الإدارة : بيروت، شارع مدحت باشا -
بناية كريدية تلفون: ٣١٢٢١٣ -
برقياً: دانهضة -
ص.ب.: ٧٤٩ - ١١ -
تلكس: NAHDA 40290 LE

● التوزيع : شارع البستاني - بناية اسكندراني
رقم ٣ غربي جامعة بيروت
العربية - تلفون: ٣٠٣٨١٦ -
.٣١٦٢٠٢

مقدمة

يتناول هذا الكتاب مبحثاً هاماً يرتبط بعلوم اللغة والمنطق والفلسفة، وكان من قبل مندمجاً فيها مختلطاً بها، لكنه أصبح اليوم مبحثاً مستقلاً عما عداه، وأخذ يزدهر منذ أوائل هذا القرن وازداد إقبال الباحثين على الكتابة فيه، وإن لم ينل بعد قسطاً وافراً من الاهتمام في المكتبة العربية، وهو مبحث «فلسفة اللغة». ويمكن القول إن فلسفة اللغة هي مجموعة مترابطة من الدراسات يعكف عليها المناطقة والفلاسفة، تنشأ عما يُقْلقهم من أسئلة ومشكلات تتعلق باللغة، كما أن علماء اللغويات حين تطورت علومهم ذهبوا إلى الخوض فيها وبحث مسائل منطقية أو فلسفية تنشأ عن أبحاثهم اللغوية. ولفلسفة اللغة تاريخ طويل لن نعرض له في هذا الكتاب، لكننا نهتم هنا اهتماماً أساسياً بموضوعاتها كما يراها المناطقة والفلاسفة واللغويون الغربيون المعاصرون، مع إشارات موجزة إلى تراثه القديم والحديث بطبيعة الحال.

ويمكن إلقاء الضوء هنا في عجالة على أهم الموضوعات التي تؤلف مبحث فلسفة اللغة ونتناولها في هذا الكتاب:

١ ـ تحليلات منطقية لبعض المفردات والعبارات اللغوية: نجد المناطقة يقدمون أحياناً تصنيفاً لبعض مفردات اللغة وعباراتها يختلف عن تصنيفات اللغويين، مثلما نقول إن الفعل والصفة تضمّهما مقولة واحدة ـ من الناحية المنطقية ـ حين يرتبط أحدهما باسم العلَم، نحو زيد يلعب وزيد مجتهد،

فهاتان القضيتان متفقتان في الصورة المنطقية (صورة القضية الحملية)، أو مثلما نقول إن اسم العلَم مختلف اختلافاً أساسياً من الناحية المنطقية عن أي عبارة وصفية فريدة لا تنطبق إلا على مسمى هذا الاسم نحو ابن سينا مؤلف كتاب الشفاء، فإننا لا يمكننا اعتبار «مؤلف الشفاء» اسم علم أو بديلة به في لغة منطقية، ومثلما نقول أن هناك جملاً متفقة في الصورة اللغوية لكنها تختلف في الصورة المنطقية نحو الوفاء فضيلة وزيد كريم، كما أن هناك جملاً مختلفة في الصورة اللغوية لكنها متفقة في صورتها المنطقية نحو الاسكندر مؤسس مدينة الإسكندرية، وحين فتح الاسكندر مصر أقام مدينة الإسكندرية، وغير ذلك من تحليلات. وقد خصصنا الفصل الأول لشرح هذه التحليلات مشيرين إلى أصحاب الفضل فيها (فريجه ورسل).

٢ ـ مشكلة العلاقة بين اللغة والواقع: لقد شغلت مشكلة العلاقة بين اللغة وتركيبها والواقع ونسيجه بال المناطقة والفلاسفة ـ أيوجد تشابه تام بينهما أم أن التشابه جزئي فقط؟ ولعل الرأي التقليدي في وظائف اللغة أن لها وظيفة أساسية هي التعبير عن الواقع المشاهد وتوصيل معلوماتي ومشاعري إلى الآخرين. لكننا نجد اللغات الطبيعية ـ وهي اللغات العادية التي نتكلمها في حياتنا اليومية ـ يشوبها كثير من غموض ونقص وقصور، فقد توجد كلمات ليس لها معنى محدد، وكلمات أخرى معانيها متداخلة، كما أن اللغة العادية بمفرداتها المألوفة قد تكون قاصرة عما نريد التعبير عنه دائماً. ولذلك لجأت العلوم التجريبية في مراحل تقدمها إلى إقامة لغات خاصة فنية، لها مصطلحاتها ومفاهيمها توخّياً للدقة والتحديد والوضوح، وهنا يتساءل المنطقي والفيلسوف ما إذا كان من الممكن إقامة لغات خاصة فنية في الفلسفة لها مصطلحاتها ومفاهيمها ويتسق تركيب قضاياها مع قواعد المنطق حتى يستطيع التعبير عن الواقع والعالم الذي نعيش فيه تعبيراً أدقّ وأوفى، ولتستطيع اللغة أن تكون تصويراً دقيقاً للواقع، بحيث يكون لكل كلمة معنى محدد ولكل اسم مسمّى. ولقد عرضنا في الفصل الثاني تحت عنوان «محاولات اللغة

المثالية» نموذجاً لإقامة هذه اللغة عند رسل وفتجنشتين في مراحل فكرهما المبكر.

٣ ـ اللغة العادية وفلسفتها: لقد رأى بعض المناطقة والفلاسفة عيوباً في اللغات المثالية التي كانوا يحلمون بإقامتها، فلجأ بعضهم إلى اللغات الطبيعية كوسيلة وحيدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع. لكن كيف يتغلبون على قصور اللغة العادية ونقصها وغموضها؟ وهنا نجد الفلاسفة يذهبون فريقين، رأي أحدهما استخدام اللغة العادية بعد تهذيبها وتحديدها وتوضيح معاني كل مفرداتها، واصطناع مفردات جديدة عند الحاجة أو استخدام مفردات مألوفة بمعانٍ جديدة، وحينئذٍ تصبح اللغة العادية صالحة للعمل الدقيق (وهذا اتجاه مألوف منذ أيام أرسطو ويتضح عند جورج مور). لكن رأي فريق آخر أن اللغة العادية كما هي دون تهذيب أو تحديد مسرف صالحةٌ لكل المناشط الفكرية، بل رأى هذا البعض أن التعبير عن الوقائع أو القدرة على توصيل المعلومات من فرد لآخر ليست هي الوظيفة الوحيدة للغة، بل للغة عدد لامتناه من وظائف مثل إعطاء أوامر أو إلقاء أسئلة أو تقديم شكر أو صبّ لعنة أو إداء صلاة أو تمثيل دورٍ على المسرح الخ. بل اكتشف هؤلاء الفلاسفة أن اللغة وحدها هي التي مكّنت الإنسان من أن يدرك الأشياء من حوله ويفكر فيها، لأن أي إدراك أو تفكير يجب أن يصاغ في لغة، وأن العالم الذي نعيش فيه ونعرفه حدّدته مناهجنا اللغوية في وصفه، وفي ضوء هذا النمط من التفكير نشأ الاتجاه الفلسفي المعاصر المسمى «الفلسفة اللغوية» عند فتجنشتين وقد فصلنا في هذه المواقف في الفصل الثالث.

٤ ـ المواضعة اللغوية ويقين بعض القضايا: هناك شبه إجماع على أن قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق ليست احتمالية الصدق وإنما هي صادقة دائماً ويقين لا مجال فيها لشك، وأن هذه القضايا والقوانين لا تستمد صدقها من تجربة ولا تعتمد على تحقيق تجريبي. والغريب أن الفلاسفة

التجريبيين في العصر الحديث الذين يجعلون التجربة أساساً لكل قضية صادقة يستثنون قضايا الرياضيات والمنطق من تلك الصفة التجريبية والسمة الاحتمالية. ومن ثم نتساءل ما هذا السرّ الذي في تلك القضايا والقواعد وما أساس صدقها المطلق ويقينها؟ ومن الإجابات عن هذا السؤال قول بعض المناطقة إن السر كامن في المواضعات اللغوية، أي إننا إذا استخدمنا الألفاظ استخداماً سليماً وجاء تركيب الجملة صحيحاً فإن قضايا الرياضيات وقوانين المنطق تصبح مفهومة بالبادهة ومقبولة بإجماع دون أن يعرض لها شك، مثل قولنا الجزء أصغر من الكل أو ما ينطبق على الكل ينطبق على أي جزء من هذا الكل. وقد عقدنا الفصل الرابع لمناقشة نظرية المواضعة اللغوية كنظرية في نشأة اللغة، ومختلف معانيها حين تفسر يقين قضايا الرياضة والمنطق.

٥ ـ نظريات المعنى: من أهم مباحث فلسفة اللغة موضوع المعنى، إذ لكل كلمة في اللغة معنى، أو هذا ما ينبغي أن يكون. وحين نشأت اللغة ربط الإنسان بين اللفظ ومعناه، والآن ما مشكلة المعنى؟ يمكن توضيح هذه المشكلة بإلقاء سؤال آخر: ماذا نعني حين نتحدث عن معنى كلمة أو عبارة وما معيار المعنى الصحيح؟ وقد ينحل هذا السؤال إلى عدة أسئلة أخرى: هل للكلمة الواحدة معنى واحد محدد، أم أن لكل كلمة استخدامات مختلفة في سياقات مختلفة وإذن للكلمة الواحدة معانٍ مختلفة لأن اللغة بطبيعتها فضفاضة مرنة بها بعض الغموض دائماً؟ وكيف نميز العبارة التي لها معنى من العبارة التي لا معنى لها؟ وما الترادف وعلاقته بالمعنى؟ وهل المعنى تصور يستقر في الذهن بفضل عمليات تعميم وتجريد أم أن معنى الكلمة هو إشارة إلى شيء معين، أم أن المعنى وسط بين اللفظ والشيء؟ هذه الأسئلة في مجموعها تؤلف ما يسمى مشكلة المعنى، وهي موضوع يزداد الاهتمام به عند مفكري الغرب المعاصرين. ونضيف إلى ما سبق أن علماء اللغة المعاصرين يهتمون أيضاً بمشكلة المعنى لأنها تدخل في صميم أحد العلوم اللغوية وهو علم الدلالات أو السيمانطيقا. وقد خصصنا الفصل الخامس لموضوع المعنى وأوجزنا فيه أربع

نظريات أساسية معاصرة في المعنى: هل المعنى تصور أم ترادف؟ (مور - كواين)؛ معنى الكلمة هو استخدامها في اللغة العادية (فتجنشتين)؛ معنى الكلمة أو العبارة وإشارتها (فريجه)؛ معنى القضية هو منهج تحقيقها (الوضعية المنطقية)، ثم عقّبنا على هذه النظريات.

٦ ـ اللغويون وفلسفة اللغة: ولقد خصصنا الفصل السادس للإشارة إلى المدرسة اللغوية الأمريكية المعاصرة التي يقودها نوعم تشومسكي الذي يتعمق البحث في منشأ قواعد اللغة، ويحاول تفسير ظاهرة تأليف الطفل تركيبات لغوية جديدة لم يسبق له تعلمها، ويجعل هذه الظاهرة شاهداً على وجود قدرة فطرية في العقل الإنساني على إنشائها، تتسق مع تركيب الواقع الذي نعيش فيه، وبذلك نكون أمام نظرية جديدة في ربط اللغة بالواقع، وتفسير اللغة في إطار فلسفي.

٧ ـ فلسفة اللغة عند العرب: بعد ما فرغنا من كتابة موضوعات فلسفة اللغة عند الغرب المعاصر، تساءلنا في الفصل الأخير عما إذا كان المناطقة والفلاسفة واللغويون العرب القدامى قد بحثوا في تلك الموضوعات أو ما يشبهها، فوجدنا التراث العربي القديم غنياً بنفائسه. فلقد طرق العرب القدامى بعض الموضوعات السابقة في إيجاز أحياناً وفي تفصيل أحياناً أخرى، كما جهلوا موضوعات أخرى بحثها المعاصرون بطبيعة الحال على أساس أن تطور الإنسانية أتاح للمعاصرين ما لم يتح للقدماء. لكنا وجدنا العرب القدامى تميزوا بثلاثة مواقف أساسية أفاضوا فيها وأضافوا جديداً إلى فلسفة اللغة:

أ ـ تجب الإحاطة بعلوم اللغة قبل أن يبدأ البحث في أي علم من العلوم، إذ بينما قيل عن أرسطو أنه رأى المنطق أداة ضرورية وأورجانونا لامتلاك ناصية العلوم الأخرى، إذا بالمناطقة العرب يرون دراسة اللغويات (وكانوا يسمونها علوم اللسان) أداة ضرورية لفهم المنطق ذاته.

ب ـ بحث في العلاقة بين علميْ النحو والمنطق، إذ بينهما أوجه اختلاف لكن

بينها أوجه شبه فإن قوانينها متقاربة متسقة.

جـ ـ بحث في أصل اللغة وكيف نشأت؟ هل هي توقيف أو وحي وإلهام أم هي اصطلاح اجتماعي ومواضعه إنسانية؟ ورأينا أن كل المناطقة والفلاسفة واللغويين العرب ـ باستثناء بعض متكلمي الأشاعرة الأوائل ـ اعتقدوا أن اللغة صناعة إنسانية.

وفي ختام هذه المقدمة أود أن أتقدم بالشكر الخالص لمن أفدت منهم فوائد جليلة حين كنت أعدُّ كتابة الفصل الأخير عن فلسفة اللغة عند العرب، وهم المربي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة الأستاذ بجامعة الكويت، وأصدقائي الأساتذة الدكتور محمد عاطف العراقي رئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب بجامعة القاهرة والدكتور أحمد محمود صبحي رئيس قسم الفلسفة بآداب الاسكندرية والدكتور عبده الراجحي أستاذ علم اللغة بآداب الاسكندرية، **فقد كان لهم فضل كبير في توجيهي نحو** قراءة مراجع معينة غفل عني معرفتها أو إعارتهم لي مراجع أخرى من مكتباتهم الخاصة أو من مناقشتي معهم بعض موضوعات ذلك الفصل الأخير، وغيره من فصول الكتاب.

الإسكندرية في ٢٨/ ٧/ ١٩٨٤.

الفصل الأول

تحليلات منطقيّة لبعض المفردات والعبارات اللغويّة

نتناول في هذا الفصل نماذج من التحليلات المنطقية لبعض المفردات والعبارات اللغوية صاغها أئمة المنطق والفلسفة المعاصرة في فجر القرن العشرين مثل فريجه... ..G. Frege (١٨٤٨ ـ ١٩٢٥) وبرتراند رسل .....B. Russell (١٨٧٢ ـ ١٩٧٠) ولود فج فتجنشتين .....L. Wittgenstein (١٨٨٩ ـ ١٩٥١) ورودلف كارنب ....R. Carnap (١٨٩١ ـ ١٩٧٠) وجلبرت رايل ...G. Ryle (١٩٠٠ ـ ١٩٧٦) وغيرهم. وتدخل هذه التحليلات في إطار فلسفة اللغة، وإن كان هؤلاء الأعلام لم يستخدموا عبارة «فلسفة اللغة» وإنما كان رسل مثلاً يسميها «النحو الفلسفي» Philosphical .....grammar، ويسميها كارنب «التركيب المنطقي للغة» Logical syntax of .....language. وتضم هذه النماذج من التحليل الموضوعات الآتية:

١ ـ اسم العلَم والفعل والصفة.
٢ ـ اسم العلَم والمحمول.
٣ ـ اسم العلم المركب.
٤ ـ عالم المعاني.
٥ ـ اسم العلم والوصف المحدد.
٦ ـ الصورة اللغوية والصورة المنطقية للجملة.
٧ ـ الأنماط المنطقية للكلمات والعبارات.

١ ـ اسم العلم والفعل والصفة:

لكل لغة تصنيف مفرداتها، وقواعد تركيب جملها، ونظرياتها في تعليل صحة تراكيبها، فنجد سيبويه مثلاً يرى أن الكلمة في العربية اسم وفعل وحرف، ويضم الاسم اسم العلم والاسم العام والصفة والحال والضمير والظرف والمصدر، وللأفعال أنواعها وللحروف أنواعها. ونجد كثيراً من اللغات الأوروبية الحديثة تصنف المفردات إلى اسم علم واسم عام وصفة وفعل وأحوال وضمائر وروابط، وقد لا نجد خلافات كبرى بين مختلف اللغات في تصنيفهم للمفردات، لكن بينها خلافات في قواعد تركيب جملها. نلاحظ أن رسل سجّل ملاحظة جديرة بالتسجيل في هذا السياق، وهي أنه على الرغم من أن لكل صنف من هذه الأصناف من الكلمات استخداماً خاصاً، فإنه يمكننا وضع الأسماء العامة (إنسان) والصفات (مجتهد) والأفعال (يمشي) والألفاظ الدالة على علاقات (أكبر من...) في مقولة واحدة تدل على علاقات، وترتبط بأسماء الأعلام كمقولة أخرى متميزة. وحين يتعلق لفظ العلاقة بحدّ واحد مثل الفعل اللازم أو صفة ما نسميه لفظاً دالاًّ على علاقة واحدية Monadie relation.......... ونسمي هذا الحد محمولاً، وتصبح القضية التي يرد فيها الفعل اللازم أو الصفة والفعل قضية حملية، وبذلك تصبح القضايا «محمد إنسان» و«محمد مجتهد» و«محمد يمشي» قضايا من صورة منطقية واحدة، لا تميز فيها بين اسم عام أو فعل لازم أو صفة، وتسمى جميعاً محمولات. وحين يكون لفظ العلاقة متعلقاً بحدّين أو ثلاثة أو أربعة تسمي العلاقة ثنائية ....dyadic، أو ثلاثية ....triadic، أو رباعية ....tetradic على التوالي. زيد رجل أو زيد يجري مثل لعلاقة واحدية، زيد أطول من عمرو مثل لعلاقة ثنائية، زيد أعطى النقود إلى عمرو مثل لعلاقة ثلاثية، زيد أرسل خطاباً إلى عمرو بطريق البريد مثل لعلاقة رباعية وهكذا. وحين تكون القضية دالة على علاقة واحدية نسميها قضية حملية، وحين تدل على العلاقات الأخرى نسميها قضية علاقية وليست حملية[١].

(١) B. Russell. Logic and Knowledge, Essays 1901 - 1951, P. 108, Marsh, London 1956.

٢ ـ اسم العلم والمحمول:

يتضح من النقطة السابقة أن القضية الحملية بالمعنى الدقيق (وتسمى أيضاً القضية الشخصية ....Singular Proposition) هي ما يُسند فيها محمول إلى اسم علم، وإذن يوجد تمييز حاسم بين اسم العلم والمحمول، وذلك أول اكتشافات المنطق الرمزي، ويعتبر بيانو ....Peano (١٨٥٨ - ١٩٣٢) وفريجه ورسل ممن أدركوا هذا التمييز بكل وضوح. لكن أرسطو ومن ورائه المنطق الصوري القديم أدرك هذا التمييز بغموض، لأن أرسطو وإن عرف هذا التمييز غير أنه كان لا يزال يعتبر زيد إنسان وكل إنسان فانٍ مثالين لقضية حملية دون تمييز، وأما المحدثون فقد أوضحوا أن القضية الثانية ليست حملية وإنما هي اختصار لقضية شرطية متصلة (إذا كان س إنساناً فهو فانٍ). وفي توضيح هذا التمييز بين اسم العلم والمحمول يقول فريجه: «إن التصور كما أفهمه يقوم بوظيفة المحمول، أما اسم العلم فإنه عاجز تماماً عن استخدامه كمحمول. يبدو أن ذلك محتاج لتوضيح وإلا كان التمييز باطلاً»[٢]. ويقدم فريجه نقطتين يميز بهما اسم العلم من المحمول.

أ ـ الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيء فردي معين، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصور Concept، والتصور هو المعنى العام الذي يندرج تحته أشياء جزئية عديدة. يؤدي اسم العلم معنى تاماً مستقلاً دون حاجة إلى لفظ آخر يتمم معناه، أما المحمول فلا يمكنك استخدامه بمفرده وإنما يحتاج لاسم علم ليعطيه معنى، ولذلك لا يقوم الاسم بوظيفة الحمل أي الدلالة على معنى عام، كما لا يقوم المحمول أو التصور بوظيفة الاسم لأنه ليس اسماً لفرد معين.

ب ـ الكلمات الدالة على السور (كل، بعض، لا..) لا معنى لها إذا ارتبطت باسم العلم بينما لها معنى حين ترتبط بالمحمول. كل زيد أو

(٢) Translations From the philosophical Works of Frege, by P. Geach and M. Black, P. 43 Oxford, 1960.

بعض زيد لا معنى لها لأن اسم العلم لا يجري عليه التبعيض، لا محمد ليس اسم شخص معين لأن اسم العلم لا يُسلب، بينما يكون للمحمول معنى إذا دخلت عليه الأســوار (. . . ليس متعلماً، أو بعض. . . . ليسوا أذكياء)[٣]. ولقد أضاف رسل إلى هذين التمييزين بين اسم العلم والمحمول تمييزاً ثالثاً ويُرجع الفضل فيه إلى فتجنشتين الذي كان تلميذه وقتئذٍ، وهو أن الفرق بين اسم العلم والمحمول فرق بين فعلين عقليين مختلفين هما التسمية والتقرير: الاسم يسمى شيئاً، والمحمول صيغة يراد بها تكوين قضية تقرر شيئاً ما، ولكي نفهم اسماً يجب أن نكون على وعي وإدراك بمسّماه على نحو ما برؤيته أو القراءة عنه، أما المحمول فهو معنى نسنده إلى شيء ما لنحصل على تقرير أو قضية[٤].

٣ ـ اسم العلم المركب:

توصل فريجه في تحليلاته للتمييز بين اسم العلم والمحمول إلى نوع جديد من القضايا يختلف عن القضايا الحملية والشرطية والعلاقية، وهي قضية الهويـة ..identity proposition وكان يسميهـا القضية التي تحـوي اسميْ علم بينهما علاقة مساواة، مثل الإسكندر مؤسس مدينة الاسكندرية أو بسمرك هو الرجل ذو القناع الحديدي أو طه حسين مؤلف كتاب الأيام ونحو ذلك. ليس في هذا النوع من القضـية محمول، وإنما موضوع هذه القضية اسم علم بالمعنى المألوف، والحد الآخر صفة فريدة لا تنطبق إلا على مـسمى ذلك الاسم. وقد وضع فريجه معيارين للتمييز بين القضية الحملية وقضـية الهوية وهما أن الرابطة في القضية الحملية تدل على الحمل بينها تدل في قضـية الهوية على المساواة، وإنه لا يمكننا تغيير مواضع عنصري القضية الحملية دون

---

(٣) Geach, Reference and generality. An Examintion of some Medieval and Modern Theories pp. 178 - 9 New - York. 1962.

(٤) انظر المرجع السابق لرسل ص ٢٠٥.

إخلال بالمعنى، بينما يمكن تغيير مواضع عنصري قضية الهوية دون إخلال بالمعنى. الفرق بين القضية الحملية وقضية الهوية هو الفرق بين الإسكندر قائد عملاق والإسكندر مؤسس الإسكندرية. ويمكنك أن تقول إن مؤسس الإسكندرية هو الإسكندر[٥]. حين توصل فريجه إلى قضايا الهوية رأى أنه ما دام الوصف الفريد في هذه القضايا لا ينطبق إلا على مسمى اسم العلم فيمكن أن نسمي هذا الوصف اسم علم مركب Compound proper name.....، ورأى فريجه أن هذا الاسم المركب مكافيء منطقياً لاسم العلم المألوف، لكنه يحذّرنا بعد ذلك من النظر إلى اسم العلم المركب على إنه اسم علم بالمعنى الدقيق في لغة منطقية دقيقة، ويضيف أيضاً أن اسم العلم إذا كان مسماه كائناً خرافياً يمكن استخدامه كاسم علم في القصص والأساطير لكن لا يمكن اعتباره اسم علم في لغة منطقية دقيقة. ولم يبين فريجه لم يعجز اسم العلم المركب أن يكون اسم علم بالمعنى المنطقي[٦]. ولذلك سوف يقرأ رسل هذه النظرية لفريجه فيما بعد ويبين خطأها، ويوضح التمييز المنطقي الحاسم بين اسم العلم والوصف الفريد حتى لو لم ينطبق إلا على مسمّى هذا الاسم. وسنشير إلى هذه النظرية لرسل في الفقرة بعد التالية.

٤ ـ عالم المعاني:

ننتقل الآن إلى موقف آخر لفريجه له علاقة باللغة والمنطق وأثّر في بعض المناطقة المعاصرين له، وهو موقف لا يسهل قبوله، مما أحدث مشكلة يراد الدفاع عنها أو إيجاد حل لتفاديها. نقصد إعلان فريجه أننا لا نصوغ معاني الكلمات وإنما علينا اكتشافها وأن عالم المعاني عالم مستقل عنا. كان فريجه يعتقد بثلاثة عوالم: العالم الطبيعي الذي نعيش فيه وله وجوده الواقعي المستقل عنا وعن إدراكنا له، والعالم الذاتي لكل منا ويتألف عالم كل فرد من أفكاره وذكرياته وما يختلط بها من وجدان ورغبات وميول، وعالم المعاني هو

(٥) انظر مرجع فريجه السابق ص ٤٤.

(٦) نفس المرجع ص ٥٤، ٥٧ ـ ٦٢، ١٠٤.

عالم مستقل عن الإنسان لا نبتكره أو نخلقه وإنما نكتشفه، ويتمثل في معاني الأسماء العامة والصفات كما يتمثل في الحقائق المجردة كحقائق الرياضيات والمنطق، والقضايا الصادقة. ويذكّرهنا هذا العالم الثالث بعالم المثل الأفلاطوني. ويعتمد افتراض وجود هذا العالم على اعتقاد فريجه بأن معنى كل كلمة أو عبارة أو قضية هو معنى ثابت محدد يجب علينا إدراكه[٧]. وقد تأثر بعض المناطقة بهذا الموقف وطوروه، مثل المنطقي الألماني ألكسيوس مينونج A. Meinong..... (١٨٥٣ - ١٩٢١). رأى مينونج أن لكل موضوع يتنبه إليه العقل وجوداً واقعياً، سواء كان له وجود واقعي مثل إنسان أو لون، أم لا يوجد في الواقع مثل الحقائق المجردة، بل رأى أن للفكرة المستحيلة أو القضية المتناقضة وجوداً واقعياً بمعنى ما، وتؤلف كل هذه الموضوعات الفكرية عالماً على حدة هو عالم المعاني. خذ قضايا مثل «الملك الحاضر لفرنسا» (ونحن نعلم أن ليس بفرنسا الآن نظام ملكي)، المربع الدائري شكل متناقض، وغيرها. تعبر هذه القضايا عن موضوعات أفكر فيها، وحين أفكر فيها لا أفكر في عدم وإنما أفكر في شيء له واقع ما ثم أحكم بعد ذلك بأن ليس له مدلول في الواقع المحسوس. حين أقول الجبل الذهبي غير موجود فإني أصدر حكماً على شيء ما (له واقعيته الفكرية) بأنه غير موجود في الواقع. إذن تدل عبارة الجبل لذهبي على وجود شيء، ثم أحكم بأن هذا الشيء غير موجود في الواقع. فإن أنكرنا وجود الجبل الذهبي كموضوع للفكر فلا معنى إذن لإصدار الحكم. وحين أقول إن المربع الدائري شكل متناقض فإني أفكر في شكل هندسي معين بالفعل ثم أقول إن رسم هذا الشكل على ورقة ما فعلي أو مستحيل. ولقد أثار هذا الموقف مشكلة وهي كيف أحكم على شيء ما بأنه موجود وغير موجود[٨] معاً. وسوف يتصدى رسل لهذه المشكلة ويحاول

---

(٧) انظر: Frege. The Thought: A Logical Inquiry.

وقد ترجمها إلى الانجليزية كونتن A. Quinton ونشرها في مجلة Mind عام ١٩٥٦

(٨) انظر:

= Russell, Logic and Knowledge. P. 45.

حلّها بسلاح منطقي حادّ، وهو ما سنذكره في الفقرة التالية.

٥ ـ التمييز الحاسم بين اسم العلم والعبارة الوصفية:

نتناول في هذه الفقرة نظرية هامة لرسل بدأ صياغتها عام ١٩٠٥ وظل يحسن صياغتها ويشرحها في مقالات وكتب متعددة بعد هذا التاريخ، ولقد اعتبرت هذه النظرية نموذجاً للتحليل المنطقي لبعض العبارات اللغوية ـ نقصد «النظرية الوصفية» ....Theory of Descriptions. ويهمنا هنا من هذه النظرية نقطتان أساسيتان، أولاهما أن هنالك تمييزاً حاسماً بين اسم العلم والوصف المحدد، والمقصود بالوصف المحدد عبارة اسمية أو وصفية فريدة محددة لا تنطبق إلا على شخص واحد فقط هو مسمى اسم العلم، وأن ذلك الوصف المحدد لا يمكن اعتباره اسم علم، ويصحح رسل بهذا التمييز المنطقي بين اسم العلم والوصف المحدد نظرية فريجه في اسم العلم المركب. والنقطة الثانية هي إيجاد مخرج منطقي للحديث عن معاني الكلمات والعبارات التي لا تدل على واقع محسوس دون افتراض عالم المعاني المستقل عن الوجود الإنساني. نبدأ بالنقطة الأولى.

تتألف العبارة الوصفية المحددة من حدّ عام مسبوق بأداة التعريف أو في صيغة المضاف وقد يتبع أيضاً بلفظ أو أكثر يدل على تحديد خاصة محددة، ويشير الوصف المحدد إلى شيء محدد أو شخص معين دون سواه، مثل الملك الحاضر لفرنسا، الملك الحاضر لبريطانيا، دورة الأرض حول الشمس، الرجل ذو القناع الحديدي، المرشح الذي ينال أكبر عدد من الأصوات، آخر شخص دخل هذه الحجرة، وهكذا. لقد أعلن رسل أن الوصف المحدد ليس اسم علم[٩]، ويمكن التقاط النقط الأربعة الآتية من كتابات رسل المتعددة تدل على التمييز الحاسم بينهما:

= Russell, Introduction to Mathematical philosophy, P. 199. :وأيضاً

Russell, My Philosophical Development. P. 84 ;وأيضاً

(٩) Russell. Logic and Knowledge. P. 224.

أ ـ الاسم رمز بسيط بينما الوصف المحدد رمز مركب، ونسمي الرمز بسيطاً إذا كان مؤلفاً من أجزاء (والأجزاء هنا حروف) ليس كل جزء في ذاته رمزاً، ونسمي الرمز مركباً إذا كان مؤلفاً من أجزاء (كلمات) لكل جزء منها معنى ودلالة. في القضية هوميروس مؤلف الإلياذة، نجد أن هوميروس اسم علم ورمز بسيط، بينما مؤلف الإلياذة وصف محدد ورمز مركب.

ب ـ يرتبط الاسم بمسمّاه ارتباطاً مباشراً بينما الوصف المحدد ليس كذلك، لأننا حين نستخدم الاسم استخداماً صحيحاً يجب أن نشير به إلى شيء جزئي في الواقع، وكذلك «هوميروس» يمكنك فهم معناه إذا كنت رأيت هذا الشاعر أو سمعته أو قرأت له. لكن يمكننا فهم الوصف المحدد حتى لو لم تكن سمعت بمن يشير إليه، يمكنك فهم «مؤلف الإلياذة» متى عرفت كيف تستخدم كلمة «مؤلف» في اللغة، وأن «الإلياذة» كتاب في أدب الأساطير الإغريقية.

جـ ـ الاسم رمز تام بينما الوصف المحدد رمز ناقص، ونسمي الرمز تاماً حين يفيد معنى تاماً في ذاته ولا يعتمد فهمنا له على كلمة أخرى تعطيه معنى، وأسماء الأعلام جميعاً من هذا النوع، لكنا نسمي الرمز ناقصاً إذا لم يعط في ذاته معنى تاماً وإنما يكتسب هذا المعنى في سياق معين. «مؤلف الإلياذة» وحدها تثير معنى ناقصاً لأن قراءتنا هذه العبارة أو سماعنا بها يثير عدة أسئلة مثل: من هو؟ ماذا تريد أن تقول عنه؟

د ـ لو كان الوصف المحدد اسم علم لكانت القضية «هوميروس مؤلف الإلياذة» تحصيل حاصل، لكنها ليست كذلك وإنما تحوي واقعة تاريخية(١٠).

لم يكتف رسل بالمقارنة بين اسم العلم والوصف المحدد وأنهما صورتان

(١٠) Russell, Introd. to Mathematical philos. PP. 173 - 4
وأيضاً: Russell, My Philosophical Development, PP. 83 - 4.

منطقيتان مختلفتان من العبارات، وإنما ذهب يحلل العبارة الوصفية المحددة بلغة دالة القضية أي في صورة قضية رمزية لا تحوي غير متغيرات وثوابت، ووصل من هذا التحليل إلى دليل آخر على التمييز الأساسي بين اسم العلم والوصف المحدد. حين نترجم قضية تحوي اسم علم إلى دالة قضية فإن هذا الاسم يظهر في الترجمة الجديدة. بينما حين نترجم قضية بها وصف محدد إلى دالة قضية فسوف يختفي هذا الوصف. خذ القضية الاسكندر مؤسس مدينة الإسكندرية. يمكن تحليلها إلى الدالات الثلاث الآتية:

١ ـ «هـ أسس الاسكندرية» صادقة أحياناً.

٢ ـ إذا كان هـ، و أسسا الإسكندرية فإن» هـ هو و» صادقة دائماً.

٣ ـ إذا كان هـ أسس الإسكندرية فإن» هـ هو الاسكندر» صادقة دائماً.

ويمكن إجمال الدالات الثلاث السابقة في دالة واحدة هي:

«هـ أسس الإسكندرية» تكافىء دائماً «هـ هو الإسكندر».

ويمكن ترجمة الدالات السابقة إلى اللغة المألوفة كما يلي:

١ ـ شخص واحد على الأقل أسس الإسكندرية.

٢ ـ شخص واحد على الأكثر أسس الإسكندرية.

٣ ـ إن الذي أسس الإسكندرية هو الإسكندر.

وهدف رسل من هذه التحليلات أن اسم العلم يظهر في التحليل أو الترجمة، بينما يمكن اختفاء الوصف المحدد.

والآن خذ قضية موضوعها وصف محدد مثل مؤسس الإسكندرية قائد عملاق يمكن تحليلها إلى القضايا الثلاث الآتية:

١ ـ شخص واحد على الأقل أسس الإسكندرية.

٢ ـ شخص واحد على الأكثر أسس الإسكندرية.

٣ ـ إن الذي أسس الإسكندرية قائد عملاق.

وهنا نلاحظ أن مؤسس الإسكندرية اختفت من التحليل[١١].

وحين وصل رسل إلى هذا التمييز الحاسم بين اسم العلم والوصف المحدد استطاع تقديم تحليل صحيح لتلك القضايا التي أوقعت فريجه ومينونج في الواقعية المنطقية. يقول رسّل إننا إذا أخذنا الوجود بمعنى «الصادق أحياناً»، وعدم الوجود بمعنى «الكاذب دائماً»، أمكننا التخلص من إسناد وجود موضوعي لمعنى العبارة الوصفية التي لا تشير إلى واقع محسوس وإذن فالقضية «الجبل الذهبي غير موجود» تعني دالة القضية «هـ ذهبي» و «هـ جبل» كاذبة في كل قيم هـ. وهنا اختفت عبارة «الجبل الذهبي» ومن ثم لم تعد اسماً ولا تشير إلى شيء واقعي بأي نحو من الأنحاء. لاحظ رسل أيضاً أن القضية السابقة تخضع لمبدأ عدم التناقض ـ خلافاً لما أعلن ميونج ـ إذ تقرر أن الجبل الذهبي موجود قضية كاذبة، وأن الجبل الذهبي غير موجود قضية صادقة. خذ أيضاً القضية «الملك الحاضر لفرنسا أصلع»، ويحللها رسل إلى قضيتين: «الملك الحاضر لفرنسا موجود» و «الملك الحاضر لفرنسا أصلع». ولا تعني القضية الأولى هنا تقرير وجود واقعي لهذا الملك وإنما تعني الدالة «يوجد فرد واحد على الأقل ممن يحكم فرنسا» صادقة أحياناً «وعلينا أن نعوّض عن المتغير بقيمة مناسبة، ومن الواضح أننا لا نجد الآن هذه القيمة ولذلك نقول عن هذه الدالة إنها كاذبة دائماً. أما القضية الثانية «الملك الحاضر لفرنسا أصلع» فإنها تعني «يوجد فرد واحد على الأقل أ بحيث إن أ يحكم الآن فرنسا وأن أ أصلع» ولما كنا لا نجد قيمة للمتغير فالقضية كاذبة دائماً. ويزيد رسل هذه القضية توضيحاً فيقول: إننا إذا أردنا سلب القضية «الملك الحاضر لفرنسا أصلع»، لا نقول «الملك الحاضر لفرنسا ليس أصلع» لأن هذه تتضمن تقرير وجود واقعي لملك فرنسا بحيث ننكر عليه فقط أنه أصلع، وإنما نقول: «إما

---

(١١) انظر Rossell, Introduction to Mathematical Philosophy 176-8.

وأيضاً: Russel, Mystcisim and Logic. P. 214.

وأيضاً: Russel, Logic and Knowledge. P. 250.

أنه لا يوجد شخص ممن يحكم فرنسا. أو أنه إذا كان يوجد فإنه ليس أصلع». والمقصود هنا إنكار وجود الملك أصلاً، بدلاً من إثبات وجوده وإنكار أنه أصلع، ومن ثم فلا وجود لمن نصفه بالصلع، وفي هذه الحالة نحكم بأن القضية «الملك الحاضر لفرنسا أصلع» قضية كاذبة[١٢].

١ ـ الصورة اللغوية والصورة المنطقية للجملة:

لقد اكتشف كبار المناطقة والفلاسفة المعاصرين وجود جمل تتشابه في صورتها اللغوية ـ أو بعبارة أدق في صورتها النحوية ـ لكنها تختلف في صورتها المنطقية، وأدى هذا التشابه في تركيب الجمل إلى الوقوع في أخطاء فلسفية، ذلك لأن العبارات اللغوية التي صيغت فيها كثير من النظريات جعلت البعض يظنون أن التركيب النحوي يعبر عن تشابه مماثل في تركيب الواقع الموجود. ولذلك جاء الاهتمام بالتمييز بين الصورتين اللغوية والمنطقية للجملة. خذ أولاً بعض الأمثلة البسيطة. إن الجملتين الآتيتين متشابهتان في الصورة اللغوية مختلفتان في الصورة المنطقية: «يوجد ألم في قدمي»، «توجد نار في حجرتي». فإذا أضفنا إلى الجملة الثانية «وحجرتي في منزل صديقي» جاءت النتيجة صحيحة وصادقة وهي توجد نار في منزل صديقي. لكن إذا أضفنا إلى الجملة الأولى «وقدمي في حذائي» واستنتجنا «يوجد ألم في حذائي» جاءت هذه النتيجة بلا معنى إذ أسندنا إلى الحذاء وهو شيء لا وعي له ولا شعور صفةً لا تسند إلا إلى كائن واعٍ شاعر وهي صفة الإحساس بالألم. نلاحظ أيضاً أن هناك جملاً تتشابه في تركيبها المنطقي رغم اختلافها في الصورة النحوية، مثلما نقول: «لديَّ قدم بها ألم» و «يوجد ألم في قدمي».

فما الصورة المنطقية للجملة إذن؟ إنها صورة من تركيب معين يحدد العلاقات بين المعاني القائمة بين الألفاظ الواردة في الجملة، أو أنها صورة معينة يمكننا بفضلها تحديد النتائج الصحيحة التي يمكن اشتقاقها منها ويكون

---

(١٢) انظر: Logic and Knowledge P. 251, Introd to Math. Philos. P. 179.

لها معنى. خذ الآن أمثلة أخرى. نابليون قائد عملاق ونابليون عدد أوّلي ـ هاتان قضيتان متشابهتان في التركيب اللغوي لكن مختلفتان في الصورة المنطقية فجاءت الأولى ذات معنى وقد تكون صادقة أو كاذبة، بينما القضية الثانية لا معنى لها. «الحكام الديمقراطيون لا يوجدون» و «الحكام الديمقراطيون لا يتنازعون» متشابهتان في الصورة اللغوية وقد أغرى هذا التشابه بعض الفلاسفة بالقول إن الوجود محمول أو أن اللاوجود محمول آخر، مع أن «وجود» لا يمكن أن يكون محمولاً في قضية، ذلك لأن المحمول إسناد صفة محددة إلى موضوع ما تميزه عما عداه بينما الوجود ليست صفة تضاف إلى شيء ما فتحدده وتوضحه. إذا قلنا نابليون قائد فإن قولنا نابليون موجود تعتبر من قبيل اللغو. أما اللاوجود فتصور غامض، ورغم ذلك أُقيمت نظريات ميتافيزيقية لتدعيم وجوده. لا يُسند الوجود أو اللاوجود إلى أسماء أعلام، لكن قد يُسندان إلى أسماء أو صفات عامة مثلمانقول يوجد بشر أو هنالك فلاسفة، لكن هذه القضايا لا تثبت وجوداً واقعياً للبشر أو الفلاسفة وإنما تقول فقط إن هذه قضايا تتحدث عن أصناف من الكائنات يمكن التفكير فيها ويمكن أن تكون صادقة أحياناً. خذ مثالاً أخيراً: الوفاء فضيلة وزيد فاضل ـ هاتان متفقتان في الصورة اللغوية لكن نضلّ حين نظن أن «وفاء» اسم يدل على شيء له وجوده الواقعي ويمكن الإشارة إليه، مثلما يدل «زيد» على شخص واقعي معين، ومن ثم وقع الفلاسفة في الاعتقاد الخاطىء بوجود الكليات في عالم آخر[١٣].

٧ ـ الأنماط المنطقية للكلمات والعبارات:

لقد صاغ برتراند رسل في السنوات الأولى من القرن الحالي نظرية سماها «نظرية الأنماط المنطقية»... Theory of Logical Types يحلّ بها

---

(١٣) انظر: Ryle, Systematically Misleading Expressions', Proceedings of Aristotelian Society, 1931.

وأيضاً: Katz, Linguistic Philosophy, Boston 1982, PP. 5-7.

بعض مفارقات معينة في المنطق وفلسفة الرياضيات ما لا يعنينا هنا أمرها، لكن أمكن تطبيق هذه النظرية على حلّ بعض مشكلات في استخدامنا للغة العادية ولغة العلماء والفلاسفة. يمكن التمهيد لهذه النظرية بملاحظة واقعة بسيطة، هي أن اللغة تتحدث عن كل الأسماء كصنف واحد من الكلمات، وعن كل الأفعال كصنف آخر، وعن كل الصفات كصنف ثالث، وهكذا، على الرغم من أنه يجب التمييز في كل صنف وتصنيفه إلى أصناف فرعية، نقول مثلاً عن منضدة وشعور وعلّة إنها جميعاً أسماء، مع أنها من أنماط مختلفة، ويعتمد تمييزنا بين هذه الأنماط على معنى كل كلمة ومدلولها في الواقع أو قواعد استخدامنا لها. تدل كلمة منضدة مثلاً على شيء مادي محسوس يدرك بالحواس، بينها لا تدل كلمة شعور هذه الدلالة، وإنما يختلف الفلاسفة في مختلف العصور على طبيعته، هل يدل على شيء له كيان غير مادي، أم يدل على مجموعة القدرات العقلية والحالات النفسية، أم أنه يدل على مجرد عمليات فسيولوجية في المخ. وكذلك كلمة علّة لا تشير إلى شيء معين محسوس وإنما هي إطار نصف به حادثتين متعاقبتين تعاقباً مطرداً. وإذن فهذه الكلمات تنتمي إلى أنماط منطقية مختلفة ولا تدل على أشياء أو وقائع من جنس واحد. خذ أيضاً الفعلين يمشي ويعتقد. كلاهما في اللغة فعل ولكن لكل فعل منهما منطقُه، فالمشي حركة مادية يمكن مشاهدتها بالحواس، والقضية «زيد يمشي» تصدق إذا كان زيد يمشي، وتكذب إذا كان زيد جالساً مثلاً. أما الاعتقاد فليس حركة مادية، وإنما هي حالة عقلية قد تفصح عن ذاتها في سلوك وقد لا تفصح، والقضية «زيد سينال الجائزة» تصدق إذا تطابقت الواقع وتكذب إذا جاء الواقع مخالفاً لها، لكن أعتقد أن زيداً سينال الجائزة لا تصدق لمجرد أن زيداً نال الجائزة، ذلك لأن اعتقادي بذلك لا يتوقف على واقعة أتنبأ بها وإنما يستند إلى مبررات عندي، فقد لا ينال الجائزة فعلاً لكني لا زلت أعتقد أنه يستحقها. خذ أخيراً الصفات أزرق، طموح، ماض - كلها في اللغة صفات لكنها ليست من نمط واحد من حيث الدلالة وطريقة استخدامنا لها.

ولعل أبسط معيار لتمييز نمط من الكلمات عن نمط آخر هو أننا إذا استخدمنا كلمة ما في جملة ذات معنى، وأردنا أن نستبدل بهذه الكلمة كلمة أخرى بحيث تكون الجملة الجديدة ذات معنى أيضاً، نقول حينئذ إن الكلمتين من نمط منطقي واحد، أما إذا استبدلنا بكلمة ما في جملة لها معنى كلمة أخرى بحيث جاءت الجملة الجديدة بلا معنى قلنا إن الكلمتين من نمطين منطقيين مختلفين. ويمكن تعريف النمط كما يلي: نقول عن الكلمتين أ وب إنهما من نمط واحد إذا كانت توجد واقعة تطابق الكلمة أ في جملة، وواقعة أخرى تطابق الكلمة ب في جملة أخرى، بحيث يمكن استبدال الكلمة الواحدة بالأخرى وتكون الجملة في كل حالة ذات معنى. نقول عن الاسمين «سقراط» و «أفلاطون» إنهما من نمط واحد لأننا إذا قلنا سقراط فيلسوف وأفلاطون فيلسوف كانت القضيتان ذات معنى، وتعبر كلتا الجملتين عن وقائع، وكذلك يمكن القول إن الاسمين سقراط والإسكندر من نفس النمط لأننا يمكننا القول سقراط فيلسوف والإسكندر ليس فيلسوفاً، وكلا الجملتين ذات معنى وتعبران عن وقائع. والفعلان يحب ويقتل من نمط واحد لأننا نستطيع أن نقول أفلاطون يحب سقراط، ونقول أيضاً أفلاطون لم يقتل سقراط. والواقعة هي ما تعبر عنها قضية صادقة أو أن القضية الصادقة هي ما تدل على واقع موجود[١٤].

ومن المواقف الهامة التي تكشفها نظرية الأنماط أن «محمد» و «إنسان» كلاهما اسم ولا تميز اللغة بينهما، لكنهما من نمطين منطقيين مختلفين، ولذلك فالجملتان محمد مجتهد والإنسان فان جملتان اسميتان معاً لكنهما من صورتين منطقيتين مختلفتين، إذ أن الأولى قضية حملية، بينما الثانية صيغة مختصرة

(١٤) أنظر: B. Russell, Logical Atomism', in Contemporary British Philosophy edited by Muirhead, London, 1925.

وأيضاً: M. Black, Russell's Philosophy of Language, The Philosophy of Bertrand Russell ed by Schilpp, Vol. I, PP. 232-4.

لقضية شرطية متصلة تتخذ الصورة إذا كان س هو أ فإن س هو ب أو إذا كان س إنساناً فإن س فانٍ. ومن القيود التي تضعها نظرية الأنماط على استخدام الأسماء أن نميز بين عضوية الفرد في صنف واحتواء صنف ما في صنف آخر. نقول في القضية «محمد إنسـان» إن محمداً عضـو في صنف الناس، ونقول في القضية كل إنسان فانٍ إن صنف الناس محتوى أو مندرج في صنف الكائنات الفانية. ونقول إن معنى عضوية الفرد في صنف أن ينضم عدة أفراد إلى صنف واحد، وأن معنى احتواء صنف في آخر أن يكون كل أعضاء الصنف الأول أعضاء في الصنف الثاني. والآن إذا قلنا إن القضية محمد مات قضية ذات معنى، فإننا لا نستطيع أن نقول «صنف الناس ميت» فهذه قضية بلا معنى لأننا استبدلنا هنا كلمتين من نمطين مختلفين وهما محمد وصنف الناس، وصنف الناس ليس ذاته إنساناً. ويزداد الأمر وضوحاً إذا قلنا «صنف الناس به ثلاثة أعضاء»، وهي قضية لها معنى (حتى لو كانت كاذبة)، بينما القضية «محمد به ثلاثة أعضاء» قضية لا معنى لها. إذن محمد والناس اسمان من نمطين مختلفين. وكذلك كل إنسان حيوان أو كل الناس حيوانات جمل لها معنى لكن صنف الناس حيوان جملة لا معنى لها، ذلك لأن صنف الناس ليس ذاته إنساناً أو أن صنف الناس ليس عضواً في صنف الحيوانات. وهكذا يمكن تصنيف الأسماء إلى أنماط: أسماء أعلام، أسماء عامة تندرج تحتها أسماء الأعلام (أسماء أصناف)، أسماء أعمّ تندرج تحتها الأسماء العامة السابقة (أسماء لأصناف أصناف) مثل محمد وإنسان وحيوان وهكذا[١٥].

خاتمـــة:

لقد توصل بعض المناطقة المعاصرين إلى تحليلات منطقية مفيدة لبعض أنواع الكلمات والعبارات اللغوية، خذ فيما يلي أهمها:

١ ـ هنالك أنواع من الكلمة يميز بينها اللغويون لكن المناطقة يتجاهلون هذا

(١٥) The Encyclopedia of Philosophy Vol. 7. P. 245. Vol 8. P. 168.

التمييز، وهناك أنواع أخرى من الكلمة يوحّد بينها اللغـويون لكن المناطقة يميزون بينها. فاللغويون يميزون مثلاً بين الاسم العام (إنسان) والصفة (مجتهد) والفعل (يرى)، بينما يلاحظ المناطقة أن هذه الأنواع من الكلمة يمكن وضعها في بوتقة واحدة دون تمييز إذا ارتبط أيّ منها باسم علم فتقوم جميعاً بوظيفة المحمول. وهنا نجد العربية متسقة مع هذا التحليل المنطقي حين جعلت الصفات أسماء، لكنا سنجد بعد حين أن هذا التوحيد بين الاسم والصفة له خطره في جانب آخر. ومن جهة أخرى يوحد اللغويون بين كل الأسماء وكل الأفعال وكل الصفات بينما يرى المناطقة وجوب تمييز الأسماء إلى أنواع متميزة وتمييز بعض الأفعال عن بعضها الآخر، وكذلك في الصفات، فمثلاً كلمات منضدة وشعور وعلّة كلها أسماء، يمشي ويعتقد ويتخيل كلها أفعال، أزرق وطموح وماض كلها صفات، ويحذر المناطقة من هذا التوحيد ويرون تصنيف الأسماء أنواعاً والأفعال أنواعاً أخرى والصفات أنواعاً ثالثة، فمثلاً كلمة منضدة تدل على شيء محسوس لكن كلمة شعور ليست لها هذه الدلالة، وكلمة علّة لها دلالة ثالثة فلكل كلمة منها منطق خاص، وقل مثل ذلك في مختلف أنواع الأفعال والصفات. نلاحظ أخيراً في هذا السياق أن العربية توحّد بين كل الأسماء إذ توحد مثلاً بين زيد وإنسان ومجتهد فكلها أسماء، لكن المناطقة يرون وجوب تمييزها لأن كلمة زيد موضوع حمل لكنها لا يمكن أن تكون محمولاً بينما كلمات إنسان أو مجتهد تقوم بوظيفة المحمول فقط ولا يمكن أن تكون موضوعات حمل بالمعنى الدقيق إذ موضوعات الحمل بالمعنى الدقيق أفراد جزئية فقط.

٢ ـ إذا كان لدينا عبارة وصفية لا تنطبق إلا على شخص واحد بعينه مثلما نقول مؤسس الإسكندرية أو مؤلف كليلة ودمنة، فاحذر من النظر إلى هذا الوصف على أنه اسم علم، فهناك فرق منطقي واضح بين الإسكندر ومؤسس الإسكندرية أو بين ابن المقفع ومؤلف كليلة ودمنة، وهكذا.

٣ ـ يوجب المناطقة التمييز بين الصورة اللغوية والصورة المنطقيـة للجملة ويحذرون من الخلط بينها، فهناك جملتان متشابهتان لغوياً لكنهما متميزتان منطقياً، وبالعكس قد توجد جملتان مختلفتان في الصورة اللغوية لكنهما من صورة منطقية واحدة. فمثلاً زيد مجتهد والكذب مذموم متشابهتان لغوياً لكنهما من صورتين منطقيتين مختلفتين، ويتبين الاختلاف مثلاً إذا أضفت إلى الجملة الأولى وكل مجتهد طويل القامة واستنتجت زيد طويل القامة كانت النتيجة ذات معنى، بينما إذا أضفت للجملة الثانية والمذموم يستحق العقاب واستنتجت الكذب يستحق العقاب جاءت النتيجة بلا معنى، إذ من يستحق العقاب هو الكاذب وليس الكذب.

الفصل الثاني

محاولات اللغة المثالية

مقدمة :

لدينا لغتان يمكننا استخدام إحداهما للتعبير عما نريد قوله أو كتابته، هما اللغة العادية . . . ordinary language، أو اللغة الطبيعية . . . natural، وما يسمى اللغة المثالية . . . ideal، أو اللغة الصناعية . . . artificial، أو اللغة الكاملة منطقياً . . . logically perfect language. ومن الفلاسفة والمناطقة من دعا إلى الأولى ومنهم من دعا إلى الثانية. وسوف نتناول مواقف أصحاب اللغة العادية في الفصل التالي، وموضوع الفصل الحالي هو توضيح المقصود باللغة المثالية.

لا توجد لغة مثالية واحدة وإنما عدة لغات، توجد لغة خاصة بالعلوم حين تتطور، بل لكل علم متطور لغة خاصة تتمثل في مصطلحاته الفنية ومفاهيمه الخاصة التي لا يفهمها إلا أصحابه والدارسون له. فلدينا لغة ميكانيكا جاليليو، ولغة فيزياء نيوتن، ولغة الذرة عند نظرية الكوانتم، ولغة نظرية النسبية في الطبيعة والفلك، ولغة علم أحياء الخلية الحية، ولدينا أيضاً لغة الرياضيات برموزها ومعادلاتها وقوانينها ونظرياتها.

وهنالك لغات مثالية يحاول الفلاسفة والمناطقة إقامتها، وكان وجه الحاجة إليها في نظر الداعين إليها هو الوعي بما في اللغة العادية ـ وهي ما نتكلمها جميعاً في حياتنا اليومية ـ من غموض وقصور ونقص، فهنالك كلمات

ليس لها معنى محدد، وكلمات أخرى معانيها متداخلة، كما أن اللغة العادية بمفرداتها المألوفة قاصرة عما نريد التعبير عنه. هيا نوضح في عجالة المقصود باللغة المثالية قبل أن نفصّل فيها. إنها لغة رمزية تتجنب كل عيوب اللغة العادية بحيث يكون كل اسم دالاً على مسمّىً معين أو يكون لكل كلمة معنى ومدلول، ونعنى في هذه اللغة أيضاً بدراسة التركيب الصحيح لمفردات اللغة في جمل سليمة البناء ووضع قواعد هذا التركيب، كما نهتم بدراسة قواعد الاستدلال من صورة من الجمل إلى ما يلزم عنها من صور أخرى. ويسمى هذا المشروع للغة أحياناً الحساب المنطقي Calculus أي أن اللغة يجب أن تصبح حساباً لها رموزها ومعادلاتها ودقتها. ومن الداعين إلى محاولة إقامة هذه اللغة ليبنتز... Leibniz (١٦٤٦-١٧١٦) في القرن الثامن عشر وفريجة ورسل وفتجنشتين وكارنب في القرن العشرين في بعض مواقفهم المبكرة. نوجز هنا المشروع الذي حاول إقامته رسل وفتجنشتين في أوائل هذا القرن، في النظرية المسماة «نظرية الذرية المنطقية Logical Atomism»، نلاحظ أن هذين الفيلسوفين ظلا يفكران في هذه النظرية ويصوغانها ويكتبان فيها منذ عام ١٩١٢ ولمدة عشرين عاماً تقريباً، ثم تبين لهما خطأ النظرية، بل تبين لهما أن مشروع إقامة اللغة المثالية عمل مستحيل. نوجز هنا هذه النظرية رغم ذلك لأهميتها التاريخية، ولمقابلتها بما يقوله الفلاسفة عن اللغة العادية.

حين قلنا إن رسل وفتجنشتين في أطوارهما الفكرية المبكرة تناقشا وصاغا نظرية الذرية المنطقية لم نقصد أنهما اتفقا على صياغة واحدة وإنما عبّر كل منهما عن النظرية في صورة معينة لكنهما اتفقا في الخطوط الرئيسية للموقف الفلسفي. أعلن رسل نظريته في مجموعة محاضرات بعنوان «فلسفة الذرية المنطقية» عام ١٩١٨، ونشر فتجنشتين نظريته في أول كتبه «مقال فلسفي منطقي» عام ١٩٢١. لن نعرض هنا نظرية كل فيلسوف على حدة وإنما نوجز فقط الخطوط الرئيسية التي اتفقا فيها معاً، مع الإشارة عرضاً إلى بعض نقط الاختلاف.

ومن المألوف في تاريخ الفلسفة المعاصرة أن يقترن اسم فتجنشتين باتجاه «الفلسفة اللغوية»... Linguistic philosophy، والمقصود بها بوجه عام أن الحديث في الفلسفة غير مثمر إلا إذا توفر الاهتمام الخاص باللغة، وأن العالم لا ينكشف إلا عن طريق اللغة، وأن مهمة الفلسفة تحليل العلاقة بين اللغة والواقع. هذا هو الخط الذي سار عليه فتجنشتين سواء حين كتب في الذرية المنطقية أول الأمر، أم حين رفضها والتجأ إلى اللغة العادية وسمى فلسفته الناضجة «فلسفة اللغة العادية». هذا حق، لكن يجب أن نذكر أن رسل سبق فتجنشتين في إدراكه أهمية اللغة في العمل الفلسفي. والنظرية الوصفية ونظرية الأنماط المنطقية اللتان صاغهما رسل في عام ١٩٠٥ وعام ١٩٠٨ وقد أشرنا إليهما في الفصل السابق يدلان دلالة واضحة على اهتمامه المبكر بأهمية البحث المنطقي في اللغة.

مصادرات النظرية الذرية المنطقية:

النظرية الذرية المنطقية نظرية ميتافيزيقية تجريبية تتساءل مم يتألف العالم؟ وما أنواع الموجودات فيه؟ وما أنواع القضايا التي تعبر عن هذه الموجودات؟ وما مكوّنات هذه القضايا؟ وهل يمكن رد الموجودات المركبة والقضايا المركبة التي تعبر عنها إلى أكثر الموجودات بساطة وأكثر القضايا بساطة؟ وما العلاقة بين اللغة والواقع؟ وتجيب النظرية عن هذه الأسئلة. ولذلك يقول رسل إنه يسمي النظرية نظرية ذرية لأنها تردّ كل ما ندركه في العالم من أشياء أو وقائع مركبة إلى أبسط أجزائها، ويسمي النظرية ذرية منطقية لأن الذرات التي نود الوصول إليها ذرات منطقية لا فيزيائية، ولذلك تستعين النظرية بالمنطق في صياغتها[1]. ويتبين من ذلك أن اللغة التي تستخدمها النظرية ليست اللغة العادية وإنما لغة صناعية جديدة. ولعل النظرية تبدأ بمصادرتين:

---

(١) انظر: Russell, Logical Atomism, in Contemporary British Philosophy, ed Muirhead. London: 1952.

أ ـ مصادرة التعددية **Pluralism** وهي الاعتقاد بأن العالم مؤلف من عدد كبير جداً من الكائنات المستقل بعضها عن بعض، لكنها تترابط بعلاقات خارجية، سواء كانت هذه الكائنات أشياء مادية جزئية أم وقائع.

ب ـ ثاني المصادرات هو استخدام منهج التحليل ـ تحليل الكائنات المركبة إلى كائنات أكثر بساطة يمكننا إدراكها بطريق تجريبي مباشر.

وبذلك يتحقق وضوح التفكير عن العالم، ووسيلتنا إلى الوضوح هو الاهتمام باللغة(٢). ولنا الآن أن نسأل كيف نصل إلى العناصر البسيطة الأولى التي تألف منها العالم؟ ويجيب رسل بإدراك مباشر. . . knowledge by acquaintance، والمقصود بالإدراك المباشر أن أي قضية يمكننا فهمها يجب أن تتألف من عناصر بسيطة نألفها مباشرة، أو نكون على وعي مباشر بها. لا يمكننا فهم أي تعبير لغوي إلا إذا كان يشير إلى خبرة حسية لنا، فإذا لم نعرف الأشياء في حدود خبراتنا الحسية فلن تكون لنا وسيلة لمعرفة أي شيء، بل لن تكون لنا وسيلة للحديث عنها. وليس هذا عجباً، فكل الفلاسفة ـ على اختلاف أمزجتهم الفكرية ـ يبدأون مما هو معروف مباشرة. يبدأ الفلاسفة التجريبيون من أفكار تجريبية، ويبدأ الفلاسفة المثاليون من واقعة تجريبية واحدة على الأقل وهي أن شيئاً ما موجود، وليكن وجوداً نفسياً، ثم يحاولون البرهان على قضايا أخرى. وتفعل الذرية المنطقية نفس الشيء حين نرى أن أي شيء في العالم يجب أن يقوم على ما هو معطى(٣).

ماذا تقول النظرية الذرية المنطقية؟.

يمكن إيجاز النظرية في ثلاثة مواقف أساسية:

---

(٢) انظر: W.T. Jones, A History of Western Philosophy, the twentieth Century to Wittgenstein and Sartre. 2 nd coxol V. Harcourt Brace Jovanovich. Inc. New York. 1975.

(٣) انظر: Urmson. Philosophical Analysis, Its Development between the two World Wars PP. 94-7 Oxford University Press, London, 1956.

أ ـ اسم العلَم المنطقي حدّ التحليل أي أنه الحدّ الذي يقف عنده التحليل ولا يمكن تحليله.

ب ـ مشكلة القضية العامة أو القضية الكلية والخلاف على تحليلها.

جـ ـ اللغة تصوير دقيق للواقع أو أن هنالك مطابقة تامة بين تركيب القضية التجريبية وتركيب الواقعة التي تدل عليها.

توضح فيما يلي كلا من هذه المواقف ونبدأ بالموقف الأول.

أ ـ اسم العلَم المنطقي حدّ التحليل:

يحاول رسل وفتجنشتين في هذه النظرية إقامة تحليل لما يوجد في العالم من كائنات مركبة إلى أبسط ما يمكن تصوره من كائنات، وتحليل القضايا المركبة التي تعبر عن هذه الكائنات إلى أبسط صور القضايا. وإذا سألنا ممّ يتألف العالم؟ فالجواب أن العالم يتألف من وقائع... Facts لا من أشياء... Things[4]. إذا قلنا إن العالم يتألف من أشياء جزئية فإننا نعبر عن هذه الأشياء بأسماء، لكننا لا ندرك الأشياء إلا عن طريق إدراك صفاتها أو علاقات بين شيء وآخر، وحينئذ نقرر أن هذا الشيء أو ذاك صفة ما أو أنه على علاقة ما بشيء آخر. والتقرير غير التسمية لأن التقرير تقرير واقعة لا تسمية شيء. ولذلك فلا يمكن الحديث عن أشياء إلا بافتراض أن لها صفات معينة أو أنها على علاقة مع أشياء أخرى وإذن يفترض وجود الأشياء وجود وقائع ابتداء[5]. الشيء الجزئي عارياً عن أي صفة إنما هو تجريد لا وجود له في واقع خبرتنا، أما الموجود حقيقة فهو الوقائع. والواقعة هي إثبات صفة لشيء أو إثبات علاقة ما بين شيئين. إن الأشياء وصفاتها وعلاقاتها هي عناصر الوقائع. إذن كل الوقائع التي ندركها وقائع مركبة. ونعبر عن هذه الوقائع بقضايا مركبة. القضايا المركبة محتاجة هي الأخرى إلى تحليل

---

(٤) Wittgenstin, Tractatus Logico-Philosophicus, London, 1922, 1, 1.1, 1.2, 2.01.

(٥) مرجع Urmson السابق ص ٥٦ ـ ٥٩.

وتصنيف، ويجب أن يكون لكل قضية معنى، ويجب أن يكون لكل عنصر من عناصرها معنى. ومن ثم نصل إلى تحليل الواقعة المركبة إلى أبسط عناصرها، وتحليل القضية المركبة إلى أبسط أنواع القضايا، ونسمي أبسط الوقائع «واقعة ذرية»... atomic (عند رسل) أو «واقعة أولية»... elementary عند فتجنشتين. ونعبر عن الواقعة الذرية بقضية ذرية. والواقعة الذرية هي ما نعبر عنها بتقرير خبرة مباشرة أو ما ندركه إدراكاً مباشراً، وهذه هي القضية الذرية. ويقدم رسل تعريفين للقضية الذرية يكمّل أحدهما الآخر. القضية الذرية هي ما لا تحوي أي جزء مما يكون في ذاته قضية، وما لا تحوي ألفاظ السور مثل كل أو بعض، وأن القضية الذرية هي ما تقرر أن لشيء ما صفة معينة أو أن شيئين بينهما علاقة ما[٦]. فالقضية الذرية حسب هذين التعريفين نوعان: قضية حملية بسيطة أو قضية شخصية، وهي المؤلفة من حدين ويكون موضوعها اسم علم، وقضية علاقية وهي المؤلفة من اسمين بينهما علاقة. وإذن تتألف القضية الذرية بنوعيها من أسماء ومعها رابطة الحمل أو لفظ يدل على علاقة.

الأسماء هنا أسماء أعلام، ولقد ميّز رسل بين اسم العلم المألوف وما يسميه «اسم العلم المنطقي»، والمقصود بأسماء الأعلام التي تدخل في القضية الذرية اسم العلم المنطقي وليس اسم العلم بالمعنى المألوف. ورأى رسل ـ تطبيقاً لتحليلاته في النظرية الوصفية السابق ذكرها ـ أن اسم العلم المألوف مثل «سقراط» هو في الواقع اختصار لوصف محدد مثل «أستاذ أفلاطون» أو «الفيلسوف الذي شرب السمّ». أما اسم العلم بالمعنى المنطقي فهو ما يجب أن يشير إلى شيء مفرد نكون على وعي مباشر به وقت الحديث عنه، وإذن فأمثلة اسم العلم المنطقي هي «هذا، ذاك». ولا يعني هذا الاسم شيئاً واحداً في لحظتين متتابعتين ولا يعني نفس الشيء لدى المتكلم والسامع معاً[٧].

---

(٦) Russell, Principia Machematica, Vol. I, Introduction, P. xv, Cambridge University press, hewedition, 1962.

(٧) مرجع... Urmson السابق ص ٨٢ ـ ٨٥.

وضرب رسل مثالاً لمسمى اسم العلم المنطقي بالمعنى السابق وهو المعطى الحسي... sense datum وهو إدراك حسي مباشر في لحظة معينة لصفة ما مثل بقعة لون أو إحساس بصلابة الخ. وبذلك تكون القضية هذا أحمر مثلاً عند رسل قضية ذرية ودالّة على واقعة ذرية.

ويصبح الاسم هو حدّ التحليل أي لا يقبل التعريف ويكون أبسط أنواع الكلمات التي لا يمكن إجراء مزيد من التحليل عليها. ويصل التحليل في نهاية الأمر إلى أن تكون اللغة المثالية مؤلفة من قضايا تنحلّ إلى ما هو أبسط منها حتى نصل إلى قضية ذرية تحوي أسماء لا تقبل التحليل، ويكون للكلمة الواحدة في هذه اللغة مسمى واحد وللشيء الواحد اسم واحد... unum nomen unum nominatum وهنا الدقة المطلقة[٨].

ويمكننا إقامة قضايا مركبة... Compound propsition من هذه القضايا الذرية، وتتألف القضية المركبة من قضيتين ذريتين أو أكثر ترتبطان بأحد الثوابت المنطقية مثل ثابت الربط (واو العطف)، أو ثابت الفصل (أو)، أو أداة الشرط (إذا) وما إلى ذلك. ويتوقف صدق القضية المركبة على صدق القضايا التي تؤلفها، ويحدد المنطق قواعد الحكم بصدق أو بكذب هذه القضايا المركبة. وأغلب قضايا اللغة العادية قضايا مركبة، ولذلك يجب تحليلها إلى مكوناتها الذرية كي نتجنب أي غموض أو نقص، والقضايا المركبة لا تقابلها وقائع مركبة وإنما وقائع ذرية مترابطة بعلاقات معينة[٩].

لقد اتفق فتجنشتين مع رسل في التحليل السابق للوقائع والقضايا لكنه رفض الأمثلة التوضيحية التي أتى بها. قال فتجنشتين أنه يجب علينا الوصول إلى قضايا ذرية ووقائع ذرية من حيث المبدأ، كما يجب أن تتألف القضية الذرية من أسماء لها مسميات محددة من حيث المبدأ، لكنه لم يعط أي أمثلة

(٨) المرجع السابق. Wittgenstein, Tractatus, 3.26, 4.22.

(٩) Russell, «the philosophy of Logical Atomism», in Logic and knowledge Marsh, London, 1956, P. 184.

فترك النظرية غامضة. أراد رسل أن يوضح نظريته فذكر أمثلة لأسماء الأعلام المنطقية، كما ذكر المعطيات الحسية أمثلة لما تشير إليها هذه الأسماء. وهنا يعترض فتجنشتين قائلاً إن الاسم الذي هو نهاية التحليل إذا أشار إلى معطى حسي فيوحي ذلك بأن العالم يتكون من أشياء بسيطة هي المعطيات الحسية وهذا يتعارض تعارضاً واضحاً مع القول إن العالم يتكون من وقائع لا من أشياء. ويشرح فتجنشتين موقفه بقوله إن الواقعة المركبة يجب تحليلها إلى ما هوأبسط منها حتى نصل إلى وقائع ذرية، وأن الواقعة الذرية تنحلّ إلى أشياء بسيطة... وأشياء object هنا توقع القارىء في غموض كثيف، خاصة حين يعرّف هذا الشيء البسيط بأنه ما له صورة فقط دون أن تكون له خواص مادية، أو أن الشيء البسيط هو الشيء المجرد السابق على محمولاته ولا يمكن فهمه إلا في سياق واقعة أي حين تحمل عليه صفة ما، والاسم يسمى هذا الشيء البسيط(١٠). ويترك فتجنشتين هذا الجزء من نظريته غامضاً صعب الفهم.

ب ـ مشكلة القضية العامة:

رأى رسل أن هنالك قضايا غير ذرية وغير مركبة، ومن بينها القضايا العامة أو ما كان المنطق الصوري القديم يسميها قضايا كلية أحياناً وقضايا حملية أحياناً أخرى مثل كل إنسان فان. وقد أثبت المنطق الصوري الحديث أن هذه القضايا العامة ليست حملية وإنما شرطية متصلة. ولما كان رسل يرى أن كل قضية تركيبية أو تجريبية تعبر عن واقعة، وإذن يجب أن تعبر القضية العامة عن واقعة وبالتالي تعبر عن واقعة عامة، لكن هل توجد وقائع عامة؟ اضطر رسل إلى القول بوقائع عامة. فإن رفض هذا القول فعليه إما رفض وجود قضايا عامة وهو باطل، وإما افتراض وجود قضايا عامة تجريبية لكن لا صلة لها بعالم الواقع وهو غير مقبول، وهذه هي مشكلة القضية العامة. متى

---

(١٠) Wittgenstein, Tractatus, 2.01, 2.0141, 2.0211.

واتظر أيضاً مرجع ارمسون السابق ص ٥٦ ـ ٥٩.

تصدق ومتى تكذب؟ تصدق إن طابقت واقعة وتكذب إذا جاءت الوقائع منافرة لها، وستكون الواقعة هنا واقعة عامة لكن ما الواقعة العامة؟ الوقائع دائماً جزئية، مثل شرب سقراط للسم، هزيمة نابليون عام ١٨١٥، غياب زيد عن الحضور الخ. رأى رسل بشيء من تردد أن القضية العامة قد تكون ربطاً متواصلاً بين قضايا جزئية، لكنه رفض هذا الرأي لأننا إذا قلنا إن كل أ هو ب اختصار لعدد كبير من القضايا الشخصية مثل محمد هو إنسان وفان، وزيد إنسان وفان، وعمرو الخ، فإن القضية العامة بها أكثر من مجرد هذه القضايا الشخصية إذ تتضمن أيضاً قضية أخرى هي «وهذه جميعاً هي كل أ»، وهذه ذاتها قضية عامة وتدل على واقعة عامة[11].

واختلف المناطقة عن رسل في هذا الموقف. رأى فتجنشتين أن القضية العامة ليست غير مجموعة من القضايا الجزئية المترابطة لكنه عاد فرفض هذا الرأي. ورأى المنطقي الإنجليزي رامزي... Ramsey أن القضية العامة لا توصف بصدق أو كذب وإنما نعتبرها قاعدة ترشدنا في تنبؤاتنا مثل قولنا كل زرنيخ سام، فإنها تعني أنه إذا كان هذا زرنيخاً فإننا نحكم بأنه سام[12]. ونجد المنطقي والفيلسوف الألماني كارل بوبر... Popper يقول إن القضية العامة توصف بالصدق والكذب لأنها تخضع لمعيار إمكان التكذيب... Falsifiability أي نبحث عن حالة أو واقعة تكذب القضية العامة فإن وجدنا هذه الواقعة كانت القضية العامة كاذبة، وإن لم نجد صدقت هذه القضية وهكذا وجدنا بعض المناطقة يرون القضية العامة يجري عليها الصدق والكذب وبعضهم الآخر يرفضون ذلك، كما يضطر رسل إلى القول بالوقائع العامة التي تدل عليها القضايا العامة رغم صعوبة تصور هذه الوقائع. وإذن لم يستقر المناطقة على رأي موحّد بشأن القضايا العامة: ممّ تتألف وعلامَ تدلّ.

---

(١١) Russell, Logic and knowledge. P. 229.

وأيضاً: Russell, My Philosophical Development. PP. 66-67.

(١٢) انظر مرجع أرمسون السابق ص ٦٤ - ٦٧.

جـ ـ تركيب اللغة مطابق لتركيب الواقع:

دافع فتجنشتين في صياغته للنظرية الذرية المنطقية عن القول إن اللغة تصوير... Picture دقيق للواقع[١٣]. وأن تركيب القضية الصادقة يطابق تركيب الواقعة التي تدل عليها، يجب أن توجد ـ في كل صورة ـ علاقة واحد بواحد بين عناصر الصورة وعناصر ما تصوِّره، أو يوجد شيء مشترك بين الصورة وما تصوره. قد لا تبدو هذه المطابقة واضحة من أول وهلة، لكننا لا ندرك أيضاً منذ الوهلة الأولى أن بين النوتة الموسيقية واللحن الموسيقي تشابها في التركيب، ورغم ذلك نسلّم بهذا التشابه. وكذلك الحال بين اللغة والواقع. وأقل ما يقال دفاعاً عن هذا التشابه في التركيب بين اللغة والواقع أن الاسم يدل على شيء فردي معين، وأن الصفة في اللغة تطابق صفة محسوسة لذلك الشيء الفردي. وأن الفعل يقابل علاقة ما بين شيء وآخر. وتصوير اللغة للواقع كمثل خريطة أو رسم بياني، أو ما بين الأسطوانة الموسيقية واللحن الصادر عنها[١٤]. نلاحظ أن رسل لم يقل بهذه النظرية التصويرية للغة... Picture theory of language وإن كان له رأي فيها نذكره بعد قليل. لكن لكي يتسق رسل مع نفسه يجب أن يعتقد بنوع من المطابقة بين اللغة والواقع.

تراجع أصحاب النظرية:

صاغ رسل وفتجنشتين النظرية الذرية المنطقية منذ عام ١٩١٢ وظلا يدافعان عنها مدة عشرين عاماً تقريباً كما سبق القول، وكان الهدف منها محاولة إقامة لغة مثالية رمزية تتجنب كل عيوب اللغة العادية، وأن تكون كل مفرداتها محددة المعنى تماماً بحيث نصل في نهاية التحليل إلى لغة كل مفرداتها أسماء أعلام وأوصافها البسيطة التي يمكن إدراكها مباشرة بالحس، ثم نشتق

---

(١٣) Wittgenstein, Tractatus, 2.1, 2.12, 141, 2.151, 2.15, 2.18.

(١٤) المرجع السابق 3.21, 4.01, 4.011, 4.014.

وأيضاً: Encyclopedia of philosophy الجزء الثامن، ص ٣٣٦، في مادة فتجنشتين.

منها قضايا مركبة، أو ـ وهو ذات الشيء ـ تحليل القضايا المركبة إلى أبسط أنواع القضايا التي لا تتألف إلا من أسماء أعلام وأوصافها. لكن تبين لهما بعد ذلك أن مشروع اللغة المثالية مشروع مستحيل، بل رأى بعض النقاد أن رسل لم يكن جادًّا في الاعتقاد بإقامة مثل تلك اللغة، ومع ذلك حاولها. ولذلك تراجع كل من الفيلسوفين عن النظرية لأسباب مختلفة، وجاء رفض النظرية من أصحابها قبل أن يأتي من خصومها. وفيما يلي نورد أهم أسباب التراجع.

أ ـ العالم مؤلف من عدد هائل من الوقائع المركبة بحيث يستحيل ردّها إلى وقائع بالغة البساطة بالطريقة التي صاغتها النظرية، بل لا نستطيع تقديم معيار للبساطة المطلقة، ولا التمييز بين البسيط مطلقاً والمركب (رسل وفتجنشتين)(١٥).

ب ـ تراجع رسل عن تصوره لاسم العلم المنطقي تحت ضغط زملائه النقاد حين رأوا أن «هذا» ليست اسم علم منطقي، لأنه يمكن أن يكون ـ في إطار نظريته الوصفية ـ اختصاراً لوصف هو «ما أشير إليه الآن»، ثم رأى رسل بعد ذلك أنه يمكن اعتبار كل اسم اختصاراً لمجموعة من صفات واعتبار أي شيء محسوس «تركيباً عقلياً» من مجموعة من صفات(١٦).

جـ ـ الفشل في إعطاء تفسير واضح مقنع للقضايا العامة على أساس افتراض وقائع عامة، وأن الحديث عن الوقائع العامة تصور غامض ليس له تطبيق في الواقع وقد أوقعهم هذا في مأزق: إما أن نسمح بوقائع عامة وإما أن نرفضها، فإن سمحنا بها سمحنا بما لا يطابقه واقع، وإن

(١٥) Russell, My Philosophical Development.
وأيضاً: Wittgestein, Philosophcal Investigations, Pt. I S. 46-8.
(١٦) Russell, Human Knowledge.
وأيضاً: Encyclopedia of philosophy, Vol. 7, PP. 242 - 3.

رفضناها رفضنا القضايا العامة وهي أغلب جمل اللغة العادية وهو أمر غير مقبول (رسل وفتجنشتين).

د ـ أدرك فتجنشتين خطأ النظرية التصويرية للغة حتى في نفس الكتاب الذي دافع فيه عن النظرية، وانتبه إلى مثل واحد على الأقل يتعارض مع النظرية وهو أن قضية ما عن الصورة المنطقية لا تقابلها واقعة ما[١٧].

هـ ـ على الرغم من أن رسل لم يتحمس للنظرية التصويرية للغة في الصياغة التي سجلها فتجنشتين أي افتراض مطابقة تركيب القضايا وتركيب الواقع، فإنه تردد في قبولها أو رفضها. فقد كتب رسل في **مبادىء الفلسفة الرياضية (١٩٠٣)** «إن دراسة النحو تلقي على الأسئلة الفلسفية ضوءاً أكبر مما يفترض الفلاسفة، وعلى الرغم من أننا لا نفرض أن التحليلات النحوية تؤدي إلى اختلافات فلسفية أصيلة فإن الأولى شاهدة على الثانية». لكنه اختتم كتابه **بحث في المعنى والصدق (١٩٤٠)** بقوله «. . . أما عن نفسي فأنا أعتقد أننا نستطيع أن نصل ـ بفضل تركيب الجمل إلى معرفة لها قيمتها عن تركيب العالم»[١٨].

و ـ رأى فتجنشتين في فلسفته المتطورة أن تقرير الوقائع ليست الوظيفة الأساسية والوحيدة للغة وإنما لها عدد ضخم من الوظائف مثل إعطاء أوامر أو تعبير عن رغبة أو تمثيل دور على المسرح أو قصّ حكاية أو أداء تحية أو شكر ونحو ذلك. بل رأى أيضاً أن أي كلمة في اللغة ليس لها معنى واحد محدد وإنما يحدد معنى الكلمة استخدامها في اللغة العادية، وتتعدد المعاني بتعدد الاستخدامات في الظروف المختلفة. ويقودنا هذا إلى موضوع الفصل التالي.

---

(١٧) Wittgenstein, Tractatus 4. 12,6 522

(١٨) Russell, An Inquiry Into Meaning and Truth, P. 347, London, 1940.

خاتمة :

١ ـ الدقة والوضوح والصدق أقانيم ثلاثة مقدسة يتعلق بأهدابها كل المناطقة كما يتعلق بها بعض الفلاسفة الذين هم أيضاً مناطقة، فإذا أسرفوا في عبادتها وتحققوا بها طلبوا المستحيل فوقعوا في الإحباط. ومن المحاولات الطموحة المسرفة في هذا المضمار ما فعله رسل وفتجنشتين في أول هذا القرن في سبيل إقامة لغة مثالية ـ لغة خاصة تتجنب غموض اللغة العادية وقصورها ويبغون بها ذلك الثالوث. لا عيب في الكتابة بلغات خاصة في مجال الرياضيات والعلوم التجريبية المتطورة، لكن تبين من هذه المحاولة وتطبيق اللغة المثالية في البحث الفلسفي بهدف تصوير الواقع بلغة أدق وأوضح أن هذين الفيلسوفين كانا يحاولا مشروعاً مستحيلاً. أرادا لغة كل مفرداتها أسماء أعلام، لكل اسم مسمّى ومدلول محدد، ولم يقبلا اسم العلم بالمعنى المألوف وإنما حاولا الوصول إلى أبسط نمط من أسماء الأعلام وهو الذي يدل مباشرة على خبرة تجريبية محددة، فتتكون لدينا أبسط أنواع القضايا التي تتألف من هذه الأسماء وأوصافها. ويعتمد بناء هذه القضايا على قواعد المنطق المتطور. لكن وجد أن هذه الأسماء والقضايا بعدت عن الواقع المركب المعقد، فلم تعد اللغة الجديدة تحقق هدفها وهو تصوير الواقع بدقة ووضوح وصدق، فتأكدا من فشل مشروع إقامة لغة مثالية عن الواقع، وتفشل بالتالي أي نظرية تنادي بمطابقة تامة بين اللغة والواقع.

٢ ـ اكتشف رسّل بعد ذلك أنه وإن لم يمكن إقامة مطابقة تامة بين اللغة والواقع فإنه يعتقد أن هنالك نوعاً من المطابقة العميقة الغامضة بين تركيب اللغة وتركيب الواقع، لكنه يكاد يعلن عجزه عن شرح هذه المطابقة، أو لعله يعتقد أن كل ما يمكن الوصول إليه بصدد العلاقة بين اللغة والواقع أن نكتفي بتقريرها. أما فتجنشتين فإنه حين تأكد من فشل مشروع إقامة اللغة المثالية توجّه إلى اللغة العادية ويبحث في طبيعتها

ووظائفها ـ هي بطبيعتها غامضة فضفاضة مرنة لكنها صالحة كما هي دون إصلاح أو تهذيب لكل عمل علمي أو فلسفي، والكلمة في اللغة بطبيعتها متعددة المعاني بتعدد استخدامنا لها، ولا يوجد معنى واحد محدد كل التحديد لكل كلمة. أما وظائفها فعديدة متنوعة ولا تقتصر فقط على وصف الواقع أو تقريره.

٣ ـ وصلنا أيضاً في هذا الفصل إلى وعي المناطقة بصعوبة كأداء حين أرادوا تفسير القضية العامة وأساس صدقها مثل «كل حيوان كائن حي» أو «كل مجتهد مستحق التقدير» الخ. وقامت الصعوبة في أن أي قضية تصدق إذا قررت واقعاً، وتكذب إذا تنافر الواقع معها، لكن لا توجد وقائع عامة فكل واقعة جزئية. وسبب ثانٍ للصعوبة هو أن القضية العامة لكي تصدق يجب علينا إحصاء كل الأمثلة الجزئية التي تنضم تحت موضوع هذه القضية، وهو عمل مستحيل. بل تردد بعض المناطقة في أن تستحق هذه القضايا العامة لقب القضايا، فوقعوا في مأزق هو أنه لا يمكنهم إنكار القضايا العامة فلغتنا العادية مليئة بها، كما لا يمكنهم أيضاً تفسير صدقها أو كذبها.

الفصل الثالث

اللغة العادية وفلسفتها

مقدمة:

أوجزنا في الفصل السابق محاولة لاثنين من الفلاسفة والمناطقة المعاصرين (رسّل وفتجنشتين) لإقامة لغة مثالية كوسيلة أفضل من اللغة العادية للتفكير الفلسفي والعمل الفلسفي، وذلك بصياغتهما نظرية سميّاها «النظرية الذرية المنطقية»، وهي نظرية ميتافيزيقية تحلل ما يوجد في العالم من أشياء ووقائع مركبة إلى أبسط ما يمكن الوصول إليه، ومع تحليل الموجودات تحليلٌ للقضايا التي تعبر عنها، ولذلك تأتي النظرية محاولة لتفسير العلاقة بين اللغة والواقع. وظل هذان الفيلسوفان يدافعان عن هذه النظرية - ومعهما محاولة إقامة اللغة المثالية - ما يقرب من عشرين عاماً. ولقد تبين لهما بعد ذلك أن بالنظرية عيوباً تودي بها، وأن إقامة اللغة المثالية مشروع مستحيل، وتراجع كل منهما عن النظرية والمحاولة لأسباب مختلفة. فاتجه فتجنشتين إلى اللغة العادية كوسيلة للعمل الفلسفي. أما رسّل فلم يتجه إلى اللغة العادية وإنما رأى أنه لا يمكن إقامة الفلسفة إلا بلغة فنية لها مصطلحاتها الخاصة ومنهجها الخاص وربط الفلسفة بنتائج العلوم المعاصرة والتسلح بلغة المنطق.

ولنا الآن أن نتساءل: هل اللغة العادية ....Ordinary language ملائمة للعمل الفلسفي؟ لقد أجاب بعض الفلاسفة بالإيجاب، وعلى رأسهم جورج مور ....G. Ec. Moore (١٨٧٣ - ١٩٥٨) ولود فج فتجنشتين .....L. Wittgenstein (١٨٨٩ - ١٩٥١). واتخذ مور هذا الموقف منذ بداية

فلسفته، واتخذه فتجنشتين حين طوّر فكره في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن. اللغة العادية هي اللغة الجارية التي يتكلمها الرجل العادي أو رجل الشارع في حياته اليومية كما يتكلمها الفلاسفة والعلماء في غير أوقات بحثهم. ولا يعني اتفاق مور وفتجنشتين في استخدام اللغة العادية للتعبير عن فلسفاتهما أنهما شريكان في اتجاه واحد، بل يؤلفان اتجاهين مختلفين، وإن كان فتجنشتين تأثر بمور تأثراً كبيراً. هيا نحاول رسم تخطيط لملامح الفلسفة الإنجليزية المعاصرة منذ بداية هذا القرن، لتبين أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين مور وفتجنشتين في التجائهما إلى اللغة العادية.

لقد اتخذت الفلسفة الانجليزية المعاصرة «فلسفة التحليل» منهاجاً وموقفاً ثابتاً، وكان مور ورسّل شريكين في زيادة هذا الاتجاه. ولما كان مور ورسّل الأستاذين المرموقين في جامعة كمبردج منذ أوائل القرن الحالي فقد سميت مدرستهما الفكرية «مدرسة كمبردج في التحليل»، وتبعهما فتجنشتين أول أمره حين كان طالباً في كمبردج مأخوذاً برسّل في رياضياته ومنطقه. ولا نستطيع الدخول هنا في تفاصيل فلسفة التحليل[١]، وإنما يكفينا القول أن هذا الاتجاه يفترض موقفين فلسفيين هما الواقعية والتعددية لكنه لا يفترض التجريبية. تقول الواقعية ......Realism ـ في مقابل المثالية ـ باختصار إن للعالم الخارجي من حولنا وجوده واستقلاله عن وجود الإنسان وإدراك الإنسان له ومعرفته إياه، فلهذا العالم و وجوده واستقلاله عنا سواء وجد إنسان أم لم يوجد. وتقول التعددية ....Pluralism في مقابل الواحدية ....monism باختصار إن العالم مؤلف من أشياء جزئية عديدة يستقل بعضها عن بعض، وأن لكل شيء صفاته وخصائصه، وأن بين الأشياء علاقات معينة، وأن هذه العلاقات خارجية أي ليست جزءاً من طبيعة هذا الشيء أو ذاك، أما الواحدية وهي موقف المثاليين فتقول إن العالم كلٌ فريد لا

(١) نجد بعض تفصيل لفلسفة التحليل في كتابنا مناهج البحث الفلسفي: منشورات جامعة بيروت العربية ١٩٧٤.

ينقسم أجزاء - في حقيقته - وأي محاولة لتجزيئه تشويه زائف ولا يوجد حقاً سوى الواقع ككل وهو ما يسمى المطلق. ومن جهة أخرى لا يفترض اتجاه التحليل المذهب التجريبي، فمن قبيل المصادفة أن يكون فلاسفة التحليل المعاصرون فلاسفة تجريبيين، لأننا نجد فلاسفة عقلانيين غير تجريبيين ومع ذلك هم تحليليون مثل ديكارت في نظرية الطبائع البسيطة وليبنتز في نظرية المونادات، كما نجد فلاسفة تجريبيين ومع ذلك ليسوا تحليليين وإنما تركيبيون يؤلفون مذاهب ميتافيزيقية شامخة مثل صموئيل ألكسندر في ميتافيزيقاه التطورية التجريبية[٢]. ومن المألوف أن نقول عن مور ورسّل أنهما فيلسوفان تجريبيان لكن النظرة الفاحصة تنطق بأن في فلسفاتها عناصر غير تجريبية. وإذن فاتجاه التحليل يدعو إلى الاعتقاد بوجود أشياء ووقائع أمامنا، وإنها مستقلة بعضها عن بعض، وأنها مركبة يحتاج فهمها إلى تحليل عناصرها، وإن المشكلة الفلسفية معقدة يستلزم حلُّها تقسيمها إلى عدد من المشكلات الجزئية وصياغة كل منها على نحو يسهل تناولها واحدة بعد الأخرى في صبر وأناة، فإن ذلك يحقق فهماً أدق للمشكلات وتقدماً أكبر في إمكان حلّها، وإن التردد الذي يطالعنا ونحن نحلّ مشكلة بمنهج التحليل قد يكون أفضل من التعميم السريع وادّعاء الوصول إلى اليقين بلا أساس، كما يدّعي أصحاب النظريات المثالية.

اتفق مور ورسّل إذن على البدء في فهم مشكلات الفلسفة ومحاولة حلها باتباع منهج التحليل، ولم يمنعهم هذا المنهج من محاولة إقامة نظريات ميتافيزيقية واتفقا أيضاً في بعض النظريات الفلسفية، واتفقا أيضاً في أن التحليل يتناول تصورات وقضايا، كما اختلفا في حلولهما لنظريات فلسفية أخرى، ومن بين مظاهر الخلاف بينهما أن رسّل مثلاً كان يتبع منهجاً إضافياً آخر وهو محاولة الإفادة من نتائج العلوم المعاصرة في حل المشكلات الفلسفية، بينما لم ينجذب مور إلى هذا الاتجاه. وقد اقتفى فتجنشتين أول أمره خطوات

(٢) قارن: Macdonald, (editor), Philosophy and Analysis, P. 6, Blackwell, Oxford 1954.

مور ورسّل في اتجاه التحليل منهجاً للفلسفة، وأخذ مواقف الواقعية والتعددية، كما كان شريكاً لرسّل في محاولة إقامة اللغة المثالية. هذا تخطيط عريض لمدرسة كمبردج في التحليل رغم ما بين رواد المدرسة من اختلافات فيما بينهم.

لكن فتجنشتين أصابه تطوير لمواقفه الفلسفية في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٤٧ - وهي فترة إقامته أستاذاً للفلسفة في كمبردج خلفاً لجورج مور، كما أن رسّل كان قد أبعد عن كمبردج في تلك الفترة. وكان فتجنشتين يسجل مواقفه المتطورة في محاضرات وكتب نشرت بعد وفاته، أهمها الأبحاث الفلسفية Philosophical Investgations تراجع في هذا الطور عن مشروع اللغة المثالية والنظرية الذرية المنطقية والنظرية التصورية للغة. وكان رسل قد تراجع عن هذه النظريات أيضاً، وكان لكل منهما أسباب مختلفة عن الآخر في تراجعه، كما سبق القول. لكن فتجنشتين اختلف عن رسّل في هذا الطور في مواقف أساسية شكلت ما سمي «فلسفة اللغة العادية» Ordinary Language philosophy......... نلاحظ أنه على الرغم من وجود فتجنشتين في كمبردج في هذه الفترة، إلاّ أن أساتذة الفلسفة في جامعة أكسفورد تأثروا به أعمق التأثير وظهر ذلك في كتابات جلبرت رايل ...G. Ryle (١٩٠٠ - ١٩٧٦) وجون أوستن .....J. Austin (١٩١١ -) وستروصين .....Strawson (١٩١٩ -) وغيرهم، مما أدى إلى تسمية اتجاه فلسفة اللغة العادية «مدرسة أكسفورد» وأصبحت مدرسة كمبردج ومدرسة أكسفورد تعبران عن اتجاهين مختلفين، تمثل الأولى اتجاه مور ورسّل، وتمثل الأخرى اتجاه فتجنشتين ومدرسته الجديدة، بل لم تعد مدرسة أكفسورد تدعو إلى فلسفة التحليل بقدر ما كانت تدعو إلى فلسفة جديدة تقوم على بحث لغوي، وأصبح الخلاف بين المدرستين هو أن مدرسة كمبردج تدعو إلى تحليل التصورات والقضايا والوقائع، بينما تدعو مدرسة أكسفورد إلى تحليل فلسفي يقوم على استخدام اللغة العادية[٣].

---

(٣) راجع ..The Encyclopedia of philosophy الجزء الأول ص ٣٩٤ مادة «الفلسفة البريطانية»، والجزء الرابع ص ٣٨٧ في مادة «فلسفة اللغة».

نلاحظ أن هذا التمييز بين مدرسة كمبردج في التحليل ومدرسة أكسفورد في فلسفة اللغة العادية ليس تمييزاً واضحاً حاسماً، لأن مور ورسّل - وهما أئمة فلاسفة كمبردج - لم يكونا على اتفاق في أمر معين، وهو أن رسّل كان يدعو إلى التفكير الفلسفي بلغة فنية اصطلاحية طابعها مفهومات المنطق والعلوم، بينما كان مور يلجأ في تحليلاته إلى اللغة العادية، وفي هذا الأمر يلتقي فتجنشتين مع مور، وهذا ما يبرر القول أن مور وفتجنشتين إماما الدعوة إلى أن اللغة العادية ملائمة تماماً للعمل الفلسفي. اتفقا على هذا المنهج والأسلوب لكنهما يختلفان بعد ذلك في كل شيء تقريباً. وسوف نتبين هذه الاختلافات في هذا الفصل. ومن أجل هذه الاختلافات لا نستطيع أن نحمل على مور أنه من فلاسفة اللغة العادية، بينما نحمل على فتجنشتين أنه كذلك. يمكنك أن تقول عن مور أنه رائد «الواقعية الجديدة» - neo realism...... في القرن العشرين أو أنه يدافع عن الاعتقادات الراسخة.

بعد هذا الرسم التقريبي لمسرح الفلسفة الانجليزية منذ أوائل القرن الحالي حتى بداية الستينات وموقع كل من مور ورسّل وفتجنشتين فيه وما بينهم من اتفاقات واختلافات وتداخل، يمكننا إيجاز موقف كل من مور وفتجنشتين من اللغة العادية.

جورج مور واللغة العادية:

يمكن الإلمام بفلسفة مور وعلاقتها باللغة إذا تعرّفنا على ثلاثة خطوط أساسية وهي دفاعه عن المعتقدات الراسخة للإنسانية Common sense........، واستخدامه اللغة العادية للتعبير عن مواقفه الفلسفية، وممارسته لمنهج التحليل لتوضيح ما يقوله بعض الفلاسفة أو نقدهم أو التمهيد لصياغة إحدى نظرياته الفلسفية. سوف نشير في هذا الفصل إلى النقطتين الأولى والثانية، ونؤجل الحديث عن النقطة الثالثة إلى الفصل الخامس حين نتحدث عن موضوع المعنى.

الدفاع عن المعتقدات الراسخة:

يستخدم مور التعبير ....Common sense ويقصد به مجموعة المعتقدات الراسخة عند الرجل العادي أو رجل الشارع وهو ما يعتقد به كل منا في حياته اليومية. ولا يعطي مور تعريفاً لهذا المصطلح بطريق مباشر لكن يمكن التقاط معنيين له في كتاباته:

أ ـ مجموعة الاعتقادات التي يعتنقها كل الناس أو أغلبهم في عصر معين.

ب ـ مجموعة الاعتقادات التي نميل بطبيعتنا إلى التسليم بها. نلاحظ أن التعريف الأول يجعل المعتقدات الراسخة عرضة للتغيير والتطور، بينما يجعلها التعريف الثاني ثابتة راسخة حقاً. ويرى النقاد أن مور يميل إلى الأخذ بالتعريف الثاني. ولذلك يعتبر تلك المعتقدات على درجة عالية من اليقين. خذ بعض الأمثلة التي يعطيها مور لهذه المعتقدات الراسخة. «أنا أعرف أن لي بدنا من نوع معين هو البدن الإنساني، البدن الإنساني بدن شخص له خبرات معينة كتلك التي أكابدها، وهنالك أشخاص آخرون خبراتهم مثل خبراتي، وتوجد أجسام مادية كثيرة مستقلة عني في وجودها عن إدراكي لها، وقد وُلِدْت من سنوات خلت ولا زلت أعيش على هذه الأرض، وأن الأرض ذاتها قائمة منذ قرون طويلة قبل أن يوجد بها الإنسان، وأن الكواكب والنجوم تتحرك في الفراغ حسب نظام معين حتى لو لم أرها، وأني أرى أشياء وأسمع أشياء أخرى وأتذكر حوادث ماضية...»[4].

وتتميز هذه الاعتقادات الراسخة بخاصتين هما الإجماع والإلحاح، ولذلك يُخرج مور منها الاعتقاد بوجود الله وبحياة أخرى بعد الموت لأنه لا

---

(٤) أنظر:
Moore, A Defence of Common Sense in Contemporary British Philosophy, Vol. II, P. 193, Unwin, London, 1925.

وأيضاً دائرة معارف الفلسفة نشر إدوارد الجزء الخامس ص ٣٧٦ في مادة «مور».

يتوفر فيها هذا الإجماع والإلحاح. ويقول مور في هذا السياق إن الإجماع على قضية ما ليس برهاناً على صدقها، فهنالك قضايا نعتقد بها ويمكننا البرهان عليها، كما توجد قضايا أخرى نعتقد بها لكن لا يمكن البرهان عليها، ولا يعني عجزنا عن البرهان على هذه القضايا الثانية أن نشك فيها. وهذه نعتبرها قضايا أساسية أو مسلمات أو لية، ويرى مور أن الاعتقادات الراسخة هي من هذا النوع. لا أستطيع البرهان مثلاً على أني أمسك الآن قلماً، أني أجلس الآن على مقعد أمام مكتبي أكتب عليه، لكن قصور البرهان لا يشككني في وجود نفسي أو وجود تلك الأشياء. نعم لا أستطيع البرهان على خطأ موقف من يخالفنا الرأي، لكنا نستطيع إثبات أنه لا أساس لاختلافه عنا. إننا نعرف بيقين صدق تلك الاعتقادات. حين أقول مثلاً لست أنا الإنسان الوحيد في هذا العالم لكن يوجد غيري من البشر أتكلم معهم، ثم يأتي فيلسوف يعلن أن لا دليل على وجود بشر غيري في هذا العالم، فإن مور يقول إن موقف المعترض متناقض، لأن إنكاره لوجود غيره من الناس يثبت وجودهم من مجرد قوله «أتكلم معهم». أتكلم مع من؟ يدافع مور عن صدق المعتقدات التي نميل بطبعنا ويميل أغلب الناس إلى الأخذ بها ما دامت تحقق شرطيْ الإجماع والإلحاح، لكن لا يمنع ذلك من وجود بعض القضايا الكاذبة في داخل إطار هذه المعتقدات الراسخة.

ولنا أن نتساءل: لم يدافع مور عن هذه الاعتقادات الراسخة؟ يبدو أن هنالك دافعين لموقفه. الدافع الأول هو مهاجمة أولئك الفلاسفة ـ من أمثال هيوم ......Hume (١٧١١ ـ ١٧٧٦) ـ الذين أدت بعض نظرياتهم إلى بذر الشك في كثير مما نعتقده في حياتنا اليومية، مثل قولهم إنه ليس لدينا برهان على وجود العالم المادي من حولنا، وإن كل ما لدينا من أساس لهذا الوجود هو شهادة الحواس، لكن كل ما تعنيه شهادة الحواس هو أن نكتسب أفكاراً تجريبية عن الأشياء وصفاتها الحسيّة من لون وشكل وصوت وصلابة وملمس الخ، ويلزم عن ذلك أن لدينا معرفة يقينية بأفكارنا، ولا أساس للانتقال من

عالم الأفكار إلى عالم خارج هذه الأفكار نسميه عالم الأشياء. يتوجه مور بالهجوم على هؤلاء الفلاسفة وتلك المواقف التي تبذر الشك في معتقداتنا الراسخة. الدافع الثاني لمور لاتخاذ موقفه والدفاع عن هذه المعتقدات هو اعتقاده أن الفلسفة ومشكلاتها تنشأ في صميمها من تلك التساؤلات البريئة التي يسألها الرجل العادي، مثل اعتقادنا بواقعية وجود العالم الذي نعيش فيه حتى لو لم ندركه، واعتقادنا بوجود غيري من الناس، وما إذا كان الإنسان مجبراً أو مختاراً في سلوكه، وما معايير اليقين والاحتمال في معرفتنا الخ. تحاول الفلسفة صياغة هذه المواقف ومناقشتها والوصول فيها إلى ما يطرد القلق والحيرة. تنبع الفلسفة إذن من تساؤلات عادية في حياتنا اليومية. وهنا يحسن الكشف عن موقف مور الحقيقي. إنه يميز بين صدق القضايا التي تعبر عن معتقداتنا الراسخة من جهة، والتحليل الصحيح لمعناها من جهة أخرى. نسلم بصدقها دون مناقشة، لكننا قد نختلف في تحليل معناها الصحيح. حين يحاول مور البرهان على وجود عالم خارجي ينطلق من معتقداتنا الراسخة فيقول إني لا أشك أن لي يدين وأذن يجوز لي القول أنه توجد على الأقل يدان في العالم، وأي محاولة لتشكيكي في أن لي يدين محاولة عابثة(٥). أما التحليل الصحيح لمعاني هذه القضايا فأمر آخر، إذ كان مور يرى أن موضوع الإدراك الحسّي ليس اليد أو القلم الذي يتحدث عنه الرجل العادي وإنما موضوع هذا الإدراك هو ما يسميه المعطي الحسّي ....Sensedatum أو مجموعة المعطيات الحسّية التي تؤلف فكرتي عن الجسم المادي(٦).

استخدام اللغة العادية:

رأى مور أن اللغة العادية ملائمة للعمل الفلسفي، ويتسق استخدام

---

(٥) أنظر: Moore, A proof of an External World.

وهي محاضرة نشرت أولاً في ....Proceedings of the British Academy عام ١٩٣٩.

(٦) كان مور أول من صاغ نظرية المعطيات الحسّية في القرن العشرين وهي نظرية في الإدراك الحسّي، ثم طورها رسّل وغيره من الفلاسفة، ولها أنصار عديدون حتى اليوم، كما أن لها خصوماً.

هذه اللغة مع الاعتقاد بأغلب ما يعتنقه الرجل العادي في حياته اليومية، ما دمنا نصوغ هذه الاعتقادات الراسخة بلغة عادية. وعلى الرغم من ذلك فإن مور لا يرى أن استخدامنا للغة العادية صحيح دائماً، لأن بهذه اللغة كثيراً من الكلمات الغامضة يجب توضيحها مثل عقل وذاكرة وشيء وينبغي ونحو ذلك. وكثيراً ما نجد كلمات لها أكثر من معنى، ويؤدي العجز عن التمييز بين المعاني المختلفة لكل كلمة إلى أخطاء فلسفية يجب التنبيه إليها. ومن جهة أخرى لا يرى مور أن الاهتمام بتحليل الكلمات وتوضيحها غاية في ذاتها، لكنه وسيلة لتوضيح القضايا الفلسفية بلغة عادية، ولذلك كان يقول دائماً إنه لا يحلل عبارات لغوية وإنما يحلل تصورات وقضايا، وتتألف القضية من تصورات وتصاغ التصورات في كلمات. كان مور يستغرق أحياناً في بحث الألفاظ التي يستخدمها الفلاسفة ليوضح معانيها، أو يحدد مختلف معاني كل كلمة ويقارنها بالاستخدام المألوف العادي، وكل ذلك بمثابة وسيلة لفهم وتوضيح القضايا التي تشغل الفلاسفة، وينظر فيها نظرة نقدية للحكم بوجاهة النظرية الفلسفية التي قالها فيلسوف ما أو الحكم ببطلانها، كما كان يبدأ أولاً في إقامته لنظرية فلسفية بتحليل وتوضيح للكلمات التي سوف يستخدمها في صياغة تلك النظرية.

خلاصة الأمر أن مور رأى اللغة العادية ملائمة للعمل الفلسفي، لكن هذه اللغة محتاجة لتهذيب وتوضيح، وليس التحليل الفلسفي لألفاظ اللغة هدفاً في ذاته وإنما وسيلة لتوضيح تصوراتنا وقضايانا، وإن النظرية الفلسفية تقاس قيمتها إذا اتسقت مع معتقدات الرجل العادي، فإذا تنافرت النظرية مع هذه المعتقدات حكمنا على النظرية بالإفلاس(٧).

فتجنشتين واللغة العادية:

فتجنشتين Wittgenstein....... فيلسوف معاصر ضخم، هو نمسوي

(٧) أنظر: White, G. E. Moore, A Critical Exposition, Blackwell, Oxford, 1958.
وأيضاً: Warnack, English Philosophy since 1900, PP. 7 – 23.

الجنسية لكنه تأثر بالفلسفة الانجليزية المعاصرة أول أمره، ثم أثر فيها تأثيراً كبيراً فيما بعد. ولقد مرت حياته الفلسفية بطورين متميزين، تحدثنا عن طوره الأول في الفصل السابق حين أوجزنا نظريته الذرية المنطقية ومحاولته إقامة لغة مثالية، وقلنا هناك أيضاً إنه تراجع عن هذه النظريات ورفضها. ولقد تحول فتجنشتين منذ الثلاثينات من هذا القرن إلى اتجاه فلسفي جديد ونظرة جديدة إلى اللغة هي ما سميت «فلسفة اللغة العادية» تمثلت في نظرة جديدة إلى عمل الفيلسوف، وطبيعة اللغة، ونظرية جديدة في العلاقة بين اللغة والواقع، وحلول جديدة لمشكلة طبيعة العقل وموقفه من ثنائية العقل والبدن، ونادى أيضاً أن «اللغة الخاصة» ....Private language مستحيلة، ويعني بها حديث الإنسان نفسه في صمت وأن الحالات الشعورية النفسية للفرد لا يعرفها إلا صاحبها ـ رأى فتجنشتين أن هذه اللغة غير ممكنة وأن هذه المعرفة الاستبطانية للذات وهم وخداع، ولا بدّ وأن يعبّر عن الحالات النفسية في سلوك وإلا لا معنى للحديث عنها، ولفتجنشتين أخيراً نظرية جديدة في المعنى. وقد دوّن هذه النظريات الجديدة في كتب كثيرة نشرت بعد موته أهمها **الأبحاث الفلسفية**. ويحسن أن نسجل منذ البدء أن المرحلتين المتنافرتين في حياة فتجنشتين الفكرية تتفقان في الاهتمام بالبحث في طبيعة اللغة وطبيعة المعنى، وتختلفان في صياغة كل منهما لحلوله للمشكلات الفلسفية وفي نظرته إلى طبيعة اللغة ووظائفها ومهمة الفيلسوف. ولقد أثرت فلسفته الجديدة تأثيراً ضخماً على الفلسفة الانجليزية منذ الأربعينات ـ حيث كان يحاضر في كمبردج بالانجليزية كما ترجمت كل كتبه من الألمانية إلى الانجليزية. وتجاوز التأثير انجلترا إلى الولايات المتحدة وأوروبا. لن نعرض هذه النظريات الجديدة إلا فيما يرتبط باللغة ولذا نتناول في باقي هذا الفصل موقفه من عمل الفيلسوف وطبيعة اللغة، ونؤجل نظريته في المعنى للفصل الخامس.

مهمة الفيلسوف:

كان فتجنشتين المبكر يقول إن مهمة الفيلسوف ليست إقامة نظريات

فلسفية وإنما مجرد توضيح منطقي للأفكار أو تحليل منطقي للقضايا. ومن القضايا ما لا يصور الواقع مثل قضايا الرياضيات والمنطق، وهذه القضايا «تحصيلات حاصل»[٨]. ومن القضايا ما يصور الواقع وهي قضايا الحياة اليومية وقضايا العلوم الطبيعية، وكانت مهمة الفيلسوف عنده في مرحلته السابقة تحليل هذين النوعين من القضايا. وقضايا الحياة اليومية وقضايا العلماء مركبة يجب أن تنحلّ إلى قضايا بسيطة، وأبسط القضايا ما تصور الواقع تصويراً دقيقاً. لقد رفض فتجنشتين الآن هذه المهمة للفيلسوف، واستبدل بها مهمة جديدة هي أنه معالج نفسي Therapist.... وذلك بإعادة الفلاسفة إلى اللغة العادية وتركهم أي محاولة لإقامة لغة مثالية أو استخدام مصطلحات اخترعها الفلاسفة. والمرضى هنا هم الفلاسفة ما عدا فتجنشتين! ومرضهم هو القلق والحيرة والمأزق الفلسفية التي يكابدونها، هم واقعون في هذا القلق، لكنهم هم أيضاً سببه. لقد نشأت المشكلات الفلسفية نتيجة سوء استخدام الفلاسفة للغة العادية أو تجاهلها. استخدموا الكلمات بمعانٍ بعيدة كل البعد عن الاستخدام المألوف، فخلقوا لأنفسهم مشكلات مثل التشكك في وجود العالم أو كيف عرفنا أن هنالك بشراً غيري لهم مثلي عقول ومشاعر وحالات نفسية وعمليات عقلية ونحو ذلك[٩]. وعلاج الفلاسفة هو عودتهم إلى اللغة العادية والاستخدام المألوف للكلمات. خذ مثالاً توضيحياً يضربه فتجنشتين. إذا أخذنا كلمة «فهم» نرى أنها عند أغلب الفلاسفة اسم لعملية عقلية باطنية لا يعي بها إلا صاحبها، وأن هذه العملية ليست إلا واحدة من عمليات عقلية متعددة كالإدراك والتخيل والتذكر والانفعال والاختيار الخ، وأن هذه العمليات حالات لوجود العقل في الإنسان كوجود متميز من البدن فوقع الفلاسفة في مأزق لا حل لها:

كيف السبيل إلى الوعي بالعمليات العقلية، وما صلتها بالعقل كجوهر

---

(٨) نجد موقف فتجنشتين من طبيعة القضية الرياضية والمنطقية في الفصل التالي.

(٩) Wittgenstein, Philosophical Investigations, Pt. I Secs 133, 255

لا مادي، وما علاقة النفس بالبدن ونحو ذلك. يمكن أن نحلّ كل هذه المشكلات إذا أعدنا إلى الكلمات استخدامها المألوف. وفيما يلي الاستخدام المألوف لكلمة «فهم». إفرض أني أردت فهم متوالية عددية مثل ١، ٣، ٥، ٧، ٩، . . . أو المتوالية ١، ٥، ١١، ١٩، ٢٩ . . . فإني ألاحظ المدرّس يكتبها لي، وحين يطلب مني الاستمرار في كتابة الأعداد التالية الصحيحة فقد أقول «لقد فهمت المتوالية»، أو أقول «أستطيع الاستمرار فيها»، أو أستمر في إتمام المتوالية دون أن أقول شيئاً. يقول فتجنشتين إن الفهم ليس إلا إداء ما قد فعلت. فإن قيل إن النظر والانتباه والتوتر الذي يشملني حتى استطعت الاستمرار في كتابة المتوالية ليس هو الفهم وإنما هي ظواهر مصاحبة بينما الفهم عملية داخلية خاصة، فإن فتجنشتين يدفع ذلك بقوله: إننا لا نعثر على حالة عقلية متميزة من كل تلك الظواهر المصاحبة اسميها «الفهم»[١٠]. وقل مثل ذلك في سائر العمليات العقلية أي يجب أن نترجم كل العمليات العقلية إلى أقوال أو أفعال[١١].

طبيعة اللغة:

من أقوال فتجنشتين التي لها سحرها وجاذبيتها أن اللغة لعبة game... كسائر أنواع اللعب التي يلعبها الناس في أوقات فراغهم[١٢]. ولم يعط معنى محدداً لكلمة «لعبة» هنا بطريق مباشر، ويفقد المعنى وضوحه في غمرة الأمثلة والتشبيهات والاستطرادات التي يوردها فتجنشتين. لكننا نحاول فيما يلي توضيح موقفه. اللعب أنواع مثل لعبة الورق وكرة القدم وكرة السلة والتنس والشطرنج والمصارعة الخ. فإذا بحثنا في هذه الأنواع لنرى صفة واحدة مشتركة بينها جميعاً مما يجعلنا نعطيها جميعاً اسماً واحداً وهو «لعبة»، فلا نجد.

---

(١٠) أنظر المرجع السابق: الفقرات ١٥١ - ١٥٣، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥.

(١١) انظر كتابنا في النفس والجسد، الفصل السادس، بيروت ١٩٨٠ لتفصيل نظرية فتجنشتين في استحالة اللغة الخاصة.

(١٢) فتجنشتين: الأبحاث الفلسفية (باللغة الانجليزية) الفقرات ٣، ٧، ١٦، ٢٣.

وفي ذلــك يقــول فتجنشتــين «لا تفكـر بــل أنــظر» don't think but look.......[١٣]. هل تتفق أنواع اللعب جميعاً في عنصر التسلية أو فكرة الكســب والخســارة أو فكرة التنافس وهل تعتمد على المهارة أم على الحظ وما الفرق بين المهارة في لعبة التنس والشطرنج. لا نجد صفة واحدة تشترك فيها كل أنواع اللعب وإنما نجد لوحة معقدة من التشابهات يتداخل بعضها في بعض وتتدرج بعضها في بعض[١٤]، نسميهـا «تشابهـات أسريــة» family resemblances...... نستعير التشابهات المتداخلة في مختلف أنواع اللعب بتشابه أعضاء الأسرة الواحدة. لا يتشابه كل أعضاء الأسرة الواحدة في صفة واحدة محددة مثل الشعر الأسود أو الشفاه الغليظة والأنف الكبير، وإنما نجد مجموعة من تشابهات متداخلة لا تؤدي إلى الحكم بوجود صفات مشتركة محددة. بعض أعضاء الأسرة لهم أنوف كبيرة وشفاه غليظة، ولبعضهم الآخر شفاه غليظة وشعر أسود، ولبعضهم شفاه غليظة وأنوف كبيرة. إن التشابه بين أنواع اللعب قريب من التشابه الذي يقوم بين أفراد الأسرة الواحدة ـ لا نجد لكل أفراد الأسرة الواحدة بنية جسمية واحدة أو ملامح محدد شاملة أولون واحد للعين أو مزاج انفعالي واحد محدد الخ، يتحقق بعض هذه السمات في بعضهم وصفات أخرى في بعضهم الآخر في تداخل واندماج. إن اللغة ومفرداتها تؤلف لعبة بالمعنى السابق، أي لا توجد وظيفة واحدة محددة تؤديها كل الجمل. ولا يوجد معنى واحد محدد لكل كلمة، لكن لكل كلمة عدة معانٍ وليس بين هذه المعاني عنصر مشترك محدد، بين هذه المعاني تشابه أسري بالمعنى السابق. ويورد فتجنشتين هنا تشبيهاً ثالثاً. كل كلمة في اللغة تؤدي وظائف عدة كما نجد أدوات الصندوق الذي يحمله النجّار، بالصندوق شاكوش ومنشار ومسطرة وزجاجة غراء ومسامير ومفكّ مسامير. ليس لكل أداة من هذه وظيفة واحدة محددة عند النجار، وإنما يستخدم كلا منها في أكثر

---

(١٣) نفس المرجع الفقرة ٦٦

(١٤) نفس المرجع الفقرات ٦٦ ـ ٦٧.

من وظيفة حسب حاجته. وكذلك وظائف الكلمات في اللغة: ليس للكلمة الواحدة معنى واحد ولا استخدام واحد وإنما تقوم الكلمة الواحدة باستخدامات لا حصر لها، وكذلك الجملة الواحدة، ويسمى فتجنشتين هذه الوظائف المتعددة للكلمة الواحدة لعبة اللغة[١٥].

نزيد مقصود فتجنشتين من لعبة اللغة بثلاث نقط أخرى. الأولى أن ليس للغة وظيفة واحدة محددة هي تقرير وقائع. نعم تقرير الوقائع إحدى وظائف اللغة، مثل قولنا الكتاب على المنضدة، هُزم نابليون في موقعة ووترلو. لكن للغة وظائف عديدة أخرى مثل إعطاء أوامر، تعبير عن رغبة، تمثيل دور على المسرح، ترجمة نص، قصّ حكاية، إلقاء أسئلة، تقديم شكر أو تهنئة، صبّ لعنة، صلاة، تأمل حادثة وتحليلها، تكوين فرض علمي، كتابة قصة، إعطاء قسم الخ. تأمل أيضاً كلمات مثل ماء!، بعيداً!، نجدة! هذه كلمات مفردة لكنها تعني موقفاً معقداً مثلما يتلهف شخص عطشان حين يرى ماء ويندفع نحوه، أو حين تحذر شخصاً من الاقتراب من خطر، أو حين تجد صديقاً في مأزق صعب وتطلب له النجدة، وهكذا[١٦].

النقطة الثانية التي نريد الإشارة إليها هي قول فتجنشتين إن لعبة اللغة تنطوي على صورة حياة «form of life...........»، ويوضح ذلك بتشبيه. أفرض أن قبيلة منعزلة في منطقة نائية تعودت استخدام اللغة لوصف حوادث حدثت بالفعل أو للتعبير الصادق عن رغبات أفرادها أو مطالبها، وأن أفرادها قوم لا يكذبون ولا يفترضون مواقف لم تحدث فعلاً، فهؤلاء لن يفهموا كل وظائف اللغة. لو قلت لهم قصة خيالية أو قمت بقصّ قصة غريبة لم تحدث، ثم استغرقت في الضحك، فإن أفراد القبيلة سيصابون بذهول ولن يعرفوا ماذا يفعلون وكيف يستجيبون لك. لم تنقصهم الكلمات وإنما ينقصهم الاستجابة الناشئة عن لعبة اللغة[١٧].

---

(١٥) نفس المرجع الفقرات ١١، ٦٥ - ٦٧، ٧١، ١١٦.

(١٦) نفس المرجع الفقرات ١١ - ١٩، ٢٣.

(١٧) نفس المرجع الفقرة: ١٩.

ما معنى لعبة اللغة إذن؟ ليست اللغة حساباً منطقياً دقيقاً لكل كلمة معنى محدد ولكل جملة معنى محدد وبحيث يمكنك الانتقال من جملة ما إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكره فيه، وإن بين تعدد الاستخدامات للكلمة أو الجملة الواحدة تشابهاً أسرياً، وأن الكلمة مطاطة تتسع استخداماتها أو تضيق حسب الظروف والحاجات، وأن اللغة ليست كرجل صارم يعرف دائماً ماذا يريد ويفعل دائماً طبقاً لقاعدة محددة، وإنما هي كرجل فضفاض متفائل، له مناشط متعددة يتلاعب بما لديه من دون صرامة أو خطة محكمة.

ملاحظات على فتجنشتين في طبيعة اللغة:

١ ـ لا اعتراض على بحث فلسفي أساسه اللغة، فالبحث في اللغة مبحث أساسي للفلسفة ما دامت فكرة وجود العالم ذاته ـ مصدر مشكلاتنا الفلسفية ـ لا معنى لها إلا في إطار نسق من التصورات، وتصاغ هذه التصورات في لغة بالضرورة، وأن خبراتنا عن العالم تفصّلها اللغة وتوضحها. بل إن العالم الذي نوجد فيه هو عالم كوّنته مناهجنا في وصفه. وفتجنشتين خير من صاغ هذا الاتجاه من الفلاسفة المعاصرين. لكنه ليس أول من أدركه إذ نجده عند همبولت... Humboldt (١٧٦٧ ـ ١٨٣٥) الذي رأى أن اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل أفكارنا إلى الآخرين ولكنا لا نستطيع إدراك العالم أو معرفته إلا عن طريق اللغة، وهذا الإدراك مستحيل بدون استخدام اللغة[١٨].

---

(١٨) همبولت بروسي الجنسية كانت له اهتمامات عدة في الفلسفة السياسية والتاريخ والنظر في اللغة وأن الإنسان بلغ إنسانيته حين استخدم اللغة فالنطق والفهم ناتجان عن استخدام اللغة وأن اللغة ليست مهمتها توصيل المعلومات بين فرد وآخر فقط وإنما هي التي تحدد تصورات العقل.

٢ ـ على الرغم من أن للغة وظائف أخرى بالإضافة إلى تقرير الواقع فإن هذه الوظيفة لا تزال الوظيفة الأساسية للغة، وتقرير الواقع هو تقرير ما هو صادق أو كاذب ولا بد من استخدام دقيق للكلمات كي يكون الحكم بالصدق والكذب مدعماً. لكن نظرية فتجنشتين القائلة إن ليس للكلمة معنى واحد وإنما عدد لا حصر له من المعاني بتعدد استخدام الكلمة في حياتنا اليومية لا يوفر لنا النجاح في تحقيق الدقة المطلوبة أفرض أني أتذكر حادثة ماضية ووضعتها في صورة قضية فهل القضية صادقة أم كاذبة؟ لا يعتمد صدقها على ثقتي في ذاكرتي بقدر ما يعتمد على حدوث تلك الحادثة في الماضي بالفعل. وليس الاستخدام المألوف لكلمة ما معياراً لمعناها الصحيح إذا كنا نبغي الدقة في استخدام الألفاظ خاصة في العلوم مثل كلمات قوة وطاقة ومجال الخ. وبالمثل للفلسفة مصطلحاتها التي لا تشغل بال الرجل العادي مثل يقين واحتمال وكم وكيف وعلاقة[١٩] وعلة وغيرها. لا يوضحها الاستخدام العادي لكن توضحها جهود الفلاسفة.

٣ ـ تعيب المدرسة اللغوية المعاصرة النشطة التي يؤمها نعوم تشومسكي. . . Chomsky على فتجنشتين أنه يأخذ اللغة العادية كما هي في استخدام رجل الشارع بلا تنظير أو وضع أسس للتركيبات اللغوية التي ينطقها الرجل العادي. وبينما يحاول فتجنشتين الفيلسوف تجاهل المشكلات الفلسفية كما يضعها الفلاسفة أو اعتبارها مشكلات وهمية وذلك بإعادة الألفاظ التي يستخدمونها إلى استخدام الرجل العادي الذي لا تهمه مشكلات الفلاسفة وبالتالي يرى مشكلات الفلاسفة أوهاماً، إذا بهذه المدرسة اللغوية تبحث في اللغة بحثاً يتضمن تفسير استخدامنا للغة بالاستعانة بنظريات الفلاسفة كما سنوضح في فصل قادم.

---

(١٩) انظر: Ayer, The Central Questions of Philosophy, PP. 30-1, 44-50...

الخاتمة:

رأى جورج مور منذ بداية تفلسفه وفتجنشتين في موقفه الفلسفي المتطور أن اللغة العادية التي نتكلمها في حياتنا اليومية صالحة للعمل الفلسفي، لكي تنزل الفلسفة من سماء المجردات واللامعقول أحياناً إلى أرض الواقع الملموس، وحياة الرجل العادي، وإن اختلفت دوافعهما وأهدافهما. خذ مور أولاً، فقد رأى أن اللغة العادية يجب أن تكون لغة البحث الفلسفي، لأنه كان يعتقد أيضاً أن الفلسفة وتساؤلاتها ومشكلاتها تنبع من المعتقدات الراسخة أو المواقف الطبيعية التي يعتنقها الرجل العادي في حياته اليومية. ومن الطبيعي أن تصاغ هذه المعتقدات والمواقف في لغة عادية بسيطة. وكان لمور هدفان من استخدام هذه اللغة: أولهما الدفاع عن هذه المعتقدات البسيطة المتغلغلة في حياة الإنسانية في تاريخها الطويل، كأن أعتقد أني كائن عاقل لي خبرات وتجارب وأمارس عمليات عقلية معينة، وأن هنالك أشخاصاً غيري لهم مثل ما لديّ من تلك الخبرات والعمليات، وأن هنالك أجساماً مادية من حولي تستقل في وجودها عني، وأن الأرض قائمة قبل أن أولد وستظل قائمة بعد أن أموت ونحو ذلك من مواقف. وكان هدف مور الثاني من استخدام اللغة العادية هو الهجوم على نزعة الشك التي يثيرها بعض الفلاسفة على مر العصور في هذه المعتقدات والمواقف البريئة الراسخة. وقد كانت محاربة الشك في بعض موجودات الواقع أو في موضوعية بعض ما نعرف تياراً واضحاً يلحّ على رواد الفلسفة الإنجليزية المعاصرة. لكن مور لم يقل يوماً إن اللغة العادية صالحة تماماً كما نتكلمها في حياتنا الجارية، وإنما كان واعياً بقصورها وغموضها، ولذلك رأى ضرورة إصلاحها وتهذيبها وقد كان مور مدركاً أيضاً أن الفلسفة ليست مهمتها الوحيدة دفاعاً عن مواقف الرجل العادي، وإنما يجب أن تسهم في حل المشكلات الفلسفية، وكان سبيله إلى ذلك ـ وهذه هي ثورته وقيادته لمسرح الفلسفة الإنجليزية المعاصرة ـ توضيحاً دقيقاً وتحديداً تاماً لمعاني الألفاظ التي نستخدمها في العمل الفلسفي

لكي يتيسر لنا تقديم حلّ أو في للمشكلات الفلسفية، وكان هذا التحليل اللغوي وسيلة ضرورية عنده لتوضيح التصورات والقضايا الفلسفية. وقد كان مور بهذا الخط الفكري يتابع المنهج الذي بدأه أرسطو واقتفى أثره أغلب الفلاسفة.

أما فتجنشتين فيمكن القول أولاً إنه لم يعارض مور في أن الفلسفة يجب أن تبدأ بحثها من أرض الرجل العادي وأن تتواءم مع موقفه الطبيعي وتدافع عنه، وذلك باستخدام لغته العادية، لكن فتجنشتين اختلف عن مور في أمور ثورية لها جدّتها.

أ ـ رأى أن اللغة ليست وظيفتها الوحيدة تعبيراً عما في نفسي أو توصيل معلوماتي للآخرين، فأنا لا أبدأ بملاحظة ما حولي من أشياء وأدركها وأتعقلها وأمارس تصورات وأفكاراً ثم بعد ذلك أصوغها في لغة، فلا إدراك أو تصورات عارية عن اللغة بل لا يمكنني أن أدرك شيئاً أو أفهمه أو أتصوره إلا في قالب لغوي بل إن استخدام اللغة بالطريقة التي نشأنا على استخدامها هي التي تحدد الإطار الذي يمكنني بفضله أن أعرف نفسي وأرى الأشياء وأفكر فيها؛ كأن الإنسان بطبعه كائن لغوي، واللغة هي مفتاح حضارة الإنسان وما يميزه عن غيره من الكائنات، ومن ثم استحق فتجنشتين أن يرتبط اسمه باتجاه «الفلسفة اللغوية».

ب ـ ومن هذا الباب انطلق فتجنشتين إلى بحث عميق في طبيعة اللغة ووظائفها. طبيعة اللغة أنها «لعبة» وأنها ليست حساباً منطقياً دقيقاً، لكل كلمة فيها معنى محدد أو يعتمد بناء جملها على قواعد المنطق. لا. إن مفرداتها فضفاضة مرنة لكل كلمة استخدامات عديدة بتعدد السياق وإذن فلكل كلمة عدة معان. وليست اللغة كرجل صارم يعرف دائماً ما يريد ويفعل دائماً طبقاً لقاعدة محكمة، وإنما اللغة كرجل فضفاض متفائل له مناشط متعددة يتلاعب بما لديه من أدوات دون خطة محكمة وكذلك رأى فتجنشتين أن للغة وظائف عديدة وليست مجرد تعبير عما

يعالج النفس أو تقرير وقائع أو توصيل معلوماتي للآخرين.

جـ ـ كان لفتجنشتين من كل ذلك هدف رئيسي وهو إظهار الفلاسفة السابقين عليه بأنهم مرضى مصابون بداء القلق والوهم والاضطراب نسبب استخدامهم لغة فنية اصطلاحية مما جعلهم يستخدمون الألفاظ بمعان غريبة من خلق عقولهم ولا أساس لها في الاستخدام العادي فوقعوا في مآزق فكرية، ورأى فتجنشتين أن علاج هؤلاء المرضى هو عودتهم إلى اللغة العادية والإحاطة بالاستخدامات المألوفة للألفاظ، ثم صياغة المشكلات الفلسفية في ذلك الإطار اللغوي العادي فقد نحل المشكلة الفلسفية حلاً أفضل، أو قد يتبين لنا أن هذه المشكلة مشكلة وهمية لا وجود لها إلا في عقول الفلاسفة.

وقد أثر فتجنشتين بهذه المواقف اللغوية والفلسفية التي كان لها سحرها وجاذبيتها في الفلسفة المعاصرة منذ أوائل الأربعينات إلى أوائل الستينات من هذا القرن، وكان له أتباع كثيرون، ولا زال لحركته أتباع، لكن نظر البعض الآخر من المفكرين المعاصرين إليه نظرة ناقدة ورأوا أن قوله إن اللغة أساس الفكر ولا تنعزل عنه وإننا ندرك الأشياء ونفكر في إطار اللغة ـ قول سديد وواجب القبول. وأعجب النقاد أيضاً ببصيرته النافذة في طبيعة اللغة وتعدد وظائفها، لكنهم رأوا أيضاً أن الوظيفة الأساسية للغة لا زالت تقرير وقائع، لأن تقرير الواقع هو تقرير ما هو صادق. ولا بد من استخدام دقيق للكلمات. وليس الاستخدام المألوف للكلمات معياراً لمعناها الصحيح، والفلسفة مشغولة بغير ما ينشغل به الرجل العادي، فهي مشغولة بتصورات ومشكلات ومواقف ـ وإن نبعت من فكر الرجل العادي ـ غير أن هذا ليس مشغولاً ببحثها، وهذه التصورات والمشكلات محتاجة إلى جهود الفلاسفة ولذلك اختلف كثير من المفكرين المعاصرين عن فتجنشتين وحاولوا التوفيق بين بعض ما قاله وما ذهب إليه الفلاسفة الذين وصفهم بالمرض والوهم.

الفصل الرابع

القضايا اليقينية والمواضعة اللغوية

١ ـ مقدمة :

موضوع هذا الفصل تفسير الصدق المطلق واليقين التام لقضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق. هنالك إجماع بين الفلاسفة والمناطقة على يقين هذه القضايا والقواعد، وأن يقينها وصدقها المطلق لا يقومان على خبرة حسية أو تحقيق تجريبي، وأن صدقها مستقل عن التجربة. ولا غبار ولا دهشة حين يجمع الفلاسفة العقلانيون على ذلك، لأننا نعلم أن التماس اليقين عندهم لا يكون فيما يقوم على حس أو تجربة وإنما يقوم على العقل الخالص حين يبدأ من تصورات ومبادىء عقلية أولية تستنبط منها مقدمات ونتائج، ويجعلون التفكير العقلي الخالص المجرد عن التجربة أداتنا لصياغة قضايا الرياضيات والمنطق. لكننا قد ندهش ـ للوهلة الأولى ـ حين نعلم أن الفلاسفة التجريبيين ومعهم المناطقة الذين لهم مزاج فلسفي تجريبي يجمعون ـ باستثناء واحد سوف نذكره في فقرة قادمة ـ على أن تلك القضايا صادقة دائماً ويقينية ولا تستمد صدقها من خبرة حسية ولا تحقيق تجريبي وأن صدقها مستقل عن أي تجربة. وأنهم يميزون بين قضايا الرياضيات والمنطق من جهة والقضايا التجريبية وصيغ القوانين العلمية من جهة أخرى، الأولى يقينية رغم استقلالها عن الخبرة الحسية، والثانية صدقها احتمالي يعتمد على التحقيق التجريبي. المقابلة بين القضايا الرياضية أو المنطقية والقضايا التجريبية مقابلة

بين ما هو يقين وما هو احتمال، ما هو صادق دائماً وما هو صادق أحياناً. ويدعو هذا الموقف إلى التساؤل، ما هذا الذي في قضايا الرياضيات والمنطق ما يجعلها يقينية، لدرجة أن التجريبيين اضطروا لإخراجها من مجال التجربة الحسية التي يبدأون منها دائماً وينتهون عندها؟.

لكن قد يتساءل القارىء وما شأن هذا الموضوع بفلسفة اللغة؟ شأنه كبير، إذ قامت في الفلسفة المعاصرة محاولات كثيرة لتفسير الطبيعة الغريبة لقضايا الرياضيات والمنطق في إطار التعبير اللغوي، وأن صدق هذه القضايا ويقينها قائم في طبيعة التركيب اللغوي والرمزية اللتين صيغت فيها تلك القضايا، ويجمع هذه المحاولات اسم عام هو نظرية المواضعة اللغوية... Linguistic Convention وهذه النظرية أنصار كثيرون وخصوم كثيرون ونود الوقوف على هذا النزاع الفكري، لعلّنا نتبين وجه الحق فيه. لكن قبل أن نبدأ عرض هذه النظرية ومناقشتها يحسن أن نشير إشارة خاطفة إلى تاريخ هذه المشكلة.

٢ ـ لمحة تاريخية:

لقد بدأ البحث الجادّ في مشكلة يقين قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق بالنظر في التمييز الذي أقامه كنط بين ما هو قبلي... a priori. وما هو بعدي... a posteriori، والتمييز بين ما هو تحليلي... analytic، وما هو تركيبي... Synthetic. تعني كلمة «قبلي» ببساطة ما هو غير تجريبي أو ما هو مستقل عن الخبرة الحسية، وتعني كلمة «بعدي» ببساطة ما هو مشتق من هذه الخبرة، والقبلي والبعدي صفتان تسندان إلى تصورات أو إلى قضايا، فنقول هذا تصور قبلي أو تجريبي، وهذه قضية قبلية أو تجريبية. لكن لهذا التمييز بين القبلي والبعدي تاريخاً طويلاً يحسن إلقاء الضوء عليه قبل المضي في إيجاز مواقف كنط.

التمييز بين القبلي والبعدي تمييز أبستمولوجي يتعلق بمعرفتنا. يمكننا تعقب هذا التمييز عند أرسطو الذي كان يعني بكلمة «قبلي» السبق العليّ في

الوجود أو في المعرفة. أقول إن أيكون قبل ب في طبيعته إذا لم يكن من الممكن أن يوجد ب دون أن يكون قد سبقه وجود أ، وأقول أيضاً أن أ يكون قبل ب في معرفتنا له إذا لم يكن من الممكن أن أعرف ب دون أن أكون قد عرفت أ من قبل، ومن أوضح الأمثلة على هذا السبق وجود الجوهر ومعرفته، وللجوهر عند أرسطو معان كثيرة، لكن تصور الجوهر بالمعنى الدقيق ينطبق على وجود الشيء الفردي الجزئي سواء كان شخصاً معيناً أو شيئاً مادياً جزئياً معيناً، فإن وجوده أسبق من الصفات التي نسندها إليه، ومعرفتنا له أسبق من معرفتنا لتلك الصفات. لأن الشيء الجزئي موضوع إدراك حسي بينما الصفات الحسية لا تدرك في ذاتها. ورأى أرسطو أيضاً أني حين اعرف شيئاً ب بفضل معرفتي لما سبقه أ فإني أعرف علة ب، كأن السبق هنا سبق عليّ، أو بعبارة أخرى حين اعرف شيئاً ما على أنه أسبق من غيره فإني أثبت أن بينهما علاقة عليّة[1]. والسبب الذي من أجله جعل أرسطو الشيء الفردي جوهراً بأدق معانيه هو أنه إذا لم توجد أفراد فلن يوجد شيء آخر، ولم يقصد أن هنالك انفصالاً بين الشيء وصفاته أو الجوهر وإعراضه. فلا عزل بين شيء وصفاته وإنما الحديث عن الفرد وصفاته حديث عن شيء واحد وأن وسيلتنا للحديث عنه لا تتم إلا بالحديث عن مظاهره أو صفاته، وأن الحديث عن الصفات غير ممكن إلا بالقياس إلى ما تسند إليه هذه الصفات[2]. نجد أيضاً فكرتي القبلي والبعدي موجودة عند ليبنتز (١٦٤٦ - ١٧١٦) حين ميز بين «حقائق العقل... truths of reason»، و«حقائق الواقع... truths of fact»، نعرف حقائق العقل قبلياً أي دون اللجوء إلى تجربة حسية مثل قضايا الرياضيات البحتة وحقائق المنطق، وهي حقائق ضرورية تعتمد على مبدأ عدم التناقض أو مبدأ الهوية. أما حقائق الواقع فهي ما تعتمد معرفتنا لها على التجربة واستخدام الحواس وهي قضايا حادثة لا ضرورة لها مثل كل

---

(١) Encyclopedia of Philosophy Vol. I. P. 140 تحت مادة «القبلي والبعدي».

(٢) Aristotle. Categories. 1b3-7. 2a 11-13, b3-6 Metaphysica. 1016b15..

قضايا العلوم التجريبية وتقريرات الاستبطان، كأن التمييز بين حقائق العقل وحقائق الواقع هو تمييز بين ما لا يشتق من خبرة حسية وما يشتق منها، وهذا هو المعنى الذي سوف يأخذه كنط فيما بعد.

نشير ثالثاً إلى أن جون لوك ـ وهو مؤسس الفلسفة التجريبية في العصر الحديث ـ سمح بما سماه «المعرفة الحدسية» وقصد بها ما ندركه بعقولنا مباشرة دون الاستعانة بأي فكرة تجريبية، وأن ما نصل إليه بهذا الطريق يقين مطلق ولا شك فيه، مثلما نقول إن الأبيض ليس أسود، الدائرة ليست مثلثاً، العدد ٣ أكبر من العدد ٢ وتساوي ١ + ٢.. قد سمح لوك أيضاً بما سماه «القضايا التكرارية»... trifling propositions وهي القضايا التي لا تعطينا معرفة مكتسبة جديدة عن العالم لكنها رغم ذلك قضايا صادقة دائماً ويقينية مثل قضايا الهوية (أ هو أ) وكل التعريفات التي توضح معاني الألفاظ مثل قولنا «الرصاص معدن» أو الإنسان حيوان ونحو ذلك[٣]. نشير أخيراً إلى هيوم قمة التجريبية في القرن الثامن عشر وموقفه المشهور الذي أصبح أقنوما موضع التقديس حتى اليوم، وهو تمييزه بين ما يسميه «أمور الواقع»... matters of fact و«العلاقات بين الأفكار» relations between ideas أنه تمييز بين القضايا التجريبية والقضايا القبلية، يعتمد صدق الأولى على اشتقاقها من الخبرة وإمكان تحقيقها تجريبياً، وكل القضايا التجريبية حادثة لا ضرورة لها من الناحية المنطقية كما أنها احتمالية لا يقين فيها، يمكن قبولها أو رفضها على أساس الشواهد التجريبية الموجبة أو السالبة. أما القضايا القبلية فيقصرها على قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق، وهي صادقة دائماً ويقينية، ومعيار يقينها أنه لا يمكن إنكارها دون وقوع في التناقض، ويعتمد صدقها ويقينها لا على أي خبرة حسية وإنما على معاني الكلمات الواردة ومعاني ألفاظ العلاقات القائمة في قضاياها[٤]. ننتقل الآن إلى مواقف كنط من القضية القبلية والبعدية.

---

(٣) Locke, An Essay Concerning Human Understanding, BK IV Ch. ii, S1, IV, 8,s.3.

(٤) Hume, A Treatise On Human Nature ed. by Selby-Bigge, Oxford, 1955.

عرف كنط التمييز بين ما هو قبلي وما هو بعدي من الفلاسفة السابقين كما سبق القول، لكنه جعل التمييز نقطة انطلاق لنظريات أبستمولوجية وميتافزيقية جديدة. رأى أن ليست كل أفكارنا أو تصوراتنا تجريبية وإنما بعض أفكارنا تجريبية وبعضها الآخر قبلي. فكرتي عن البرتقالة أو الشجرة مثلاً فكرة تجريبية، لكن فكرتي عن الإمكان أو الضرورة أو الجوهر أو الاستحالة أو العلية أفكار قبلية، أي أن لدى العقل الإنساني استعداداً لإدراكها وقبولها حين تثيرني تجربة معينة وإن لم يكن مصدرها تجريبياً. رأى أيضاً أن هنالك قضايا قبلية بالإضافة إلى القضايا التجريبية. «لكل جوهر أعراض» أو «لكل شيء صفات» قضية قبلية، وكذلك القضية «الزمن ينساب من ماض إلى حاضر إلى مستقبل»، «للمكعب ١٢ ضلع»، «لا يمكن أن نسند إلى شيء ما صفة ونقيضها في وقت واحد»، ونحو ذلك. القضايا القبلية هي ما نعرف صدقها مستقلة عن الخبرة الحسية أو حالما نقرأ القضية أو نسمعها بأن صدقها مباشرة دون اللجوء إلى أي تجربة أو واسطة أخرى. أما القضايا البعدية فهي القضايا التجريبية التي أكتسبها بتجربة.

ولقد عرف كنط أيضاً تمييزاً آخر هو التمييز بين القضية التحليلية والقضية التركيبية من الفلاسفة السابقين، لكنه كان خير من صاغها، وقبلها كل الفلاسفة والمناطقة من بعده. يميز كنط بين هذين النوعين من القضايا ببيان العلاقة بين الموضوع والمحمول في القضية الحملية «إما أن يكون المحمول ب متعلقاً بالموضوع ا على أنه محتوى في تصور أ، أو أن يكون المحمول ب خارجاً على التصور أ بالرغم من وجود رباط بينهما، في الحالة الأولى أسمي القضية تحليلية وفي الحالة الثانية أسميها تركيبية»(٥) يقصد كنط بذلك أن المحمول في القضية التحليلية عنصر من عناصر تصور الموضوع أو تحليل له ولا يضيف إليه شيئاً خارجاً على معناه، وهنا تكون العلاقة بين المحمول والموضوع علاقة تضمن، وأن يتسق الموضوع والمحمول مع مبدأ

---

(٥) Kant, Critique of pure Reason, Introduction. B10.

عدم التناقض، ومثال كنط المشهور للقضية التحليلية هو «كل جسم ممتد». ما الامتداد إلا جزء من معنى الجسم ولسنا محتاجين إلى خبرة حسية لنعرف أن الجسم حاصل على امتداد، وإنما نعني أنه إذا وجد جسم فلا بد أن يكون ممتداً أي يشغل حيزاً من المكان وله أبعاد معينة. ومثال كنط للقضية التركيبية هو «لكل جسم وزن»، أو أي قضية تجريبية مشتقة من الخبـرة الحسية. والقضية التحليلة صادقة دائماً ويقين لا شك فيها دون وقوع في التناقض، بينما القضية التركيبية تحتمل الصدق والكذب ويمكن الشك فيها دون وقوع في التناقض. ولقد ربط كنط بين القضية التحليلية والقبلية واعتبرهما شيئاً واحداً من حيث كلاهما غير مشتق من التجربة وكلاهما يقين، كما ربط بين القضية التركيبية والبعدية من حيث كلاهما مشتق من التجربة. بل ورأى أيضاً أن القضية التحليلية أو القبلية قضية ضرورية من الناحية المنطقية، بينما القضية التركيبية أو البعدية قضية حادثة قد تكون لها ضرورتها التجريبية لكن ليست لها الضرورة المنطقية.

نلاحظ هنا أن بعض الفلاسفة المحدثين رأوا أن كل قضية تحليلية إنما هي قضية قبلية، وأن كل قضية قبلية إنما هي تحليلية مثل ليبنتز وهيوم، وإن كنط رأى أن كل قضية تحليلية إنما هي قضيةقبلية، ولكن ليست كل قضية قبلية تحليلية دائماً. فقد توجد قضايا تركيبية قبلية، وهذه النقطة جزء من مواقف كنط الميتافيزيقية ما لا يعنينا هنا أمرها. نلاحظ أيضاً أن بعض مناطقة القرن العشرين رأوا أن كل قضية تحليلية إنما هي قبلية وأن كل قضية قبلية إنما هي تحليلية مثل فلاسفة الوضعية المنطقية، ورأى بعضهم الآخر أن كل قضية تحليلية قبلية. وليس العكس، لا لاعتبارات ميتافيزيقية كما كان الحال عند كنط وإنما لاعتبارات منطقية خالصة سوف يأتي ذكرها بعد حين.

يبقى سؤال أخير ماذا يقول كنط عن قضايا الرياضيات البحتة والمنطق؟ أما رأيه في قواعد المنطق وقوانينه فواضح ومتسق مع أغلبية المناطقة وهو أن هذه القواعد والقوانين قضايا قبلية بمعنى أن صدقها لا يعتمد على خبرة حسية

وأن إنكارها لا يتسق مع مبدأ عدم التناقض، ويمكن القول إنها قضية تحليلية قبلية. ننتقل إلى موقف كنط من قضايا الرياضيات البحتة. يقول كنط عن هذه القضايا إنها قضايا تركيبية قبلية، بينما يقول جمهور المناطقة والرياضيين المحدثين والمعاصرين أنها قضايا تحليلية قبلية. لا خلاف بين كنط وجمهور المناطقة والرياضيين على أن قضايا الرياضيات البحتة قضايا قبلية وإنها صادقة دائماً ويقينية ولا يعتمد صدقها على خبرة حسية، وأن في إنكارها وقوعاً في التناقض ولكن الخلاف بينه وبينهم يقوم في قوله إن هذه القضايا تركيبية وقولهم إنها قضايا تحليلية. لم يقول كنط عن قضايا الرياضيات البحتة إنها تركيبية؟ لأنه يربط هذه القضايا بالمكان والزمن، وبنظرية ميتافزيقية معينة في المكان والزمن، يقول كنط عن الهندسة إنها علم المكان ما دامت تعتمد على الأشكال والأشكال تفترض المكان، وعن الحساب أنه علم الزمن ما دامت الأعداد تفترض العدّ، وهذا يستغرق زمناً. وينظر في القضية الرياضية ـ وفي القضية الهندسية بوجه خاص ـ فيرى أنها ليست قضية تحليلية فمثلاً حين تقول الهندسة الإقليدية إن الخط المستقيم الواصل بين نقطتين أقصر المستقيمات فإن المحمول به جديد عما بالموضوع لأن تصور المستقيم كيف لا كمّ بينما المحمول كم لا كيف، وإذن فليس المحمول مجرد تحليل للموضوع. ورأى أن القضية التي ليست تحليلية يجب أن تكون تركيبية، وإذا كان عنصر التركيب مشتقاً من الخبرة الحسية فلن تكون القضية الرياضية يقينية فلا يقين فيما هو تجريبي، وإذن فعنصر التركيب في الرياضة غير تجريبي وهو ما يسميه حدس المكان الخالص وحدس الزمن الخالص. وكان يعتقد أن ما هو قبلي يقين وقد ربط كنط أيضاً بين المكان الهندسي والمكان الفيزيائي. لم يقل إن المكان الهندسي هو المكان الفيزيائي، وإنما قال العكس أي أن المكان الفيزيائي متسق والمكان الهندسي[٦].

---

(٦) Kant, Critique of pure Reason, Introd. B14-17.

وأيضاً Kant, Prolegomena, S. 13 note 1.

وأيضاً كتابنا: كنط وفلسفته النظرية ص ١٠٩ ـ ١١٩.

ولقد أبان الرياضيون المحدثون والمعاصرون خطأ موقف كنط من قضايا الرياضيات البحتة في أنه ربط الرياضيات بتصورات المكان والزمن لارتباط الهندسية بالأشكال والحساب برسوم الأعداد، بينما رأى المعاصرون إمكان الاستغناء عن الأشكال في الهندسة ومن ثم الاستغناء عن المكان، وأن الأعداد يمكن تناولها تناولاً منطقياً بحتاً يبعدها عن فكرة الزمن. أخطأ كنط أيضاً في خلطه بين المكان الهندسي والمكان الفيزيائي، وهما متميزان. كما فسر الرياضيون المعاصرون ما هو جديد في نتائج الاستنباط الرياضي لا بالرجوع إلى حدس وإنما بسلسلة الاستنباط من بديهيات. وأخيراً أخطأ كنط في ربط يقين القضايا الرياضية بنظريات ميتافيزيقية بدون ضرورة.

هذه لمحة سريعة عن استخدام المناطقة السابقين لكلمات قبلي وبعدي، وتحليلي وتركيبي ومواقف كنط من القضايا القبلية والبعدية والقضايا التحليلية والتركيبية، تلك التي بدأ منها المناطقة والفلاسفة المعاصرون في تناول طبيعة قضايا الرياضيات البحتة والمنطق.

٣ ـ القضايا اليقينية:

هنالك إجماع بين المناطقة والفلاسفة في كل العصور قديماً وحديثاً وخاصةبين المعاصرين ـ باستثناء واحد نذكره في الفقرة التالية ـ على أن قضايا الرياضيات البحتة والمنطق قضايا تحليلية، وهي القضايا التي نعرف صدقها مستقلة عن الخبرة، وإنها قضايا واضحة بذاتها، ولها ضرورتها المنطقية أي يترتب على إنكارها تناقض[٧]. ونريد توضيح اليقين في هذه القضايا في نظر جمهور المناطقة والفلاسفة ونبدأ بقضايا الرياضيات البحتة. نسارع هنا إلى تمييز أساسي بين نوعين من الهندسة: الهندسة البحتة والهندسة الفيزيائية أو الهندسة التطبيقية، وحين نقول إن قضايا الرياضيات البحتة تحليلية نقصد قضايا الحساب والجبر والتحليل والهندسات البحتة سواء أكانت إقليدية أم لا

---

(٧) انظر: Encyclopedia of Philosophy, Vol. 1, P. 341. تحت مادة «القبلي والبعدي».

إقليدية، وتستبعد منها قضايا الهندسة الفيزيائية. وحين يقول الرياضيون والمناطقة المعاصرون إن قضايا الرياضيات البحتة تحليلية أو صادقة قبلياً يقيمون قولهم على أساس ثلاثة مواقف على الأقل.

أ ـ إن أي قضية من هذه القضايا تقوم على تحليل معاني الألفاظ أو الرموز الواردة. فإذا قلنا مثلاً إن ٣ + ٢ = ٥، أو أن الجزء أصغر من الكل، أو أن المساويين لثالث متساويان الخ فإنها واضحة بذاتها أو صادقة قبلياً أو قضايا ضرورية على أساس فهمنا لاستخدام الرموز أو الكلمات الواردة فإذا فهمنا معنى العدد والإضافة والمساواة، أو معنى الجزء وعلاقة الصغر ومعنى الكل، غدت تلك القضايا صادقة بالضرورة. وما دامت هذه القضايا تعطينا مجرد تحليل معاني الرموز الواردة أصبحت قضايا تحليلية بالمعنى السابق الإشارة إليه في الفقرة السابقة وهو أن الجزء الثاني من القضية يوضح معنى الجزء الأول، ومن ثم تكون قضايا تكرارية. ومن ثم فقضايا الرياضيات البحتة قبلية تحليلية[٨].

ب ـ يقول فتجنشتين في كتابه الأول **مقالة منطقية فلسفية** إن قضايا الرياضيات البحتة والمنطق تحصيلات حاصل أو قضايا تكرارية tautologies...... ويقصد بها أنها لا تخبرنا بشيء عن الواقع senseless....... لكنها ليست بلا معنى not nonsense[٩] وكان يقصد أن هذه القضايا لا تتناول أي أمر من أمور الواقع، ولا صلة لها بعالم التجربة وهي مستقلة عنه، ورغم ذلك فهذه القضايا جزء من لغتنا الرمزية إذ لها أهميتها وقيمتها بمعنى إننا إذا أخذنا أي نسق رمزي أو أي لغة فمن الممكن إقامة قضايا تحليلية صادقة بالاستنباط[١٠]. نلاحظ أن

---

(٨) نفس المرجع والجزء ص ١٠٦ تحت مادة «القضايا التحليلية والتركيبية».

(٩) يستخدم فتجنشتين كلمتي Senseless و nonsense على أنها مختلفتان في المعنى على نحو يجعل الترجمة الحرفية متناقضة، ولذا ترجمنا هما بحسب المعنى المقصود.

(١٠) Tractatus Logica - philosophicus. 4.4611.

جمهور المناطقة يتفقون مع فتجنشتين في أن قضايا الرياضيات البحتة تحليلية قبلية وتحصيلات حاصل، يتفقون معه أيضاً في أن قضايا المنطق قضايا قبلية، لكنهم يختلفون عنه في قولهم إن قضايا المنطق صادقة دائماً لكنها ليست تحليلية.

جـ ـ المبرهنة الرياضية ....theorem يقينية وضرورية بالنسبة إلى مجموعة المصادرات التي تشتق منها هذه المبرهنة، أي أن المبرهنة صادقة بالضرورة إذا صدقت تلك المصادرات، ذلك لأن المبرهنة ـ إذا كان البرهان عليها محكماً صارماً ـ تقرير لبعض ما يذكر في المصادرات، ولا تتضمن المبرهنة أي تقارير عن الواقع ولا تتعارض مع أي معطيات تجريبية. وإذن فيقين القضية الرياضية البحتة آتٍ من كونها فارغةمن أي محتوى تجريبي، كما أنه آتٍ من خطوات اشتقاق أو استنباط صوري منطقي صوري محكم(١١). ولعل هذا الموقف يوضح الموقف السابق ولا يزيد عليه.

نعود إلى نقطة التمييز بين الهندسة البحتة والهندسة الفيزيائية. ما قلناه عن قضايا الرياضيات البحتة وأنها قضايا تحليلية ينطبق على قضايا الحساب والجبر والتحليل والهندسات الإقليدية واللاإقليدية. لكن الهندسة الفيزيائية ليست قضايا تحليلية وإنما على علاقة بالتجربة، ذلك لأن الهندسة البحتة تهتم أساساً بالنتائج الاستنباطية لمجموعة المصادرات التي وضعها علماء الهندسة ليستخرجوا منها تلك النتائج، ولا تتناول هذه المصادرات موضوعاً معيناً بل لا تقرر شيئاً عن المكان الفيزيائي، ومن ثم فالمبرهنات الهندسية البحتة قضايا تحليلية، وصادقة يقيناً لأنها خالية من أي مضمون تجريبي. لكن الهندسة الفيزيائية تستخدم التعريفات والمصادرات في الهندسة بحيث تعطي لها معنى

---

(١١) Hempel. «geometry and Empirical Sciences», included in Readings In philosophical Analysis, ed. H. Feigland W. Sellars, P. 241. Appleton - Century — Crofts, Inc New York. 1949.

فيزيائياً محدداً، فالنقطة تعني نقطة فيزيائية، والخط قد يعني شعاعاً من الضوء، نحو ذلك. كأن الهندسة الفيزيائية تفسر الهندسة البحتة تفسيراً سيمانطيقياً، وما دامت ترتبط الهندسة الفيزيائية بالعالم فلا يقين فيها، وخير مثال للهندسة الفيزيائية نظرية النسبية لأينشتين إذ تتصور الكون على نموذج إحدى الهندسات اللاإقليدية وهي هندسة ريمان، وتقول مثلاً إن الكون سطح منحني أو كروي الشكل، وإن المكان منحني لا سطح مستوٍ، وإذا رسمنا مثلثاً ضخماً على سطح الكون فإن زواياه أكثر من قائمتين، وإن أي خط مستقيم هو في الواقع خط منحني ينطوي على نفسه، وإن الخط المنحني لا المستقيم أقصر الخطوط بين نقطتين وأن الخطين المتوازيين سوف يلتقيان في اللانهاية الخ وحينئذٍ يحاول أنيشتين إقامة نظرية في هندسة الكون الفيزيائي على نسق هندسة ريمان. ولذا يؤثر عنه قوله «حين تشير الرياضيات إلى الواقع فلا يقين فيها، وحين تكون يقينية فلا تشير إلى الواقع»[١٢].

وقد يقال إننا عرفنا حقائق الحساب أولاً عن طريق العدّ على الأصابع أو بملاحظة حسّية لكميات جزئية محسوسة مضافة إليها كميات جزئية أخرى، وإننا عرفنا حقائق الهندسة أولاً برسم أشكال على ورقة أو على الأرض، وإذن فالحقائق الرياضية تجريبية في أساسها. هذا القول مردود عند عمالقة الرياضيين الذين يرون وجوب التمييز بين نقطة البدء في تعلم الرياضة وأساس صدق القضية الرياضية، إنه تمييز بين الجانب التاريخي والسيكولوجي من صدق هذه القضية، والجانب المنطقي. لا شك إن أول شخص اكتشف حقيقة رياضية معينة وصل إليها بملاحظة حسّية وبطريقة استقرائية، وحين يبدأ الطفل تعلم الرياضة يستعين في تعلّمه بالحسّ والتجربة. لكن حين تعلمناها بهذا الطريق وأدركناها نرى أنها صادقة بالضرورة أي ليست صادقة على الحالات الجزئية التي خبرناها وإنما تصدق أيضاً على أي حالة متصورة، وذلك معنى أن الرياضة صادقة في أي عالم ممكن. والسبب في شمولها هو إننا

---

(١٢) نفس المرجع ص ٢٤٤ ـ ٢٤٩.

لا نستطيع رفضها حين نجدها معارضة أحياناً لملاحظة حسّية، دون أن نقع في تناقض، أي أن رفضنا لتلك القضايا لا يقبله العقل، وأن رفضنا لها يعتبر ثورة على استخدامنا لمعاني الرموز والكلمات على النحو الذي نستخدمه[١٣].

قلنا فيما سبق إن قضايا الرياضيات البحتة تحليلية ويقينية وصادقة دائماً، ويقوم يقينها في أنها خالية من أي مضمون تجريبي وأنها ليست مشتقة من أي خبرة حسّية وأنها تقوم أيضاً على تحليل معاني الرموز الواردة في تلك القضايا. تبقى نقطة بالغة الأهمية قال بها الرياضيون والمناطقة المعاصرون في هذه القضايا، الهدف منها هو التمييز بين القضية التحليلية والقضية القبلية، ولم يكن هذا التمييز معروفاً من قبل، فكل قضية تحليلية هي قبلية مثل قضايا الرياضيات البحتة، لكن هناك قضايا قبلية وليست تحليلية وهي مبادىء المنطق وقواعده، بل أن القول إن قضايا الرياضيات البحتة قضايا تحليلية لا يفسر يقينها، ونفسر هذا اليقين إذا أدركنا أن هذه القضايا تعتمد على مبادىء المنطق. إذا قلنا إن القضية الرياضية البحتة قضية تحليلية على أساس أنها تتضمن تحليلاً لمعاني الكلمات أو الرموز المستخدمة، فهذا لا يكفي لتفسير يقينها. لأننا في قولنا إن القضية الرياضية البحتة تحليلية لأنها تحلل معاني الكلمات الواردة في القضية فهذا يعني كما يقول وايزمان أي «أنها قضية هوية ...... identity proposition أي يمكن إبدال تصوري الموضوع والمحمول أحدهما مكان الآخر، وإذن يعتمد يقين القضية الرياضية على مبادىء المنطق بل تصبح القضية التحليلية مبدأ منطقياً، ويقول فريجه أيضاً إننا إذا برهنا على صدق القضية التحليلية نجد إننا أمام تعاريف وقواعد منطقية[١٤]. وهذا ينقلنا إلى البحث في سر اليقين في مبادىء المنطق.

---

(١٣) K. Hempe, «On the Nature of Mathematical Truth in Readings In» Philosophical Analysis. ed. Feigl and Sellars, P. 224.

وأيضاً: A. J. Ayer. Language, Truth and Logic, PP. 74 - ".

(١٤) أنظر .... Encyclopedia of Philosophy. Vol. I. P. 406 تحت مادة «القضايا التحليلية والتركيبة.

خذ فكرة السلب وهي فكرة أساسية في المنطق، لأننا يمكننا أن نقول عن طريقها إن قضية ما صادقة، وقضية أخرى كاذبة، نقول إذن إما أن تكون القضية صادقة أو كاذبة، وهذا هو التعبير عن مبدأ الثالث المرفوع. كذلك نقول إن القضية الواحدة لا يمكن أن تكون صادقة وكاذبة معاً، وهذا هو التعبير عن مبدأ عدم التناقض. ويمكن القول إن كل قواعد المنطق تعتمد على هذين القانونين. ونريد الآن البحث في المبادىء المنطقية على وجه العموم. ومن الصعب أن نتناول هذه المبادىء دون البدء بفكرتين أساسيتين في الاستنباط هما التضمن ..implication والصحة المنطقية ....Validity. لكن هاتين الفكرتين تفترضان منذ البدء فكرة ثالثة هي فكرة الضرورة المنطقية، وتعتمد هذه الفكرة الأساسية بدورها على مبدأي عدم التناقض والثالث المرفوع، ذلك لأننا نقول «إن استدلالاً ما صحيح إذا كان لدينا عدة قضايا تتضمن نتيجة أو تلزم عنها نتيجة. وهذا التضمن واللزوم والضرورة آتٍ من أننا نقول من التناقض أن نثبت المقدم وننفي التالي. نعود حيث بدأنا وهو أن كل مبادىء المنطق تعتمد على مبدأي عدم التناقض والثالث المرفوع. وليس هذان المبدأن قضيتين تحليليتين، ومع ذلك فهما قضيتان ضروريتان. ليست هذه المبادىء تجريبية أو مشتقة من تجربة وإنما هي مبادىء قبلية ضرورية. قد تكون اكتشفناها في البدء بتجربة، لكننا حين نصوغها في قضايا تصبح حقائق ضرورية أو حقائق منطقية خالية من أي مضمون تجريبي ولا تتعارض معها أي واقعة تجريبية.

يمكن الدخول إلى فهم هذين المبدأين ـ مبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع ـ بالاتجاه أولاً إلى بعض الحروف والكلمات التي تسمى في المنطق الثوابت المنطقية مثل لا، واو العطف، أو، إذا، وما تسمى الأسوار مثل كل، بعض. لهذه الحروف والكلمات قوة منطقية معينة أو استخدام معين، فالنفي أو السلب يقتضي أن تستبعد كلمة ما إذا استخدمت الكلمة المقابلة لها فإذا قلت عن شيء ما إنه أبيض فإنك تستبعد أن تقول عن نفس

الشيء إنه ليس أبيض، ولا تستطيع أن تقول عنه إنه أبيض ولا أبيض معاً، وذلك الاستخدام للسلب ومعه استخدام واو العطف أو أداة الربط أساس مبدأ عدم التناقض، وكذلك قوة استخدام أداة الفصل أو أساس مبدأ الثالث المرفوع، وكذلك إذا قلت «إذا كان أ هو ب كان حـ هو د لكن حـ ليس د إذن أ ليس ب» وصلت إلى قاعدة من قواعد الاستدلال، ويرجع ذلك إلى معنى استخدام أداة الشرط والربط والسلب. هنالك أيضاً كلمات في اللغة - غير الثوابت المنطقية والأسوار - مما تستلزم التعدي مثل كلمة أطول من، أكبر من، أسبق من بينها هنالك كلمات أخرى لا ينطبق عليها التعدي مثل يجاور أو أمّ لـ . . . وهكذا. نقول إذا كان أ أطول من ب و ب أطول من حـ إذن أ أطول من حـ، لكن إذا قلنا أ يجاور ب و ب يجاور حـ» فلا نستطيع القول إن أ يجاور حـ وهكذا. نريد القول إن مبدأي التناقض والثالث والمرفوع، ومعهما أهم قواعد الاستنباط ومبادىء القياس المنطقي ترجع جميعاً في جانب منها إلى القوة التي لبعض الحروف والكلمات التي نستخدمها. وذلك يؤكد الصلة الوثيقة بين النحو والمنطق(١٥).

هل يعني هذا أن قواعد المنطق تعتمد على قواعد اللغة وطريقتنا في استخدام بعض مفرداتها؟ هل استخدام أداة النفي أساس لمبدأ عدم التناقض؟ قد يكون هذا صحيحاً، وقد يكون العكس هو الصحيح: قد تكون قواعد المنطق أسبق من استخدام اللغة، حين أنظر إلى شيء، وأقول هذا أبيض، ثم أنظر إلى شيء آخر وأرى أن له لوناً آخر، لكني لم أتعلم بعد الكلمة الدالة على هذا اللون، فأقول هذا ليس أبيض، فهذا استخدام مألوف ومقبول ويدل على سبق فكرة السلب على استخدام بعض مفردات اللغة. قد تكون هنالك علاقة بين قواعد اللغة وقوانين المنطق لكنا نقترح تفسيراً جديداً لتلك العلاقة. هنالك علاقة غير مباشرة بين قواعد اللغة وقوانين المنطق، لكن العلاقة مباشرة بين قوانين المنطق وعدد من التصورات

---

(١٥) Ryle, Dilemmas, P. 114 Cambridge. London, 1960.

الأساسية في عقل الإنسان كالسلب والربط والفصل والشرط والتعدي والتضمن والمساواة أو الهوية وعلاقة الكل بالجزء. . . الخ. إننا ندرك هذه التصورات ابتداء حتى قبل أن نستخدم اللغة ثم يأتي دور الألفاظ للتعبير عنها، أو قل إن استخدام اللغة ويقظة التصورات الأساسية من كمونها متلازمان ولا سبق لأحداهما عن الأخرى من حيث الزمن. هذه التصورات من طبيعة العقل، ونعني بذلك أن طريقتنا في فهم الأشياء والتعبير عنها تتسق وهذا الإطار من التصورات. ليست هذه التصورات أفكاراً نظرية وإنما هي استعدادات طبيعية يكشف عنها استخدامنا للغة وصياغتنا قواعدها وفهم الأشياء من حولنا فهماً مقبولاً لدى العقل. كيف تنشأ هذه التصورات؟ قد يكون هذا السؤال مستحيل الإجابة، وربما يحسن أن نسأل كيف اكتشفناها؟ خذ بعض القوانين المنطقية الأساسية مثل عدم التناقض والتضاد والعكس والهوية كنموذج واحد. تقوم هذه القوانين على طبيعة القضية الحملية ولا تقوم ضرورة هذه القوانين على قواعد المسند والمسند إليه وإنما تقوم على تصورنا الأساسي والأولي للشيء صفاته. ليس التمييز بين الشيء وصفاته تمييزاً تجريبياً، ولا أتعلمه ولا اكتشفه وإنما هو معطي لي. تصور الثنائية بين الشيء وصفاته هو تصور أن أي شيء يساوي تصورنا لصفات. تحمل عليه، ولا معنى لوجود صفة في ذاتها إلا إذا كانت تصف شيئاً معيناً. الصفة دائماً صفة لشيء وإلا لا معنى للصفة، لكن الموصوف والصفات شيء واحد في التجربة لا ندركه ولا نفهمه إلا بهذا التمييز. ما الشيء؟ لا أحد يستطيع الإجابة على سؤال كهذا. إنه تصور أولي يدل على الفرد أو الجزئي ـ يعرفه كل إنسان بلا شرح أو تعلم ويتطلب فهمه أن نصل إلى علاقة ضرورية بين وجوده وإدراك صفاته. ويمكنك أن تقول إن هذا الشيء أحمر، أو أنه أحمر ومستدير، لكنك لا تقبل القول بأنه أحمر وأبيض أو مستدير ومربع، وهكذا. وإذن فتفسير اليقين في قواعد المنطق أنها خالية من أي مضمون تجريبي ولا يتعارض مع أي تجربة، وأنها تعتمد في جانب منها على طريقتنا في استخدام الكلمات الأساسية الدالة على النفي والعطف هي ركيزتنا أو إطارنا لفهم متسق للأشياء

من حولنا وللتعبير عنها في لغة[١٦].

٤ ـ تفسير جون مل للقضايا اليقينية ونقده:

أشرنا من قبل إلى أن هنالك استثناء واحداً للقول أن قضايا الرياضة البحتة وقواعد المنطق قضايا قبلية لا يعتمد صدقها على خبرة حسّية أو تحقيق تجريبي، وهو ما لم يقل به أحد لا من الفلاسفة والمناطقة العقلانيين ولا من التجريبيين سوى مل. نحاول الإشارة في هذه الفقرة إلى موقف مل ثم إيراد أهم الاعتراضات على موقفه من كلا العقلانيين والتجريبيين. يقول عن القضايا الأساسية لعلم الحساب ـ وهي البديهيات ـ إنها تقرر وقائع فيزيائية، ومن أمثلة البديهيات التي يضربها أن المساويين لثالث متساويان، وإذا أضيفت كميات متساوية إلى كميات متساوية كانت النواتج متساوية، وما يتألف من أجزاء يتألف من أجزاء هذه الأجزاء. يقول مل عن هذه البديهيات إنها واضحة للحواس، ولها عموميتها لأنها تسمح بتطابقها مع الواقع. خذ الأعداد ٢، ٣، ٤ . . . تجد أنها تشير إلى ظواهر فيزيائية، فالعدد ٢ يشير إلى أي زوج أو مجموعة مؤلفة من فردين، وكذلك ٣ و ٤ تدل على ثلاثة أو أربعة أشياء جزئية تبدو للحواس، وإن العدد ١٢ يدل على مجموعة مؤلف من ١٢ شيئاً ونصل إلى ذلك بملاحظة حسّية. بل حين نقول إن مكعب ١٢ هو ١٧٢٨ فمعناه أنه إذا كان لدينا عدد كافٍ من الحصى أو أي أشياء مادية أخرى ونضيف بعضها إلى بعض في حزم تتألف كل منها من ١٢ فرداً ثم نربط كل الحصى في ١٢ حزمة كل حزمة مؤلفة من ١٢ وهكذا نصل إلى مكعب ١٢، وإذن تتألف الأعداد من إضافات وحدات صغيرة بعضها إلى بعض[١٧]. ويقرر مل أيضاً أن الهندسة علم فيزيائي وأن كل مبرهنة هندسية قانون من قوانين الطبيعة نصل إليها بتعميم من ملاحظات وتجارب[١٨].

---

(١٦) Ryle, Dilemmas, P. 114, Cambridge, London, 1960.

(١٧) Mill, Asystem of Logic, BK. III, Ch. XXIV, S. 5 - 6

(١٨) Ibid II, V, 1 - 4.

ولذلك يقول إن النقطة هي أصغر جزء ممكن من المادة يمكن إدراكه وأن البديهيات الهندسية تقرر وقائع تجريبية وتعميماً من الملاحظة مثل قولنا إن الخطين المستقيمين المتقاطعين لا يؤلفان شكلاً في المكان[١٩]. ويفهم من هذه الأقوال إن مل يرى أن البديهيات والقضايا الرياضية ليست إلا فروضاً عن تركيب الوقائع والظواهر الفيزيائية وجاءت هذه القضايا تسجيلاً للواقع التجريبي أو اشتقاقاً منه. لكن مل لم يعطِ اهتماماً كافياً لبحث طبيعة اشتقاق المبرهنة الرياضية واستنباطها من مجموعة البديهيات أو المصادرات، وكيف نفسر اشتقاق قضية من أخرى بطريق استقرائي. وحين ينتقل مل إلى قواعد المنطق ومبادئه يتناول المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه كل المبادىء المنطقية. وهو مبدأ عدم التناقض، فيرفض أننا نصل إليه بحدس أو أنه قانون عقلي خالص أو أن من طبيعة العقل أن يفكر على هداه، وإنما هو تعميم من التجربة. يمكن التماس هذا المبدأ من قاعدة سيكولوجية هي أن الاعتقاد والإنكار حالتان عقليتان تستبعد أحداهما الأخرى ونصل إلى ذلك بملاحظة استبطانية بسيطة، كما نلاحظ في خبرتنا بالعالم مظاهر من التباين الحاسم مثل ما بين الضوء والظلمة، الكلام والصمت، الحركة والسكون، المساواة والاختلاف، السبق والتأخر ـ حين يظهر أحدهما يمتنع الآخر، وما مبدأ عدم التناقض سوى تعميم من تلك القوائع وأمثالها. ويتناول مل مبدأ الثالث المرفوع تناولاً مشابهاً فهو تعميم من التجربة قائم على تنافر بين الإثبات والنفي: إما أن يكون الشيء كذا أو لا كذا[٢٠].

ونورد فيما يلي بعض الاعتراضات التي يهاجم بها الرياضيون والمناطقة المعاصرون نظرية ملّ في الأساس التجريبي لقضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق ومبادئه.

١ ـ حين نضع مبدأ يجب أن تكون له عمومية التطبيق، لكن الأساس

---

(١٩) Ibid. III. XXIV. 7.

(٢٠) Ibid. II. 5. VII. 5.

التجريبي لقضايا الحساب يصدق فقط على الأعداد الصغيرة والمعادلات البسيطة ولا ينطبق على الأعداد الكبيرة، كما يقول فريجه أعظم الرياضيين والمناطقة في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. من منا يستطيع أن يقيم بالعد على الأصابع أو بملاحظة حسّية لأشياء جزئية عملية جمع مثل ١٠٠٠٠٠٠ = ٩٩٩٩٩٩ + ١، وليس صحيحاً إننا نصل بملاحظة حسّية أو تعميم تجريبي لعملية جمع مثل ١٣٥٫٦٦٤ + ٣٧٫٨٦٣ = ١٧٣٫٥٢٧.

٢ ـ أخطأ مل حين ظن أن علاقة الجمع في الحساب تقوم على عملية الإضافة الفيزيائية حين نقول أن ٥ + ٢ = ٧. لا نعني إننا إذا وضعنا وحدتين من الحجوم من سائل على خمسة وحدات هذا السائل صار لدينا سبع وحدات، لأن هذه الإضافة الفيزيائية تطبيق للمعادلة الحسابية المجردة، وليس العكس. بل لن تتطابق عملية الإضافة الفيزيائية مع قواعد الحساب إذا قمنا بإضافة وحدات إلى وحدات بين سائلين بينهما تفاعل كيماوي (فريجه)[٢١]. وافرض إننا وضعنا بعض الميكروبات على لوحة زجاجية صغيرة ثم وضعنا اثنين منها في إناء ثم أضفنا إليهما ثلاثة أخرى، ثم عددنا عدد الميكروبات في الإناء، فقد نجدها ستة مكروبات لا خمسة فهل يدل هذا على خطأ العملية الحسابية ٢ + ٣ = ٥؟ لا. قد نكون أخطأنا في العدّ، أو قد انشطر ميكروب واحد جزئين بين عمليتي العد الأول والثاني[٢٢].

٣ ـ من الخطأ أن نقول إن قوانين الحساب تقوم على استقراء، بل إن العكس هو الصحيح. إن عملية الإضافة الفيزيائية لجزئيات فيزيائية في ملاحظة أو تجربة تعتمد على حقائق الحساب، وليس الاستقراء مجرد تعميم

(٢١) W. Kneale, The Development of Logic, pp. 444, 447.

(٢٢) K. Hempel, «On the Nature of Mathematical Truth», in Readings In Philosophical Analysis, ed. By Feigl and Sellars, P. 223

تجريبي بل إنه محتاج أيضاً لخطوات استنباطية دون لجوء إلى أي ملاحظة حسّية. أضف إلى ذلك أن النتيجة الاستقرائية والتعميم التجريبي يقوم على نظرية الاحتمالات وهي فرع من الرياضيات البحتة[٢٣].

٤ ـ يؤكد تاريخ العلم إننا لم نصل إلى المقدمات الأولى للعلم باستقراء وإنما كانت اشتقاقاً من صيغ رياضية أو من مبادىء منطقية. رأى جاليليو أول عمالقة الفيزياء مثلاً ضرورة الاستعانة بالاستدلال الرياضي في صياغة القوانين وفضل الاستدلال المحكم على نتائج الملاحظة. ولم تكن قوانين علم الميكانيكا عند نيوتن نتيجة تعميم تجريبي وإنما كانت مقدمات ومصادرات نسترشد بها لتوجيهنا إلى تعميمات تجريبية. القوانين الثلاثة الأساسية للحركة عند نيوتن مبادىء انطوت على تعريف القوة وربطها بتصور الحركة، وعبر عنها بصيغ رياضية، ولم تكن هذه المبادىء موضوع تحقيق تجريبي مباشر[٢٤].

٥ ـ أخطأ ملّ خطأ كبيراً حين رأى أن علم الهندسة علم تجريبي، لأنه خلط بين الهندسة البحتة والهندسة الفيزيائية كما سبق القول.

٦ ـ على الرغم من أن ملّ اقتفى أثر هيوم في اتجاهه التجريبي وأراد أن يكون أكثر إخلاصاً للتجريبية من هيوم، فإنه لم يستفد من موقف هيوم الثابت والمقبول عند كل الفلاسفة التجريبيين من بعده وهو أن كل ما يشتق من التجربة حادث وليست له ضرورة منطقية، ولذلك فإن ملّ حين رأى اشتقاق الرياضيات من الملاحظات الحسّية والتعميمات التجريبية لم يفسر يقين الرياضيات.

أما عن موقف ملّ من اشتقاق مبادىء المنطق من التجربة فنترك للقارىء أن يقارن إجماع المناطقة والرياضيين على أن مبادىء المنطق قبلية ـ

---

(٢٣) Kneale, op. cit. P. 444.

(٢٤) أنظر كتابنا: الاستقراء والمنهج العلمي ص ١٦٧.

وهو ما أثبتناه في الفقرة السابقة ـ وما سوف يقوله بعض دعاة نظرية المواضعة اللغوية. وهذا ينقلنا إلى الحديث عن هذه النظرية.

٥ ـ نظرية المواضعة اللغوية والقضايا اليقينية:

ننتقل الآن إلى نظرية المواضعة اللغوية وموقفها، وتفسيرها لليقين في قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق وضرورتها، وهي بيت القصيد في هذا الفصل. وقد برزت هذه النظرية بشكل واضح منذ العشرينات من هذا القرن حين زاد اهتمام المناطقة والفلاسفة بأثر اللغة في الفلسفة والمنطق أو تأثرها بهما. نلاحظ أن أغلب أنصار هذه النظرية ـ إن لم يكونوا جميعاً ـ مناطقة وفلاسفة من ذوي المزاج التجريبي، بل نلاحظ أن أغلبهم من فلاسفة الحركة الفلسفية المسماة «الوضعية المنطقية» كما سنرى، أو من كانوا وضعيين مناطقة ثم تخلّوا عنها بعد ذلك، أو ممن طوروا هذه الوضعية واستبدلوا بها حركة «التجريبية المنطقية»، لكن لا يمنع ذلك من أن يكون لنظرية المواضعة أنصار من الفلاسفة التجريبيين من غير أصحاب الوضعية من أمثال جون وزدم ....J. Wisdom ومالكولم ......Malcolm وجلبرت رايل .....Ryle وستروصن ......Strawson وغيرهم. ولقد اتفق أنصار نظرية المواضعة مع خصومهم ـ وهم الفلاسفة والمناطقة من ذوي المزاج العقلاني ـ في القول الثابت إن قضايا الرياضيات البحتة ومبادىء المنطق قضايا تحليلية وإنها ضرورية ويقينية وصادقة دائماً ولذلك فليست مشتقة من أي خبرة حسّية أو تجربة. أما ما يدعو إليه أنصار نظرية المواضعة فهجومهم على الفلاسفة المناطقة والفلاسفة من ذوي المزاج العقلاني في قول هؤلاء إن معرفتنا للضرورة واليقين في قضايا الرياضيات البحتة ومبادىء المنطق هي ثمرة رؤية عقلية مباشرة أو حدس عقلي مباشر ويفسر أصحاب المواضعة هذا اليقين والضرورة تفسيراً لغوياً بحتاً. فماذا تقول نظرية المواضعة بوجه عام؟ تقول إن اللغة ظاهرة اجتماعية وصناعة إنسانية وأن الإنسان هو صانع الألفاظ وقواعد تركيبها في جمل صحيحة وقواعد استخدام الكلمات أو الرموز لتدل

على أشياء. حين اصطنع الإنسان اللغة ربط كل لفظ بمعنى ثابت أو كاد أن يكون ثابتاً. وحين نقول إن اللغة مواضعة إنسانية نستبعد أن تكون اللغة من ابتكار فرد معين بإرادته واختياره، بنفس الطريقة التي نقول فيها إن قواعد لعبة الورق أو النرد من صنع فرد معين باختياره. واللغة في أساسها نحو ومفردات، ففي النحو نعرف قواعد ترتيب الكلمات في جمل صحيحة سليمة التركيب - ولا تتناول نظرية المواضعة طريقة بناء الجمل، وإنما تتناول المفردات وقواعد استخدامنا لها. يمكننا التمييز في المفردات بين الألفاظ البنائية والألفاظ غير البنائية. الألفاظ البنائية هي ما يسميها المناطقة الثوابت المنطقية والأسوار مثل: «لا»، «و»، «أو»، «إذا»، كل، بعض، الخ. والألفاظ غير البنائية هي ما يسميها المناطقة المتغيرات أو رموز المتغيرات مثل الأفعال والصفات والأسماء العامة وأسماء الأعلام. إذا قلنا «إذا كان أ حينئذٍ ب، وإذا كان ب حينئذٍ حـ، إذن إذا كان أ حينئذٍ حـ «قلنا قانوناً منطقياً ضرورياً، ذلك لأنه يتسق واستخدامنا المألوف لأداة الشرط وواو العطف. وإذا سلمت بالمقدمتين وسلبت النتيجة وقعت في التناقض لأن السلب هنا لا يتسق واستخدامنا لتلك الرموز البنائية. ومن جهة أخرى إذا قلنا كل الأخوة ذكور، كل الأخوات إناث، سقوط المطر يبلّ الطرقات، كل أعزب غير متزوج، كل جسم ممتد، كل ما هو أحمر ملوّن الخ هذه القضايا وأمثالها قضايا قبلية وصادقة بالضرورة، ولا لغز في هذه الضرورة إذ يعتمد الصدق فيها على ما تواضع الناس عليه في استخدام صحيح للألفاظ أو إعطاء معانٍ متواضع عليها لتلك الألفاظ. ومن ثم تصبح كل هذه القضايا قضايا تحليلية بالمعنى الذي سبق لنا شرحه. ويقول أنصار نظرية المواضعة إن كل قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق قضايا قبلية تحليلية مثل ٢ + ٣ = ٥، أو المساويان لثالث متساويان، ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء، وهكذا. خذ أخيراً تفسير النظرية لضرورة مبدأ عدم التناقض وهو الأساس الأول لكل قواعد المنطق وهو ما تعثر في تفسيره أغلب المناطقة ورأوا أنه مدخل أول وقضية أولية نبدأ بها ونسلم بها ولا تقبل التفسير أو التحليل. تقول نظرية المواضعة إن تسليمنا بمبدأ عدم التناقض ناشىء عن

قواعد استخدامنا لألفاظ اللغة، إذ باللغة ألفاظ يتسق بعضها مع بعض، وألفاظ يتنافر بعضها مع بعض. أعزب وغير متزوج متسقان، أسود ومربع لفظان قد يتسقان حين نقول إن هذه السبورة سوداء مربعة، لكن أسود وأبيض لفظان متقابلان لا يتسقان فلا نستطيع أن نقول عن شيء واحد إنه أسود وأبيض معاً ومن جهة واحدة[٢٥].

ما سبق مجمل نظرية المواضعة، لكن بها مزيداً من تفاصيل، والواقع أن النظرية ليست صورة واحدة يتفق فيها كل الداعين إليها، وإنما تتخذ صوراً مختلفة في الصياغة وقد تصاغ إحدى هذه الصور على نحو يختلف عما قلناه في مجمل النظرية. ولعل للنظرية صوراً ثلاثة رئيسية نوجزها فيما يلي:

١ ـ القضايا اليقينية قواعد وتشريعات لغوية:

لا تضيف هذه الصورة جديداً عما قلناه في تفسير قضايا الرياضيات البحتة وهو تفسير فتجنشتين المبكر. وهو أن هذه القضايا قبلية وتحليلية وتحصيل حاصل وليست مشتقة من التجربة لأنها خالية من أي مضمون تجريبي، ولا تقول شيئاً عن الواقع، ولا تقرر أو تنفي وجود أي وقائع ويعتمد صدقها القبلي على فهم معاني الرموز الواردة فيها كما يعتمد صدقها على علاقات معينة مثل الهوية والتضمن وعدم التناقض. لكن هذه الصورة من النظرية تهتم بالتفسير اللغوي لقواعد المنطق بوجه خاص، والقضايا القبلية بوجه عام. القضايا القبلية تعبر عن قواعد لغوية وإنها بمثابة أوامر أو تشريعات كيف يجب أن نستخدم الألفاظ. نقول مثلاً كل أعزب غير متزوج، ومحمد أعزب، إذن محمد غير متزوج، وهذا استدلال ضروري، وكان يمكننا أن نقول محمد أعزب وإذن فهو غير متزوج، وحين نضمر المقدمة الكبرى كل أعزب غير متزوج فإننا نعتبرها قاعدة من قواعد الاستدلال. فالقضية الضرورية تقوم

---

(٢٥) قارن: W. Kneale, The Development of logic, pp. 630 - 51.
وأيضاً: Strawson, Introduction to logical Theory, pp. 6 - 8.

على قاعدة لغوية لاستخدام أداة الشرط وواو العطف، وهي بمثابة قاعدة استدلال. ولعل هانس هان ....Hans Hahn هو خير من صاغ هذه الصورة من نظرية المواضعة. نشأ المنطق أولاً من اللغة، ويقوم صدق قضايا المنطق واستحالة نقضها على أنها لا تقول شيئاً عن العالم الواقع. خذ مبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع. نتعلم بالتجربة ألوان الأشياء. أطبق كلمة «أحمر» على أشياء حمراء، وأقول «ليس أحمر» على الأشياء ذات اللون المختلف، ولذلك من المستحيل أن أقول عن شيء ما إنه أحمر ولا أحمر، وكذلك يمكنني أن أقول إن شيئاً ما إما أن يكون أحمر أو لا أحمر. لا يقول المبدآن شيئاً ما عن العالم وإنما يضعان طريقة لاستخدام الكلمات أو يشرّعان منهجاً للحديث عن الأشياء. لا تشتق مبادىء المنطق من طبيعة الأشياء ولا من طبيعة العقل وإنما من طريقتنا للحديث عن الأشياء، إن لغتنا مركبة على أساس إننا إذا قررنا قضية ما فإننا نقرر أنه يمكن أن نستنبط منها قضية أخرى لكننا لا نرى بطريق مباشر كل ما هو متضمن في القضية الأولى، والاستنباط المنطقي هو الذي يكشف هذا التضمن(٢٦). نلاحظ هنا أن هان قال لنا كيف نتعلم مبادىء المنطق لكنه لم يقل لنا سر ضرورتها كما إنه لم يوضح لنا علاقة الاستنباط بالاستخدام اللغوي.

٢ ـ اليقين ناشيء عن استخدام صحيح للألفاظ:

يعترض أنصار هذه الصورة من نظرية المواضعة على تفسير يقين القضايا القبلية بوجه عام وقواعد المنطق بوجه خاص بأنها قواعد أو تشريعات، فمثلاً أن التشريع اللغوي يقول أن الكلمات التي تعني السبق الزمني تتضمن التعدي لكن القضية القبلية لا تصوغ هذه القاعدة وإنما نقول إذا كان أ أسبق من ب وب أسبق من حـ إذن أ أسبق من حـ، وهذه الحجة ضرورية وقبلية

---

(٢٦) H. Hah., «Logic. Mathematics and Knowledge of Nature», in Logical Positivism, ed. A.J. Ayer, pp. 147-157.

لكنها لا تصوغ قاعدة لغوية. يعترض أنصار هذه الصورة من النظرية أيضاً على الصورة السابقة بأنها تشرح لنا فقط طريقة تعلّمنا واكتسابنا لقواعد المنطق ـ وهذا تفسير سيكولوجي، وهو يختلف عن تفسير اليقين في القضية القبلية. أما هذه الصورة الثانية من النظرية فإن خير من صاغها هو أير Ayer.. يقول أن كل القضايا القبلية إنما هي قضايا تحليلية (وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض المناطقة والرياضيين المعاصرين رأوا أن القضايا القبلية ليست كلها تحليلية، وإنما قد تكون قضايا الرياضيات أبحتة تحليلية لكن قواعد المنطق قضايا قبلية وغير تحليلية). ورأى أير أن نفسر يقين قضايا الرياضيات والمنطق بأنها تبين تحديدنا لاستخدام الألفاظ بطريقة معينة، ولا يمكننا إنكارها دون أن نثور على تواضعات لغوية، وثورتنا عليها يثبت وجودها ومن ثم نقع في تناقض، وذلك أساس ضرورتها. صدق القضية القبلية أو قواعد المنطق قائم في إعطاء معاني الألفاظ الواردة في القضية. قواعد المنطق لا تصف وقائع عن استخدامنا اللغوي وإنما تستخدم الألفاظ بمعانٍ تتسق وتواضعاتنا اللغوية[٢٧]. نلاحظ أن بعض المناطقة ـ سواء من أنصار نظرية المواضعة مثل كواين Quine..... أم من خصومها مثل نيل Kneale... يقولون عن هذه الصورة إنها نظرية صحيحة لكنها لا تستحق التسجيل إذ أن أي قضية منطقية أو رياضية إنما هي صادقة بالضرورة على أساس أنها لا تحوي غير توضيح استخدامنا الصحيح للألفاظ الواردة في تلك القضية.

٣ ـ اليقين ناشيء عن إطار نسق استنباطي محكم:

توجد صورة ثالثة لنظرية المواضعة تختلف عن الصورتين السابقتين يدعو إليها بوضوح رودلف كارنب Carnap.... وكواين Quine... وكارل همبل Hempel.. قد يختلف أحدهم عن الآخر في بعض التفصيلات لكنهم

(٢٧) Ayer. language, Truth and Logic, pp. 72 -85.

متفقون على الموقف العام. موقفهم العام هو أن الحقائق الرياضية والمنطقية صادقة دائماً ولها الضرورة المنطقية في إطار نسق معين أو لغة رمزية معينة. الحقائق الرياضية ضرورية طبقاً لمواضعات بمعنى أن المبرهنة ناتجة منطقياً عن قائمة التعريفات والمصادرات في نسق معين، لأن المبرهنة مشتقة من هذه المصادرات، والمبرهنة صادقة صدقاً شرطياً أي إذا صدقت المصادرات ـ صدقت المبرهنة، لكننا في الرياضيات البحتة لا نبحث في صدق المصادرات وإنما يكفينا اتساق بعضها مع بعض منطقياً. فإذا تواضعنا على تحديد معاني رموز معينة، وإذا تواضعنا على بعض مصادرات تعتمد على تلك التعريفات، وإذا أقمنا البرهان على مبرهنة ما، فإننا نستنبطها من تلك المصادرات ـ إن فعلنا ذلك جاءت المبرهنة صادقة يقيناً وضرورية في أطار هذا النسق المعين. وبنفس الطريقة يفسر أصحاب هذه الصورة من نظرية المواضعة يقين قواعد المنطق أو الحقائق المنطقية ـ هي صادقة ضرورية بالقياس إلى نسق معين أو لغة معينة. نلتمس الحقائق المنطقية في نسق ما إذا كانت مقبولة متسقة مع تواضعات هذا النسق وهذه التواضعات هي التي تحدد الحالات الممكنة التي تصفها هذه اللغة الخاصة. ولم تتوسع هذه المدرسة في تفسير المبادىء المنطقية الأساسية مثل مبدأ عدم التناقض والثالث المرفوع ومعنى الاشتقاق أو الاستنباط[٢٨].

٦ ـ مناقشة نظرية المواضعة:

لنظرية المواضعة اللغوية في تفسير يقين قضايا الرياضيات البحتة ومبادىء المنطق أنصار كثيرون، بين المناطقة والفلاسفة المعاصرين وأغلبهم تجريبيو النزعة، لكن هذه النظرية خصوماً ومعارضين، أغلبهم من الفلاسفة والمناطقة العقلانيين، ولا يمنع هذا من أن يكون هنالك رياضيون ومناطقة

---

(٢٨) أنظر: Encyclopedia of Philosophy II PP. 479 - 482 تحت مادة «النظرية اللغوية في القبلي»
وأيضاً: Quine Truth By Convention, in Readings In Philosophical Analysis, P. 252.
وأيضاً: Hempel, «Geometry and Empirical Science», in Readingsetc, pp. 241.

معاصرون تجريبيو النزعة يعارضون نظرية المواضعة ومن أشهرهم برتراند رسّل Russell..... ودافيد هلبرت Hilbert وألونزو تشيرش ووليم نيل، ومن أبرز المعارضين من العقلانيين بلانشارد ..Blanshard وأيونج ......Ewing وليس هؤلاء المعارضون رافضين لتأثير اللغة وقواعد تركيبها وقواعد استخدامها بل كان بعضهم رواداً في الدعوة إلى أهمية اللغة في البحث المنطقي والفلسفي، لكنهم يرون أن نظرية المواضعة نظرية قاصرة وناقصة. نورد فيما يلي أهم وجوه النقص في هذه النظرية في رأي أولئك المعارضين.

١ ـ حين نقول عن لغة ما إنها مواضعة واصطلاح بين الناس فإنا نعني إمكان تغييرها أو الإتيان ببديل بها، ومن ثم فالتواضعات حادثة وليس في قواعدها ضرورة منطقية. بينما حين نقول عن قضية ما إنها ضرورية فإنا نعني أن من المستحيل ألا تكون صادقة، ولا إمكان في وجود بديل بها، ولا يمكن الاستغناء عنها. وإذن فمن التناقض أن نتحدث عن الحقائق الضرورية على أنها صادقة بتواضعات لغوية.

٢ ـ تقول نظرية المواضعة اللغوية باختصار إن القضايا الضرورية إنما هي قضايا حادثة عن الاستخدام اللغوي للكلمات والرموز، وإننا نعرف هذا الاستخدام بملاحظات وتعميمات، وإذن فهذه القضايا تجريبية حادثة، وبذلك لا يمكن أن تفسر هذه النظرية ضرورة القضايا الضرورية باللجوء إلى ما هو حادث.

٣ ـ تقول صور نظرية المواضعة إن القضايا الضرورية إنما هي قواعد لاستخدام الألفاظ، أو قواعد لتحويل مجموعة من الكلمات إلى مجموعة أخرى، أو أوامر وتشريعات لاستخدام صحيح للألفاظ مثلما نقول إستخدمْ كلمة «أخضر» للدلالة على الأشياء التي لها لون الحشيش في الربيع. لكن القضية الضرورية كل ما هو أخضر شيء ملوّن ليست قاعدة ولا تصوغ قاعدة. وأبسط تمييز بين القاعدة اللغوية في استخدام الكلمات والقضية الضرورية هو أن القضية توصف بصدق أو بكذب

بينما القاعدة لا توصف كذلك. خذ القاعدة بأن بعض الكلمات في اللغة تعني التعدّي، لكن الحجة الآتية ليست قاعدة وإنما قضية مركبة ضرورية أ يسبق ب و ب يسبق حـ إذن أ يسبق حـ.

٤ ـ القول إن قوانين المنطق تقوم على قواعد استخدام الألفاظ يعني أن الناس مروا بمرحلة كانوا يدركون معاني الرموز قبل أن يدركوا قواعد المنطق وليس هذا صحيحاً بل أن المنطق أسبق من اللغة. نعم، حين تكلم الإنسان وتواصل مع غيره باللغة لم يكن المنطق قد نشأ بعد علماً، لكنه كان يستخدم قواعد المنطق من حيث لا يشعر بل كان يدرك تصورات منطقية حتى دون استخدام كلمات مناسبة. أفرض إني أعرف كيف استخدم كلمة أحمر، وافرض أني وقعت على شيء ليس أحمر اللون لكني لم أتعلم بعد الكلمة الدالة على ذلك اللون الآخر فيمكنني أن أقول هذا ليس أحمر، وتدل هذه القضية على استخدام صحيح للغة، وذلك يعني أني أدركت فكرة السلب قبل أن أتعلم مفردات اللغة التي لا يتسق استخدام بعضها مع بعضها الأخر. يمكن للمدرس أن يعلّم الطالب كيف يستخدم كلمات النفي في لغة ما لكنه يفترض حينئذٍ أن لدى الطالب تصوري الإثبات والنفي ابتداء وإلا لا يستطيع استخدام أدوات النفي استخداماً صحيحاً.

٥ ـ تقول إحدى صور نظرية المواضعة أن ضرورة القضية الضرورية ناشيء من تواضعات عن استخدام الألفاظ، أو أن صدق القضية قائم على تحديد معاني الألفاظ الواردة في القضية مثل كل أحمر ملوّن، كل جسم ممتد، كل ماله شكل له حجم، كل أعزب غير متزوج الخ. وبذلك تصبح كل هذه القضايا الضرورية تحليلية توضح معاني الألفاظ. هذه نظرية لا غبار عليها ومقبولة لكنها لا تستحق الذكر وليست جديرة بالدفاع عنها. ويمكن اعتبار كل قضايا الرياضيات البحتة قضايا تحليلية قبلية بهذا المعنى، لكن لا ينطبق هذا الوصف على مبادىء المنطق التي لا

تسجل فقط معاني ألفاظ. فمبادىء الهوية وعدم التناقض والثالث المرفوع قضايا قبلية لكنها ليست تحليلية. بل يمكن القول إن القضايا التحليلية لا تستمد صدقها من تحديد معاني الألفاظ الواردة فقط بل تستمد صدقها أيضاً من صدق مبادىء المنطق. ١ + ١ = ٢ تعتمد على قانون الهوية، والمبرهنة الهندسية صادقة بسبب استنباطها من تعريفات ومصادرات، وهذا الاستنباط قائم على فكرة التضمن وهي فكرة منطقية بحتة. كل أعزب غير متزوج قضية ضرورية لأنها تذكر ترادفاً لكن الترادف في اللغة مقبول لأنه يعتمد أساساً على فكرة الهوية، وهي فكرة منطقية.

٦ ـ لا يمكن لنظرية المواضعة اللغوية أن تفسر قواعد الاشتقاق ومبادىء الاستدلال والاستنباط وما تحتوي من تضمن وتكافؤ وهوية وعدم تناقض وعكس على أساس لغوي بحت. نقول لا يمكن أن يكون شيء واحد أبيض ولا أبيض في وقت واحد تعبيراً عن مبدأ عدم التناقض. قد تقول إني وصلت إلى ذلك بملاحظة تجريبية للأشياء من حولي أو قد تقول إني وصلت إلى ذلك باستخدام صحيح للألفاظ. هذا القول يعبر عن الطريقة التي تعلمت بها كيف استخدمت الألفاظ في أول أمري، وهذا أمر سيكولوجي، لكن القضية ضرورية لا تتعلق بأمر حادث. وعلى أي حال تنطبق حقائق المنطق على أي حالة ممكنة من حالات الواقع. لكن خذ المبادىء الآتية: إذا كان أ هو ب كان حـ هو د لكن حـ ليس د إذن أ ليس ب، أو إذا كان أ ليس ب فإن ب ليس أ، فما الأساس اللغوي البحت لهذه المبادىء؟ لا يوجد.

خاتمة:

تحدثنا في هذا الفصل عن ثلاثة موضوعات مترابطة: ما أساس اليقين في قضايا الرياضيات البحتة، وما أساس اليقين في قواعد المنطق وقوانينه، وهل يمكن أن يكون هذا الأساس لغوياً؟

رأينا أن أسس اليقين في قضايا الرياضيات هي:

أ - إنها لا تخبرنا بشيء عن الواقع (لأن كل ما هو واقع احتمال لا يقين وليست له ضرورة منطقية).

ب - وإننا إذا فهمنا معاني الكلمات والعلاقات الواردة في هذه القضايا غدت هذه القضايا تكرارية، أي أن الجزء الثاني من القضية هو ذات الشيء في الجزء الأول من القضية بطريقة أخرى ولذلك فالقضية الرياضية تطبيق لقانون الهوية.

جـ - وإن القضية الرياضية نتيجة استنباطية لطائفة من التعريفات والمصادرات الموضوعة. لكن اليقين والهوية والاستنباط أخصّ خصائص مباحث المنطق، وأذن يجب التماس أساس يقين الرياضة في قواعد المنطق.

ومن جهة أخرى اقترح بعض المناطقة أن صدق قواعد المنطق ناشيء عن تواضعات لغوية في استخدامنا الصحيح للألفاظ الواردة في هذه القواعد، لكننا رأينا أن هذا التفسير تقف أمامه اعتراضات كثيرة.

وإذن علينا أن نبحث في أساس الصدق في قواعد المنطق. تعتمد هذه القواعد على قانونين أساسيين هما قانون عدم التناقض وقانون الثالث المرفوع وقد وجد كثير من عمالقة المنطق صعوبة كأداء في رد هذين القانونين إلى قوانين أكثر بساطة فاعتبروهما نقطة البداية المطلقة ولا أمل في تحليلهما.

لكن مناطقة آخرين حاولوا تحليل هذين القانونين أو البحث في قواعد المنطق ببداية جديدة. وجدوا إن قواعد المنطق تعتمد أساساً على فكرة اللزوم المنطقي مثلما نقول إن القضية ق تلزم عنها القضية ل بالضرورة، فما معنى هذا اللزوم؟ لكن فكرة اللزوم المنطقي هي ذاتها فكرة الضرورة المنطقية، فما معنى هذه الضرورة؟ ووجدوا أن لا مهرب من البحث في الضرورة المنطقية إلا بالبدء بقانون عدم التناقض فهو الباب الذي تدخل منه إلى هذه الضرورة، وعدنا إلى الطريق المسدود حيث بدأنا.

رأى مناطقة آخرون طرق باب جديد هو الاستخدام اللغوي. رأوا أن الصدق المطلق للقانونين الأساسيين في المنطق يعتمدان على «قوة منطقية» لبعض الحروف والكلمات مثل لا، و، أو، إذا، كل، بعض الخ. إذ أتينا بجملة بها إحدى هذه الرموز ويكون للجملة معنى فإننا نجد أن هذه الرموز معنى ثابتاً لا يتغير ولا يتخلف وإذا غيّرت من هذا المعنى أو الاستخدام صارت الجملة بلا معنى أو متناقضة. إذا استخدمت كلمة أبيض مثلاً، وقلت هذا الشيء أبيض فإني أستطيع أن أقول هذا الشيء أبيض وذاك الشيء ليس أبيض، أو أستطيع أن أقول إما أن يكون هذا الشيء أبيض أو ليس أبيض لكني لا أستطيع إن أقول هذا الشيء أبيض ولا أبيض. إذن لواو العطف ولأداة النفي قوى معينة لا تستطيع تجاهلها أو تغييرها، وكذلك في باقي الكلمات السابقة. والآن نسأل هل هذه القوة التي لتلك الرموز هي أساس قوانين عدم التناقض والثالث المرفوع؟ إن الجواب بالإيجاب إجابة غير مقنعة، لأننا سرعان ما نسأل وما أساس هذه القوة؟ كل ما نستطيع قوله في هذا السياق هو أن العلاقة جدّ وثيقة بين النحو والمنطق، وأن التركيب السليم لبناء جملة ما يعبر عن استخدام صحيح للغة. والاستخدام الصحيح للغة يوجب الاتساق. لكن الاتساق هو التفكير الخالي من التناقض. وعدنا القهقري إلى قانون عدم التناقض كنقطة البداية المطلقة.

نميل إلى القول ـ بعد الإشارة إلى المحاولات اليائسة السابقة ـ إلى أن قواعد المنطق أسبق من استخدام اللغة. نعم لا يستطيع الإنسان التفكير إلا في قالب لغوي. هذا حق. لكن يمكنني أن أتصور موقفاً صحيحاً دون أن أجد الكلمة المناسبة مثل الطفل الذي تعلم كلمة أبيض ومدلولها فإذا رأى شيئاً أبيض اللون قال هذا أبيض، لكنه لم يتعلم بعد الكلمات الدالة على الألوان الأخرى فإذا رأى شيئاً أخضر مثلاً استطاع أن يقول هذا الشيء ليس أبيض، وإذن ففكرة السلب أسبق من استخدام بعض المفردات اللغوية. ويمكننا في هذا السياق أن نقول إن فكرة السلب أسبق من استخدام صحيح

لأدوات النفي، وإن فكرة الهوية أسبق من إدراك الترادف في اللغة، وأن فكرة الحمل أسبق من الإسناد في اللغة وأن فكرة اللزوم أو الاستنباط أسبق من استخدام اداة الشرط وهكذا. يستطيع المعلم أن يعلّم الطفل كيف يستخدم أداة النفي لكن لا بدّ وأن يكون لدى الطفل معنى السلب منذ البدء، ولا يستطيع المعلم أن يعلمه معنى السلب. التفكير المنطقي أسبق من استخدام اللغة بهذا المعنى، ولا نقصد السبق الزمني وإنما السبق بمعنى أن استخدام أداة النفي يفترض ابتداء فهم معنى السلب.

إذا صح الاتجاه السابق في فهم قواعد المنطق جاز لنا القول إن هذه القواعد ترتبط ببعض التصورات الأساسية كالسلب والربط والفصل واللزوم، والهوية، وينشأ عن هذه تصورات أخرى مثل الاستنباط والاتساق. وليس للتصور من معنى سوى استعدادي للاستخدام الصحيح لألفاظ اللغة للتعبير عما أريد أو نقل أفكاري للآخرين.

نلاحظ أن هذه التصورات تفترض منذ البدء وجود عالم نعيش فيه. تصاغ التصورات في كلمات، ويجب أن يكون لكل كلمة معنى. لكن لا يتضح المعنى إلا إذا كانت هنالك أشياء تشير إليها هذه الكلمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إن إطار التصورات ومعه الإطار اللغوي هو ما بفضله استطيع إدراك العالم من حولي. ولا أدرك العالم إلا في هذا الإطار. وهذا لا يعني أن إطار التصورات الأولية مشتق من العالم المحسوس وإنما يعني أنه لا يمكنني إدراك العالم إلا في إطار فكري معطى لي. هنالك تمييز بين القضية لكل شيء صفات والقضية الطباشير أبيض. القضية الأولى تعبر عن تصورات أولية بينما الثانية قضية تجريبية بحتة.

الفصل الخامس

نظريات المعنى

مقدمة :

تدرس فلسفة اللغة موضوع المعنى، بل لعله أهم موضوعاتها، وترجع أهمية موضوع المعنى وضرورة البحث فيه إلى أن لدى الفيلسوف والمنطقي رهطاً من الأسئلة لا يستطيع تناولها دون أن تكون لديه فكرة واضحة عن المعنى، ومن أمثلة هذه الأسئلة: كيف يتعلم الأطفال معاني الكلمات؟ ما العلاقة بين اللفظ والمعنى؟ كيف تتغير معاني الكلمات حين تتطور اللغات؟ هل لاسم العلم معنى غير مسمّاة؟ هل لكل كلمة معنى واحد محدد أم لها عدة معانٍ؟ وكيف ترتبط هذه المعاني المختلفة للكلمة الواحدة؟ كيف نميز بين العبارات أو الجمل التي لها معنى من تلك التي لا معنى لها؟ ما الترادف وما معياره؟ متى نسمي المعنى غامضاً؟ ونحو ذلك من أسئلة. والآن ما المقصود بالمعنى، وعمّ نسأل حين نسأل عن المعنى؟ ونجيب إننا نسأل عن معنى الكلمة ومعنى العبارة ومعنى الجملة ومعنى القضية: معنى كلمة «أحمر» أو «أخ» مثلاً، ومعنى العبارة «مؤلف الإلياذة»، ومعنى الجملة هزمت مصر إسرائيل عام ١٩٧٣، والفرق بين الجملة والقضية هو أن القضية هي الحكم الذي تتضمنه الجملة، وعلى هذا النحو يمكن أن تعبر عدة جمل عن قضية واحدة. ولعل المقصود بمعاني الكلمات أو العبارات أو الجمل أو القضايا هو أن نبحث في الشروط التي يجب توافرها حتى يكون للكلمات أو الجمل معنى. وحين يختلف الفلاسفة والمناطقة في تحديد هذه الشروط تنشأ نظريات عدة في المعنى.

ومن الشواهد الغريبة على صعوبة البحث في مشكلة المعنى أنك لا تجد اتفاقاً أو شبه اتفاق بين الباحثين في المعنى على نظريات محددة نادى بها المناطقة والفلاسفة لتحديد شروط المعنى الصحيح للكلمات والعبارات، وإنما تجد تصنيفات مختلفة لهذه النظريات تختلف من باحث لآخر. فموسوعة الفلسفة الحديثة النشر تصنف لنا نظريات المعنى في ثلاث نظريات هي النظرية الإشارية في المعنى ....referential theory والنظرية الفكرية ideational theory..... ونظرية المنبه والاستجابة stimulus - response theory........... تقول النظرية الأولى باختصار إن كل قضية مؤلفة من أسماء، وأن معنى الاسم هو مسماه ذاته عند بعض أصحاب هذه النظرية، أو أن معنى الاسم متميز من مسماة عند البعض الآخر، ولذلك تسمى أيضاً النظرية الإسمية في المعنى ....naming theory of meaning، لكننا نرى أن أصحاب هذه النظرية يختلفون فيما بينهم اختلافاً شديداً في مواقفهم بحيث ينبغي ألا نجمعهم في مقولة واحدة. وتقول النظرية الثانية باختصار إن الكلمة تشير إلى فكرة في الذهن وأن هذه الفكرة هي معنى الكلمة، ويعتبر جون لوك رائداً لهذه النظرية. لكننا نلاحظ أن من الممكن أن يدخل فلاسفة آخرون في هذا الاتجاه وإن كانوا لا ينتمون إلى مدرسة لوك مثلما نقول إن المعنى تصور عند جورج مور. وتقول النظرية الثالثة باختصار أن معنى الجملة هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم جملة ما وتعقبه استجابة لدى السامع أو ان المعنى هو المنبّه الذي يثير استجابة لفظية معينة، ومن رواد هذه النظرية ليونارد بلومفيلد ....L. Bloomfield، ويجد بعض المناطقة بعض وجاهة لهذه النظرية في بعض جوانب البحث في المعنى مثل راسّل وكواين لكنهم لا يقبلون نظرية بلومفيلد في طبيعة اللغة[1]. نجد عند بعض فلاسفة اللغة تصنيفاً آخر لنظريات المعنى إذ يصنفونها إلى خمس نظريات هي:

أ ـ نظرية أفلاطون التي تقول إن المعاني هي النماذج الخالدة أو المثل.

---

(1) راجع: The Encyclopedia of philosophy, V. 233. تحت مادة «معنى».

ب ـ نظرية لوك التي تقول أن المعاني هي الأفكار التي تدل عليها الكلمات.

جـ ـ النظرية القائلة إن المعاني هي الأشياء التي تجدها في العالم ذاتها، أو أن معنى الاسم هو مسماه.

د ـ نظرية فتجنشتين القائلة إن معنى الكلمة هو مجموعة استخدامات الناس لها في اللغة العادية.

هـ ـ النظرية السلوكية التي تقول إن المعاني هي المنبهات التي تثير استجابات لفظية[٢]. وهكذا نجد بعض تشابه بين التصنيفين السابقين لكن التصنيف الثاني يوحي بأن إحصاء نظريات المعنى قد يستلزم الحديث عن نظرية المعنى عند كل فيلسوف على حدة، وهذا أمر غير معقول. نلاحظ ثالثاً أن التصنيفين السابقين أغفلا نظرية هامة في المعنى وهي نظرية الوضعية المنطقية وقد كان لها شأن كبير وعانت تطويراً أكبر، كما سنرى. ونجد أخيراً أن فيلسوفاً مثل الفرد أير ......Ayer يشير إلى نظرية اخرى في المعنى هي النظرية البراجماتية عند تشارلز بيرس Peirce.... الذي رأى أن تصورنا لشيء ما يتألف من تصورنا لآثاره العملية، فالتيار الكهربي مثلاً لا يعني مرور موجة غير مرئية في مادة ما وإنما يعني مجموعة من الوقائع مثل إمكان شحن مولّد كهربي أو أن يدق جرس، أو أن تدور الآلة وإذن فمعنى كهرباء هو ما تفعله، وإذن فالتصورات المختلفة التي تحقق نتيجة عملية واحدة إنما هي تصور واحد أو معنى واحد، والتصورات التي لا ينتج عنها آثار لا معنى لها[٣].

هذه إشارة سريعة إلى كثرة النظريات في المعنى على نحو لا يمكن تصنيفها في عدد محدود من النظريات بحيث يجب عليك أن تذكر نظريات في المعنى بعدد الفلاسفة عبر القرون، وهو عمل مستحيل فلا بدّ من تحديد مجال البحث. وسنحدده بنظريات المعنى في القرن العشرين. وإننا لنجد صعوبة

---

(٢) قارن: P. Ziff. Linguistic philosophy, PP. 85 - 86.

(٣) Ayer. Central Questions of philosophy, P. 31

أخرى حتى مع هذا التحديد إذ نلاحظ أن بعض نظريات المعنى المعاصرة تتناول المشكلة الأساسية في المعنى وهي إمكان إقامة الشروط الواجب توفرها في كلمة ما أو عبارة حتى يكون لها معنى، لكن بعض النظريات المعاصرة التي تعلن إنها نظريات في المعنى لا تتعرض لتلك المشكلة الأساسية وإنما تقيم أبحاثاً منطقية مفيدة حول المعنى وإن كانت لا تدخل إلى لبّ المشكلة وبيان ما هو المعنى. ولذلك فإنا نحصر أنفسنا في هذا الفصل في أهم نظريات المعنى المعاصرة، ومنهجنا في عرضها ليس منهجاً تاريخياً وإنما منهج بحسب الاهتمام بالمشكلة الأساسية في المعنى وإدراك صعوبتها. نبدأ بالنظريات التي تهتم بالمشكلة الأساسية في المعنى والوعي بالمأزق والحيرة في المشكلة وطريق حلها، ثم تأتي على النظريات التي لا تقترب من بحث تصور المعنى وإنما تقدم تحليلات منطقية مفيدة في معاين الكلمات والجمل، ثم النظريات التي تبحث في معنى أنواع معينة من القضايا مثل القضايا العلمية. يلاحظ القارىء إننا لا نأتي بهذا المنهج على كل النظريات المعاصرة وإنما نأتي فقط على ما نراه أكثر أهمية وتأثيراً. ولذلك نذكر في هذا الفصل أربع نظريات:

أ - المعنى تصور، وتحليل التصور هو تحقيق الترادف (مور - كواين)، .
ب - معنى الكلمة هو استخدامها المألوف (فتجنشتين).
جـ - المعنى والإشارة (فريجة).
د - معنى القضية هو صدقها (الوضعية المنطقية). وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه النظريات.

أ - المعنى تصور وبحث عن الترادف:

هذه أولى النظريات التي واجهت مشكلة المعنى بجدية وصرامة وتساءلت بطريق مباشر واضح عن الشروط التي يجب توفرها لكي يكون للكلمة أو القضية معنى. وتقترن هذه النظرية بالفيلسوف الانجليزي المعاصر جورج مور والمنطقي الأمريكي المعاصر كواين Quine.... والجمع بين هذين الشخصين غير مألوف لأنهما لا ينتميان إلى مدرسة فلسفية واحدة، ولم يشعر

أحدهما أنه يشترك مع الآخر في موقفه من نظرية المعنى، لكننا جمعنا بينهما لاعتقادنا أنهما اتجها إلى ماهية مشكلة المعنى وإنها اتفقا في بعض المواقف وأنهما توصلا إلى أن البحث في المعنى طريق مسدود في نهاية المطاف، أو أن هذا البحث صعب للغاية. نبدأ أولاً بتلخيص نظرية مور في المعنى.

أشرنا في الفصل الثالث إلى أن مور رائد الفلسفة التحليلية الانجليزية المعاصرة (ومعه رسّل) حين عقد العزم منذ أولى سنوات القرن الحالي على اتخاذ التحليل منهجاً للبحث الفلسفي، وأن التحليل إما أن يكون تحليل تصورات وقضايا وإما أن يكون تحليل تعبيرات لغوية، وأن مور كان يحلل تصورات وقضايا وما تدل عليه من وقائع وأشياء، ولم يقم بتحليل ألفاظ. لكن حين كان مور يحلل التصورات والقضايا كان يلجأ إلى اللغة العادية ويتناول بعض الألفاظ والعبارات بالتحليل ويحدد معانيها ويقارن هذه المعاني بمفاهيم الفلاسفة، لا لأن التحليل اللغوي هدف في ذاته وإنما لكي يدافع عن المعتقدات الراسخة للرجل العادي ويبين أنها صادقة يقيناً، وأن أي نظرية فلسفية تتعارض مع تلك المعتقدات محكوم عليها بالرفض. يقول مور إننا نعرف بيقين القضايا التي تعبر عن الاعتقادات الراسخة للرجل العادي، وإن كنا لا نعرف بيقين التحليل الصحيح لمعناها كأنه كان يميز بين صدق الاعتقاد الراسخ والتحليل الصحيح لمعناه.

لكن ما معنى التحليل عند مور؟ يمكننا فهم التحليل عنده إذا عرفنا وصفه لخطواته ومعايير التحليل الصحيح[٤]. للتحليل عنده خطوتان ومعيار واحد. أما الخطوتان فهما التقسيم والتمييز وأما المعيار فهو التكافؤ المنطقي بين ما يراد تحليله والتحليل. ومقصود مور من التقسيم أن تحليل تصور ما هو تقسيمه إلى التصورات الأخرى التي تؤلفه، ويفترض هذا النوع من التحليل أن يكون التصور مركباً غير بسيط. خذ بعض الأمثلة التي يضربها مور نفسه:

---

(٤) المنهج التحليلي عند رسّل صياغة أخرى ما دوافعه وما خطواته وخصائصه وحدوده نجد تفصيل ذلك في كتابنا مناهج البحث الفلسفي الفصل السابع بيروت ١٩٧٤.

ينحلّ الإحساس إلى موضوعه والوعي به وعلاقة معينة بينهما. وينحلّ تصور أخ إلى تصوري «ذكر» و«من ينحدر من أصل مشترك» male sibling...
ومقصد مور من خطوة التمييز أن تمييز تصور ما هو إحصاء لكل الاستخدامات الممكنة للفظ الذي يدل على هذا التصور، ومحاولة التقاط الخاصة المشتركة فيها جميعاً فإذا استبعدنا كل التصورات التي تبعد في معناها عن التصور قيد البحث فقد ميزناه عما عداه. خذ كلمة «يرى»، فقد استخدمها حين أرى شيئاً مادياً، أو حين أرى جانبه المواجه لي، أو حين أرى معطى حسّياً، وما دامت الرؤية مرتبطة بالمعطى الحسّي فهي مرتبطة أيضاً بتصور الخداع ..illusion وهكذا، ويلاحظ مور في هذا السياق أن هذا النوع من التحليل يحتاج لجهود مضنية في بعض الأحيان. ننتقل الآن إلى معيار التحليل الصحيح للكلمة أو التصور عند مور. لقد وضع ثلاثة معايير هي الترجمة والتكافؤ المنطقي والترادف، وقد ارتبطت في ذهنه جميعاً وكأنها معيار واحد. يجب أن يكون التحليل ....analysans ترجمة للتصور أو القضية موضوع التحليل ....analysandum وليس المقصود بالترجمة أن نحيل الكلمة أو القضية من لغة إلى أخرى وإنما تكون قاعدة التقسيم السابقة هي المقصودة بالترجمة أي الإتيان بتصورات أو قضايا مختلفة عن الأصل على نحو يصل إلى تكافؤ منطقي بين التحليل وما أريد تحليله، وهذا التكافؤ يحقق هوية المعنى، أي نحلل التصور إلى تصورات أخرى مختلفة تساويه في المعنى. وهنا يحقّ لنا أن نسمي العلاقة بين التحليل وموضوع التحليل علاقة ترادف[٥]. نلاحظ على هذه المواقف أن مور يبدأ من افتراض أساسي يسلّم بصدقه هو أن للكلمة معنى واحداً محدداً، أولها عدة معانٍ يجب استخلاص العنصر المشترك فيها جميعاً. وهذا أمل المناطقة والفلاسفة على مر العصور إذ يجب أن يكون لكل كلمة معنى واحد محدد، وأن يكون لكل اسم مسمى. وهذا الافتراض هو ما سوف يثور عليه فتجنشتين كما سنرى بعد قليل. لكن

---

(٥) أنظر: A. R. White, G. EMoore: Acritical Exposition, PP. 88 - 98, Oxford 1958

سوف يظل افتراض مور موقفاً ثابتاً عند أغلب المناطقة.

نلاحظ أن مور نفسه قدّم انتقادات ذاتية على نظريته في المعنى أدى به إلى موقف مأساوي في إمكان الوصول إلى الشروط الضرورية والكافية للمعنى الصحيح للكلمات والعبارات. وفيما يلي بعض هذه الانتقادات.

١ ـ تشكك مور في إمكان الوصول إلى التحليل الصحيح لمعنى أبسط الكلمات، فكلمة أخ لا تكافىء ذكر ينحدر من أصل مشترك، لأننا لا نستطيع أن نترجم كلمة أخ بالفرنسية frere.... إلى ذكر ينحدر من أصل مشترك. رأى مور أيضاً أن تحليل التصور بتقسيمه إلى تصورات أخرى تؤلفه لا يحقق التكافؤ المنطقي في المعنى ولا يحقق الترادف مثل تصور الكائن العضوي الذي يساوي أكثر من مجموع أجزائه.

٢ ـ أدرك مور صعوبة العثور في بعض الأحيان على الخاصة المشتركة بين مختلف معاني الكلمة الواحدة واستخداماتها، وضرب لذلك مثلاً كلمتي «لون» و «حياة». كلنا يعرف معنى اللون بحيث نستطيع بسهولة تمييز الألوان عن غيرها من الصفات، لكن إذا طلب منا تعريف اللون بذكر خاصة تنتمي إلى كل الألوان وتستبعد ما ليس لوناً جاء الأمر صعباً للغاية ولئن قيل أن اللون هو طول ذبذبة الموجة الضوئية قلنا إن هذه صيغة تحقق تمييز ألوان الطيف المختلفة أكثر منها تعريفاً للون بالمعنى الدقيق. وكلنا يعرف معنى الحياة وتمييزها من الموت لكن إذا أردت البحث عن خاصة مميزة لتصور الحياة ولا تنطبق على سواها، أو خاصة مشتركة بين الرجل الحي والحيوان الحي والنبات الحي والخلية الحية فالطريق أمامك مسدود.

٣ ـ وصل مور إلى مأزق صعب في تصور التحليل ذاته ما لا يمكن التغلب عليه نلخصه فيما يلي: يخصّ التحليل تصوراً أو قضية. تحليل التصور هو الإتيان بمجموعة من التصورات المختلفة تساوي التصور المراد تحليل معناه. وتحليل القضية هو تحليل ما يؤلفها من تصورات أو الكشف عما

يلزم عنها من قضايا. لكن استنباط ما يلزم عن القضية من قضايا ليس تحليلاً أو بيان معنى ولا يحقق تكافؤاً وإنما يحقق تضمناً، والتكافؤ غير التضمن في المنطق، فنعود إذن إلى تحليل التصور فنجد أن من الغريب أن نظن أن معنى التصور هو تحليله إلى تصورات أخرى لها نفس معنى التصور الأصلي. ذلك لأن التصور هو ذاته معنى الكلمة، والتصورات المختلفة تعني معاني مختلفة ومن ثم لا يتحقق التكافؤ أو الهوية أو الترادف. والبحث عن مترادفات لكلمة ما لا يدخل على معنى الكلمة وإنما تفترض إدراك المعنى[٦].

ما سبق مجمل نظرية مور في المعنى وهي نظرية تصيب مشكلة المعنى في الصميم. تدل الكلمة على تصور أو فكرة هي معناها، ويتضح هذا المعنى إذا حللنا التصور إلى تصورات أخرى تكافئه وتساويه وترادفه، وذلك بنوع من التقسيم والتمييز. لكن التصور معنى، والإتيان بتصور آخر على إنه معنى تصور ما إنما هو تناقض لأنه ما دامت المعاني تصورات إذن فالتصورات المختلفة تعني معاني مختلفة، ولا تعني معنى واحداً. ولا تتحقق هوية المعنى. وإذا حاولنا أن نعطي استخدامات مختلفة للكلمة الواحدة فقد لا تصل إلى عنصر مشترك بينها يكون هو معنى الكلمة. أضف إلى ذلك أن هنالك من الكلمات ما لا نستطيع الوصول إلى تحليل معناها. وتبلور معنى الكلمة في فكرة الترادف. ترادف بين تصورات. إعطاء الترادف اللغوي بين كلمتين ليس إعطاء معنى وإنما يفترض وجود المعنى، وإعطاء الترادف بين التصورات مفارقة لأن التصورات معانٍ وتعدد التصورات يعني تعدد المعاني. وتظل مشكلة البحث عن المعنى قائمة. لعل ما أدى إلى هذا الموقف هو نظرة إلى المعنى على إنه يجب أن يكون ثابتاً محدداً يجب الوصول إليه. وقد أدى هذا الموقف من مور إلى هرب بعض المناطقة من إدخال فكرة التصور والمعنى

---

(٦) أنظر: The philosophy of G. E. Moore, P. 667.

الثابت للكلمة في إقامة نظرية في المعنى وهذا ما سوف يفعله فتجنشتين. لكن مناطقة آخرين رأوا أن مور توقف في سيره حين توصل إلى فكرة الترادف، ورأوا الأمل في مواصلة البحث في فكرة الترادف، وهذا ما فعله كواين.

وقبل أن نترك مور يحسن أن نتساءل عن معنى «تصور» عنده، وهي مفتاح نظريته في المعنى. تعني كلمة تصور ما يدل عليه استخدام كلمة ما أو تعبير ما، أو أنه ما يجد تطبيقاً على شيء ما. والتصور متميز من الكلمة التي تدل عليه، كما إنه متميز من الشيء الذي تشير إليه هذه الكلمة. كأن لدينا ثالوثاً مترابطاً هو الكلمة - التصور - الشيء. تدل كلمة «إنسان» مثلاً على تصور أو معنى وهو كيف نستخدم الكلمة أو ما مجموعة الخصائص التي تدل عليها الكلمة، وهذه الخصائص ليست كلمة، كما يتميز التصور من ما صدقاته. لكن لا يمنع هذا التوضيح من القول إن معنى «تصور» كان يشوبه بعض الغموض عند مور. هل التصور شيء ثابت محدد علينا اكتشافه كما لو كان «مثالاً» أو نموذجاً كما رأى أفلاطون، أم أنه نفسّي الطابع وكأنه فكرة في أذهاننا جردناها مما هو محسوس لاستخدامها عند الحاجة كما رأى جون لوك. لقد تردد مور بين هذين الموقفين في تحديد معنى التصور وإن كنا نميل إلى أن يكون مور اتخذ الموقف الأول دون أن يقع في الاعتقاد بعالم المثل الأفلاطوني[٧]. ننتقل الآن إلى نظرية كواين ....W. V. Quine (١٩٠٨ -) في المعنى.

كواين من أكبر المناطقة الأمريكان المعاصرين، تتلمذ أولاً على منطق رسّل - وايتهد ثم تتلمذ بالفعل على كارنب ....Carnap في سنوات تحصيله، وله كتب كثيرة في المنطق يبسّط منطق رسّل ويزيده تطبيقاً، كما أن له كتباً

---

(٧) أنظر: P. Schilpp (editor), The Philosophy of G. E. More, P. 663.

وأيضاً: Mundle, A Critique of Linguistic philosophy PP. 91 - 8, 157.

وأيضاً: The Encyclopedia of Philosophy الجزء الأول ص ١٠٠ في مادة التحليل الفلسفي، والجزء الخامس ص ٣٧٥ في مادة «مور».

وأبحاثاً أخرى اهتم فيها ببعض المشكلات الفلسفية التي لها طابع منطقي أو لغوي. يمكننا القول إن كواين بدأ بحثه في نظرية المعنى من تلك المواقف المأساوية التي وجدناها عند مور، بمعنى أن مور لم يذكر أن كواين يتمم مسيرته كما أن كواين لم يذكر أنه يتابع أبحاث مور. كان كواين يشير إلى فريجة ورسّل وكارنب لكن لم يشر إلى مور. لكن نقطة انطلاق كواين في نظريته في المعنى كانت ما توقف عندها مور، وهي أن معنى الكلمة أو التصور هو الإتيان بتصورات أخرى تكافئه منطقياً، ويسمى المعنى الذي نأتي به ترادفاً ثم يحسّ بعد ذلك بوقوع في الدور: يعتمد المعنى على الإتيان بترادف لكن الترادف غير ممكن إلا إذا كان المعنى قد استقر في ذهننا من قبل. أراد كواين مزيد البحث في فكرة الترادف. نوجز موقفه فيما يلي:

نجد معنيين للترادف من الناحية المنطقية. نقول عن كلمتين أو عبارتين أنهما مترادفتان إذا كان يمكن استبدال أحداهما بالأخرى في قضايا دون أن يتغير المعنى. كأن فكرة الترادف تعتمد على المعنى، أو أن معيار الترادف هو هوية المعنى. لكن تعال ننظر في القضية التحليلية التي نقول عنها إنها صادقة قبلياً، يعتمد صدقها على أن المحمول فيها يحلل معنى الموضوع، أو يعتمد صدقها على أنها تتحدث عن معاني الكلمات الواردة فيها مثلما نقول كل جسم ممتد، كل أعزب غير متزوج ونحو ذلك[٨]. تعتمد فكرة القضية التحليلية إذن على فكرة الترادف أو أن صدقها يعتمد على فكرة الترادف، وهنا نقع في الدور: هل يعتمد معنى الكلمة على الإتيان بكلمة مرادفة لها، أم تعتمد فكرة الترادف على سبق علم بمعنى الكلمة التي تأتي بمرادف لها؟ خذ نقطة أخرى. إذا قلنا أن الترادف هو استبدال إحدى كلمتين بالكلمة الأخرى أو إحدى عبارتين بالعبارة الأخرى دون أن يتغير المعنى نقع في مأزق. لا أحد يتردد في القول أن «أعزب» و«غير متزوج» مترادفتان لكن أفرض إننا قلنا «أعزب بها أقل من خمسة حروف» فلا نستطيع أن نقول أن «غير متزوج بها

---

(٨) نجد مزيداً عن القضية التحليلية في الفصل السابق.

أقل من خمسة حروف» وهنا جاء الاستبدال وتغير المعنى. هذه بعض صعوبات فكرة الترادف بالإجمال وصعوبة الحسم فيما إذا كان الترادف يعتمد على المعنى أم أن المعنى يقوم على الترادف. يحاول كواين الخروج من هذا المأزق باصطناع النظرية السلوكية في المعنى أو نظرية المنبه والاستجابة في المعنى، التي تقول إن معنى جملة ما بالنسبة لشخص ما تحدده مجموعة المنبهات التي تؤدي إلى قبول الشخص للجملة، أي أن الجمل المختلفة تعتبر مترادفة إذا حققت استجابة واحدة. لكن كواين يجد هذه النظرية قاصرة لأسباب عدة، منها أن فكرة الترادف تفترض أساساً فكرة المعنى، ومنها أن هنالك جملاً قد يلقيها متكلم ولا يكون لها أدنى استجابة لدى السامع رغم أنها جملة ذات معنى، ومنها أن هذه النظرية تعطي للمعنى أساساً نفسياً ومن ثم يختلف معنى الجملة الواحدة من شخص لآخر.

يحاول كواين أن يجد مخرجاً من هذه الصعوبات بالإفادة من المعنى الثاني للترادف من الناحية المنطقية. ليس الترادف أن نستبدل عبارة بأخرى دون أن يتغير المعنى إذا دخلت العبارتان في قضايا، وإنما نفهم الترادف في إطار ما صدقات الكلمات أي أن معنى الكلمة أو العبارة هو البحث عن قيمة صدقها: لجملتين نفس المعنى إذا كانت لهما قيمة صدق واحدة وهذا هو معنى الترادف، أن لتعبيرين نفس المعنى إذا كان لهما نفس الماصدقات. كأن كواين يقول لا تبحث عن معنى الكلمة وإنما عن ما صدقها أو ما تشير إليه في الواقع، وما صدقها هو معناها، مثلما نقول أن «تلميذ أفلاطون» و«معلم الأسكندر الأكبر» عبارتان لهما معنى واحد ما داما يشيران إلى شخص واحد هو أرسطو. لكن تبين لكواين أن هذه النظرية خاطئة، لأن لفريجة نظرية في المعنى سنعرضها بعد حين تميز تمييزاً حاسماً بين معنى الاسم ومسمّاه. بل ويدعم كواين خطأ موقفه بأمثلة من عنده. يقول «مخلوق بكليتين» و«مخلوق بقلب» عبارتان تشيران إلى مخلوق واحد ورغم ذلك لا نتردد في اختلاف معناهما. ومن ثم لا نستطيع القول أنهما عبارتان مترادفتان. إذن لا تكفي

قيمة الصدق لتكون معياراً للترادف أو المعنى[٩].

وهنا ينتهي كواين بمثل ما انتهى إليه مور إلى الاعتراف بصعوبة البحث في الترادف، وبالتالي صعوبة البحث في المعنى.

ب ـ معنى الكلمة هو استخدامها:

هنالك نظرية أخرى معاصرة في المعنى تختلف عن بعض مواقف النظرية السابقة وتتجنب بعض مواقفها الأخرى، وهي التي أعلنها فتجنشتين المتطور. اختلف عن النظرية السابقة في قول هذه أن معنى الكلمة يجب أن يكون ثابتاً محدداً، وهو يقول إن معنى الكلمة ليس له ثبات أو تحديد. ويتجنب فتجنشتين البحث في الجانب المنطقي الصارم من تصور المعنى بعد ما شاهد الطريق المسدود الذي وصل إليه مور. وفتجنشتين رائد «الفلسفة اللغوية» أو «فلسفة اللغة العادية» وقد عرضنا خصائص هذا الاتجاه في الفصل الثالث وأشرنا هناك إلى أن نظريته في طبيعة اللغة قائمة على أن «اللغة لعبة»، وقصد بذلك أن اللغة ليست حساباً منطقياً دقيقاً لكل كلمة معنى محدد ولكل جملة معنى محدد ولكل الجمل وظيفة واحدة وإنما تتعدد معاني الكلمة بتعدد استخداماتنا لها في اللغة العادية وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه، وأن بين تعدد الاستخدامات للكلمة والجملة «تشابهاً أسرياً»، وأن الكلمة مطاطة تتسع وتضيق استخداماتها حسب الظروف والحاجات وأن اللغة ليست كالرجل الصارم الذي يعرف دائماً ماذا يريد، ويفعل دائماً طبقاً لقاعدة محددة وإنما كرجل فضفاض متفائل له مناشط متعددة

---

(٩) قارن .. Encyclopedia of philosophy الجزء الأول ص ١٠٦ ـ ٧ تحت مادة القضايا التحليلية والتركيبية،

انظر أيضاً:

W. V. O. Quine, From A Logical point of View, ch. II, Harvard University Press, Cambridge Maasoc lusetts, 1961.

الجزء الخامس ص ٢٤ تحت مادة «المعنى»، الجزء السابع ص ٥٣ تحت مادة كواين، الجزء الثامن ص ٥٤ تحت مادة «الترادف».

يتلاعب بما لديه من أدوات دون صرامة أو خطة محكمة. وأبرز نقطة في نظرية فتجنشتين في المعنى هي هتافه «لا تسل عن المعنى وإنما اسأل عن الاستخدام» ويقصد بذلك أن معنى الكلمة ليس غير طريقة أو طرق استخدام الناس لها في حياتهم اليومية.

وقبل أن نفصل في هذه النظرية تحسن الإشارة إلى أن فتجنشتين ينقد نظرية كان ينادي بها في طوره المبكر ويسميها «النظرية الإسمية في المعنى naming theory of meaning.......» ويربطها ببعض الفلاسفة مثل أوغسطين وهوبز، لكن يمكننا القول إن أفلاطون أول من صاغ هذه النظرية الإسمية في المعنى وتعتبر محاورة كراتيلوس هي ما اهتم فيها أفلاطون بوجه خاص بمشكلات اللغة[10]. ويوجزها أولاً فيما يلي. يجب أن تتألف اللغة الصحيحة من أسماء كي تكون دقيقة محددة. حين تسمي شيئاً نتجه إليه لنراه وندرك أن هذا الشيء هو المسمّى بذلك الاسم، وكلما ارتبط الاسم بالمسمى بتكرار التسمية في جمل مختلفة نبدأ التعرّف على الأشياء. ويتضمن هذا الموقف إننا ندرك الأشياء أولاً مستقلة عن استخدام اللغة ثم بعد ذلك نربط كلا منها باسم. وقبل أن يتعلم الطفل كلمة «مقعد» مثلاً فإنه يرى المقعد فعلاً ثم يعطيه اسماً ولذلك لا تؤثر اللغة على خبراتنا عند هذه النظرية، لكن يمكن للغة أن تؤثر في قدرتنا على توصيل المعلومات للآخرين. فالكلمات تسمّى أشياء. تقول هذه النظرية ثانياً أن لكل كلمة معنى واحداً محدداً ثابتاً ويظل هذا المعنى مرتبطاً بالكلمة، وحين لا يكون محدداً نقول إن المعنى غامض يلزم تحديده. تقول النظرية أخيراً إن القضايا التي تؤلفها تصوّر الواقع تصويراً دقيقاً على أساس أن الوظيفة الوحيدة للغة هي تقرير وقائع أو وصف خبرات فعلية، ويصور كل جزء من الجملة جزءاً مقابلاً لما بالعالم من أشياء ووقائع، وبهذا المعنى تكتسب الجملة معناها وصدقها[11].

---

(١٠) أنظر: Borgmann, The Philosophy of Language, P. 19, Martinus Nijhoff the Hague 1974.

(١١) أنظر: Wittgenstein, Philosophical Investigations, Pt. I S. 1.

ويمكن القول إن النظرية الإسمية في المعنى وتعني أن معنى التعبير هو شيء مفرد أو صنف من الأشياء أو حادثة ما، «محمد» معناها الشخصي المسمى بذلك الاسم، «إنسان» معناه صنف الناس، «اكتشاف كولمبس لأمريكا» معناها الحادثة التاريخية عام ١٤٩٢، «ولادة» معناها صنف الحوادث التي تنطوي على ظهور كائنات حيّة جديدة. ولهذه النظرية عيوب منها أن التعبيرات المتعددة التي تشير إلى شيء واحد تتساوى في المعنى لكن ليست هذه التعبيرات مترادفة إذن النظرية خاطئة، ولقد بين فريجة - كما سنيشير في فقرة تالية - أن هنالك تمييزاً بين معنى الاسم وإشارته، وسوف يدعم فتجنشتين ذلك بموقف آخر هو التمييز بين معنى الاسم وحامله[١٢].

نوجز الآن انتقادات فتجنشتين لهذه النظرية وهذه الانتقادات ذاتها جزء من نظريته الجديدة في المعنى. نعم لا يعترض على القول إن اللغة تسمى أشياء في حدود ضيقة مثل استخدامنا لكلمات مثل مقعد ومنضدة وخبز وأسماء الأعلام، ولا ننكر إننا نتعلم معاني بعض الكلمات حين نشير بالكلمات إلى أشياء بعينها، لكن ليست كل الكلمات تؤدي هذه الوظيفة، وأننا لا نتعلم دائماً معاني الكلمات بالإشارة، أنظر مثلاً إلى كلمات مثل لا، هذا، هنا، فعل الكينونة أو الرابطة المنطقية فهذه وأمثالها ليست أسماء لأيّ شيء[١٣]. أضف إلى ذلك أن اللغة لا تسمى أشياء فقط بل ليست وظيفتها الوحيدة هي تقرير وقائع وإنما للغة وظائف أخرى لا حصر لها كما سبق القول في الفصل الثالث..

يقول فتجنشتين ثانياً إن هذه النظرية تخلط بين معنى الاسم وحامله معنى الاسم ليس مسماه، وإنما تسمي هذا المسمى حامل الاسم، أما معنى الاسم فشيء مختلف، إنه مجموعة استخدامات الاسم في اللغة. للاسم معنى

---

(١٢) أنظر:

Katz, Linguistic Philosophy. P. 86, Allen and Unwin London 1972.

(١٣) Philosophical Investigations, pt I, S. 3

حتى حين يغيب مسماه (أو حامله)، بل للاسم معنى حتى بعد موت صاحبه، وإلا لما استطعت أن أقول إن فلاناً قد مات ويكون لعبارتي معنى لدى السامع[١٤].

نلاحظ ثالثاً أن فتجنشتين حين يتحدث عن الاسم في النظرية الإسمية للمعنى لا يعني فقط اسم العلم ولا ما تدل عليه الأسماء العامة مثل كلمات مقعد وخبز وبرتقالة الخ. وإنما يعني به أساساً ما قصد إليه في نظريته في الذرية المنطقية، وهو أن قضايا اللغة العادية قضايا مركبة، ولكي نتكلم لغة صحيحة دقيقة يلزم أن نحلل هذه القضايا إلى ما هو أبسط منها، حتى نصل إلى أسماء تشير إلى أبسط ما يمكن العثور عليه، وبذا تتألف ما سُمّي القضية الذرية، وهي عبارة عن أسماء للكائنات البسيطة التي تقف عندها عملية التحليل. أن هذا التصور للاسم كاسم لشيء بسيط لا يمكن إدراكه هو ما يهاجمه فتجنشتين الآن إذ يقول إنه لا توجد بسائط إذا أردنا فهمها في إطار اللغة العادية (لا في إطار نظرية الذرية المنطقية المرفوضة). إننا لا نعرف المعنى الدقيق لكلمتي بسيط ومركب. هل الصورة الحسّية البصرية للشجرة مركبة على أساس أني رأيت جذراً وجذعاً وفروعاً؟ ولنا أن نسأل ما الأجزاء البسيطة لصورة الشجرة؟ ليست الفروع هي الأجزاء الأكثر بساطة، وليس لدينا معيار نقيس به البسيط. هل لون اللوحة المربعة التي نلعب عليها الشطرنج بسيطة أم مركبة من أبيض وأحمر ومربعات، وهل الأبيض بسيط أم يتألف من ألوان الطيف؟ يجب استبعاد كل هذه الأسئلة. لم يعد تحليل القضية المركبة إلى قضايا بسيطة هو المنهج السليم عند فتجنشتين[١٥].

خلاصة انتقادات فتجنشتين على النظرية الإسمية في المعنى أن الكلمات في اللغة ليست أسماء فقط لأشياء وإنما باللغة كلمات لا تشير إلى شيء واحد بعينه وأن للكلمات وظائف أخرى كثيرة غير التسمية، حتى الكلمة التي

---

(١٤) نفس المرجع فقرات ٤٠، ٤١، ٤٣.

(١٥) نفس المرجع: فقرات ٤٧، ٦٠، ٦٣.

نعتبرها إسماً لها معنى غير ما أو من تشير إليه.

يضيف فتجنشتين إلى النقط السابقة نقطة أخرى. ولعلها النقطة الثورية الجديدة في نظريته في المعنى وهي ما يعبر عنها بالهتاف العدائي المشهور «لا تسل عن المعنى وإنما اسأل عن الاستخدام»[١٦] ونشرح مقصد فتجنشتين من هذه العبارة في النقط التالية.

أ ـ درج الفلاسفة والمناطقة على أنه لكي يكون لنا فكر واضح يجب أن يكون تعبيرنا عنه واضحاً، ولكي يتم ذلك يجب أن يكون لكل كلمة معنى واحد محدد دقيق يميزه من معاني الكلمات الأخرى، ويهاجم فتجنشتين هذه النقطة حين يقول إن الكلمة الواحدة ليس لها معنى واحد محدد دقيق، وإنما للكلمة الواحدة أكثر من معنى واحد، ونكتشف ذلك حين نترك معاني الكلمات كما يحددها الفلاسفة وتذهب إلى ملاحظة الكلمات في استخدامنا المألوف لها في لغتنا العادية. يجب أن نلحظ اللغة وهي مستخدمة فعلاً في حياتنا اليومية. فإذا لاحظنا استخدامنا العادي للغة نجد للكلمة الواحدة عدداً لا حصر له من معاني بقدر الحالات والسياقات، والظروف المختلفة التي نستخدم فيها الكلمة. مثل الكلمة الواحدة وما تؤديه من وظائف كمثل أدوات النجار ـ ليس لكل أداة استخدام واحد وإنما عدد كبير من الاستخدامات في الظروف والحاجات المختلفة.

ب ـ لكن إذا قلنا أن للكلمة الواحدة معاني مختلفة أو استخدامات مختلفة فأي هذه المعاني نأخذ على إنه المعنى النموذجي؟ يجيب فتجنشتين أن لا يوجد معنى نموذجي للكلمة الواحدة، لا معنى أفضل ولا أصدق ولا أحقّ من معنى آخر، كلها معانٍ صحيحة للكلمة. لا يريد فتجنشتين أن تكون معاني الكلمات غامضة وإنما يريد أن يؤكد أن معنى الكلمة هو

---

(١٦) نفس المرجع: فقرات ٤٣، ٣٤٠.

استخدامنا الفعلي لها بلغتنا العادية في حياتنا اليومية. لكن لا زلنا نتساءل هل لا يوجد بين الاستخدامات المختلفة للكلمة الواحدة عنصر مشترك نعتبره المعنى الدقيق ويجيب فتجنشتين بأن هذا هو ذات الشيء الذي يهاجمه، لا يوجد بين الاستخدامات المختلفة للكلمة الواحدة عنصر مشترك محدد وإنما يوجد فقط بين هذه الاستخدامات تشابهات أسرية كمثل التشابهات التي نلحظها بين أفراد الأسرة الواحدة: ليس بينهم جميعاً شيء واحد ثابت محدد مشترك وإنما عدد من الصفات والخواص متداخلة مندمجه يتوفر بعضها في بعض الأعضاء وبعضها الآخر في الأعضاء الأخرى في تداخل واندماج بحيث لا يستطيع القول أن صفة واحدة محددة يشترك فيها أفراد الأسرة جميعاً[١٧].

جـ ـ هل لا يعتبر هذا التحليل لطبيعة اللغة أن لا تعود لنا حاجة إلى مبحث تعريف الكلمات؟ يسمح فتجنشتين بالتعريف إذا اعتبرناه قاعدة لتحديد الظروف المناسبة لاستخدام الكلمة، وقواعد أي لعبة موضوع تفسير وتغيير، أي تقيم قواعد حين نحتاج إليها لتسدّ نقصاً أو لتزيل شكّاً. التعريف كاللافتة على أول الطريق ..signpost ترشدنا اللافتة إلى اتجاه السير لكن قد لا تزال تركني في شك فيما إذا كان هو الطريق الذي يحقق غايتي، ولذلك فأننا محتاج لتعليمات إضافية. كذلك تعريف الكلمة مباح على شرط ألا يعبر عن حدود محددة لها دقة مطلقة وإنما يرشدنا لاستخدام الكلمة في مختلف الظروف بحيث أن ظروف الاستخدام قد تضطرني إلى تغيير التعريفات. الدقة المطلقة في معاني الكلمات مرض فلسفي وعمل مستحيل. لا معنى يكتب له التمام والكمال وإنما يظل معنى الكلمة باباً مفتوحاً ومبحثاً لن تتم حلقاته. تبغي الدقة وإنما نفهم من الدقة المطلوبة أن تحقق لنا غرضاً معيناً. فالدقة ليست نوعاً واحداً وإنما عدة أنواع[١٨].

---

(١٧) أنظر: المرجع السابق فقرات ٦٨ ـ ٩.

(١٨) المرجع السابق فقرات ٨٧ ـ ٨.

د ـ إن ترك الفلاسفة اللغة الاصطلاحية الفنية التي يستخدمونها والغريبة على الرجل العادي وإن تركوا قواعد التعريف الواحد الدقيق المحدد الغريب على مسامع الرجل العادي للكلمة الواحدة، والتجأوا إلى معاني الكلمة كما نلحظها في الاستخدام المألوف للغة العادية، فقد تم علاج الفيلسوف ـ علاجه من المآزق الفلسفية التي وقع فيها ومن المشكلات الفلسفية التي خلقها بنفسه. يأخذ الفلاسفة كلمات مثل معرفة، وجود، شيء، أنا، عقل، حر، اسم، قضية بمعاني فنية يبغون تحديدها تحديداً دقيقاً دقة مطلقة فوقعوا في مشكلات الميتافيزيقا التقليدية، لكن إذا عادوا بهذه الكلمات إلى استخداماتها الفعلية المألوفة في اللغة العادية فإن كل مشكلاتهم تحلّ، بل ويشعرون أنه لا توجد مشكلات حقيقية وإنما ذابت المشكلات واختفت[19].

اعتراضات على نظرية فتجنشتين في المعنى:

١ ـ ليس الاستخدام معياراً صحيحاً للمعنى دائماً. قد نستخدم تعبيراً ما استخداماً صحيحاً إذا وجدنا له تطبيقاً على موقف معين يمكن وصفه، لكن هذا التطبيق ليس مقبولاً في كل الأحيان. أفرض إننا نعيش في مجتمع يؤمن بالسحر، وحينئذٍ حين نقول إن فلاناً وقع تحت سحر ما نستخدم اللغة استخداماً صحيحاً حسب نظرية فتجنشتين، لكن لا يلزم عن ذلك أن للسحر وجوداً ووظيفة. وإذن فالاستخدام ليس معياراً صحيحاً لمعنى الكلمة في اللغة ولا يريد فتجنشتين منا أن نجعل للكلمة سحراً غامضاً ولا أن نؤمن بأشياء نعتبرها خرافات أو أساطير[20].

٢ ـ هنالك كلمات لها قيمتها وأهميتها لكن يتبين لنا في مراحل التقدم العلمي أن استخدام الناس في لغتهم العادية غير دقيق، مثل كلمة

(١٩) المرجع السابق فقرات ٦٥ ـ ٧، ٧٩، ١١٦

(٢٠) أنظر:

Ayer, Philosophy and Language, in Clarity Is Not Enough, ed Lewis P. 414.

«احتمال»، «علّة»، «تزامن» الخ. لم يكن ممكناً أن نقيم العلوم التجريبية في صورتها الحاضرة الدقيقة بفهم الاحتمال كما يستخدمه الرجل العادي، وإنما بينّ العلماء والمناطقة مختلف معاني الاحتمال ـ وهي معاني غريبة عن الاستخدام العادي. ومن المعروف أن آينشتين أول من وضّح جوانب للتزامن ـ كيف نعرف أن حادثتين وقعتا في لحظة واحدة ـ وهي معانٍ لم تكن مألوفة لنا من قبل.

٣ ـ إن استخدام الناس لكلمة ما استخداماً صحيحاً يفترض أساساً أن لديهم فكرة عن معنى هذه الكلمة أو التعبير. لا نستطيع أن نقول إننا نستخدم كلمة ما أو تعبيراً ما بطريقة معينة دون أن نعرف السياق الذي يوجه العقل نحو موقف معين أو دون أن نعرف الأشياء التي قصد بالكلمة أو التعبير الإشارة إليها. فالكلمة مرتبطة دائماً بشيء أو بمعنى يمكن تطبيقه(٢١).

جـ ـ نظرية المعنى والإشارة:

تناولنا في الفقرات السابقة نظريتين في المعنى هما نظريتا موروفتجنشتين المتطورة، وقد أخذنا تصور المعنى مأخذ الجدّ والصرامة على اختلاف في درجة الجدّية والصرامة. وقد توصلت النظرية الأولى إلى الصعوبة الشديدة في وضع معيار للمعنى أو الشروط الضرورية والكافية لكي يكون للكلمة أو التعبير أو القضية معنى، وذهبت إلى أن المعيار يصبح في نهاية المطاف بحثاً عن تكافؤ منطقي من الكلمة المراد معرفة معناها ومعناها، ثم جاء التكافؤ المنطقي لا يحقق الهوية بين ما يراد معرفة معناه ومعناه، ثم حاولت تفسير التكافؤ بالبحث عن ترادف، لكن سرعان ما أحس مور بوقوع في الدور: هل يعتمد المعنى على الإتيان بالترادف أم أن الترادف يعتمد على سبق علم بالمعنى. وجاءت النظرية الثانية لتقتحم المشكلة من زاوية أخرى لعلها تصيب نجاحاً ـ

(٢١) Findlay, Use, Usage and Meaning, op. cit. pp. 431 - 2.

هي زاوية النظرة إلى الطبيعة الفضفاضة المرنة للغة ومن ثم فلا طمع في بلوغ المعنى المحدد الثابت للكلمة أو التعبير وأصبح المعنى محصوراً في جملة استخدامات الكلمة في لغتنا الجارية، لكن لا يمكن حصر الاستخدامات المتعددة للكلمة وترك المعنى تائهاً وسط الاستخدامات، وذلك قريب من إعلان صعوبة البحث عن معايير المعنى الصحيح. نأتي الآن إلى نظرية ثالثة في المعنى هي نظرية فريجة. والواقع أن ليس لفريجه نظرية في المعنى بالمعنى الدقيق أي اقتحام صلب المشكلة ووضع معايير للمعنى، ذلك لأنه أخذ فكرة المعنى على إنها ليست محتاجة لتوضيح وإنما يجب أن نصادر على وضوح فكرة المعنى لكل من يفهم اللغة ويألفها ويستخدمها. ويقول أيضاً إننا نفترض أن لأي تعبير معنى إذا كان له تركيب نحوي سليم. وإذن لم يبحث فريجه في معنى المعنى وإنما سلّم به تسليماً منذ البدء. ولعله توصل سريعاً إلى ما توصل إليه فلاسفة آخرون من بعده بعد طول عناء واستغراق بحث عشرات السنين قبل أن يصلوا إلى أن البحث في معيار المعنى بحث عابث. وعلى الرغم من أن فريجه لم يكتب في نظرية المعنى بالمعنى الصارم فإنه اهتم بموضوع المعنى وأعطانا تحليلات منطقية بالغة الفائدة في هذا الموضوع. وقد كتب هذه التحليلات في مقال معروف نشره عام ١٨٩٢ بالألمانية عنوانه المعنى والإشارة Sense and Reference......، وللمقال ترجمتان إلى الانجليزية[٢٢]. وفيما يلي تلخيص المقال.

لا بأس من الإشارة منذ البداية إلى الدافع الذي دفع فريجه إلى هذا

---

(٢٢) قام بالترجمة الأولى هربرت فيجل ...... H. Feigl بعنوان ...Sense and Nominatum وضمّها في كتاب

Readings in philosophical Analysis. ed. by Feigland W. Sellars, Appleton, century - crofts. Inc. New - York, 1949.

وقام بالترجمة الثانية ماكس بلاك ..Black وبيتر جيتش ..Geach بعنوان: Sense and Reference ضمن كتاب

Translations from the philosophical works of frege Oxford 1960.

وفي إشارتنا هنا إلى المقال نشير إلى الترجمة الأولى.

البحث. كان مشغولاً بمبدأ الهوية في المنطق لأنه أحد القوانين الثلاثة الأساسية للتفكير الإنساني عند أرسطو، (الثاني هو مبدأ عدم التناقض والثالث هو مبدأ الثالث المرفوع). وكان يدرك - وهو يقيم المنطق الرمزي الحديث - أن مبدأ الهوية أساس كل استدلال صوري. وقد أعلن أنه مبدأ يستعصي على كل تفكير ويثير أسئلة من الصعب الإجابة عليها. هل الهوية علاقة بين أشياء أم بين ألفاظ؟ ويعبر عنه بالصيغة أ = أ وهذه صادقة قبلياً ولا يعتمد صدقه على أي تجربة أو وقائع. لكن إذا قلت أ = ب، وقصدت بهذه الصيغة أن أسأل مثلاً هل الشمس التي تشرق كل صباح هي هي ذات الشمس فإن الجواب هو أن هذه الهوية واقعة فلكية وإذن لا تساوي الصيغة أ = أ. توصل فريجه إذن إلى أن علاقة الهوية علاقة بين ألفاظ، لا بين أشياء[٢٣].

ويعتمد فريجه في بحثه على افتراض أساسي هو أنه يجب أن يكون لكل كلمة أو تعبير معنى محدد دقيق في اللغة الدقيقة - ويقصد اللغة الكاملة من الناحية المنطقية - وهو يدعو إلى محاولة إقامة هذه اللغة، لكنه يقول إن اللغات الطبيعية أو العادية التي نتكلمها لا تحقق هذه الدقة، يكفينا إذن في هذه اللغات أن يكون للكلمة الواحدة معنى واحد في سياق واحد[٢٤]. ويدعو فريجه هنا إلى محاولة إقامة اللغة المثالية التي سيتحمس لها رسّل وفتجنشتين في أول أمرهما ثم يجدان هذه اللغة مستحيلة من بعده، وموقف فريجه هنا معارض تماماً لموقف فتجنشتين المتأخر، وسوف يلتقي مور في موقفه بموقف فريجه مع فارق واحد هو أن مور لا يدعو إلى لغة مثالية وإنما إلى تحسين اللغة العادية كي يكون لها مبلغ من الدقة.

ويبدأ فريجه بتمييز حاسم في اسم العلم المألوف بين معناه من جهة وإشارته أو مسماه من جهة أخرى، ثم يعمم هذا التمييز لينطبق على أي عبارة وأي قضية ليقول أن لها معنى مختلفاً عما تشير إليه. يميز أولاً بين معنى

(٢٣) الترجمة الأولى ص ٨٥.

(٢٤) المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٦.

اسم العلم المألوف وإشارته. فالاسم «أرسطو» مثلاً يشير إلى شخص معين هو مسماه، لكن هذا الاسم معنى يتميز من مسماه، لأننا قد نستخدم عبارة وصفية محددة لا تنطبق إلا على هذا الشخص وحده مثل تلميذ أفلاطون أو معلم الاسكندر الأكبر أو رئيس المدرسة المشائية ونحو ذلك. بحيث لو كوّنا جملاً مثل أرسطو ولد في ستاجيرا، تلميذ أفلاطون ولد في ستاجيرا... الخ فإننا نحصل على قضية مختلفة المعنى رغم أنها جميعاً تشير إلى شخص واحد بعينه دون سواه. ومثال آخر يضربه فريجه: عبارة «النجم الصباحي» و«النجم المسائي» عبارتان معناهما مختلف لكنهما يشيران إلى شيء واحد هو كوكب الزهرة، فقد لوحظ بالتجربة أن الزهرة يظهر أحياناً في الصباح قبل شروق الشمس في الشرق كنقطة مشرقة في السماء ويظهر أحياناً أخرى في المساء بعد غروب الشمس. فإذا قلنا «النجم الصباحي يأخذ ضوءه من الشمس» و«النجم المسائي يأخذ ضوءه من الشمس فإن القضيتين تشيران إلى كوكب واحد أو مسمى واحد، لكن معنى القضيتين مختلفتان بحيث أن من يجهل هذه الواقعة الفلكية يحكم على إحدى هاتين القضيتين بالصدق وعلى الأخرى بالكذب. يعقب فريجه على ذلك بقوله إذا كان لدينا عبارة وصفية محددة لا تنطبق إلا على مسمى واحد فيمكننا اعتبار هذه العبارة الوصفية المحددة «اسم علم مركب» مثل «معلم الاسكندر الأكبر» أو «من انتصر في موقعة حطين» وما إلى ذلك وبذلك فلا اختلاف يذكر بين هذه العبارات وأسماء الأعلام المألوفة. لكن فريجه يردف قائلاً إنه يمكننا اعتبار اسم العلم المركب بديلاً باسم العلم المألوف في لغتنا الجارية فقط ويحذّرنا من السماح بذلك في لغة منطقية دقيقة، ولم يبين فريجه سبب هذا التحذير[٢٥]. نلاحظ أن رسل أبان بوضوح شديد ذلك السبب بأن ميز تمييزاً حاسماً بين اسم العلم والعبارة الإسمية أو الوصفية المحددة التي لا تنطبق إلا على مسمى هذا الاسم، وذلك في النظرية الوصفية وقد عرضنا هذه النظرية من قبل[٢٦]. نلاحظ أيضاً أن

(٢٥) المرجع السابق ص ٨٥.

(٢٦) أنظر الفصل الأول.

تمييز فريجه بين معنى اسم العلم وإشارته هو هجوم على نظرية جون ستوارت مل الذي تجاهل هذا التمييز وجعل كل معنى اسم العلم هو إشارته إلى مسماه. نلاحظ أخيراً أن فتجنشتين المتطور زاد هذا التمييز وضوحاً حين ميز بين معنى اسم العلم وحامله ....bearer. أنكر أن معنى الاسم هو مسماه، ورأى أن مسمى الاسم هو حامله، وهذا يختلف عن معناه. ولو كان كل معنى الاسم هو الإشارة إلى حامله لما أمكنني أن أتحدث عن شخص ما في غيابه، وأصبح من المستحيل أن أتحدث عن شخص ما بعد موته[٢٧].

لأسماء الأعلام المألوفة معنى وإشارة كما قلنا، لكن هنالك أسماء أعلام لها معنى وليس لها إشارة، كما أن هنالك تعبيرات ليس لها إشارة إلى شيء معين لكن لا زال لها معنى. أما الأسماء التي لها معنى دون إشارة فهي أسماء الأعلام الخرافية مثل «رع»، إيزيس، أوزيريس، زيوس، أوديسيوس الخ فمثلاً: «أوديسيوس» اسم له معنى وهو ذلك الإنسان الذي قام بالبطولات التي ترويها الأساطير اليونانية القديمة في إلياذة هومر، لكن ليست له إشارة أي مسمى. والجملة «أوديسيوس قذف به في أثاكا بينما هو نائم لها معنى يمكن فهمها لكن لا تشير إلى شخص معين ولا إلى واقعة معينة ولذلك فهذه الجملة لا يمكن وصفها بصدق أو بكذب.

ويضرب فريجه مثلاً آخر خذ العبارة «أبعد الأجرام السماوية مسافة عن الأرض» لها معنى لكن نشك في أن لها إشارة أو تدل على نجم معين مما نعرفه[٢٨]. ويميز فريجه في هذا السياق بين معنى الكلمة والصورة الحسّية ...image التي تنشأ عن إدراك حسّي سابق لشيء ما أو توهم هذا الإدراك. تنشأ الصورة الحسّية عن تذكر انطباعات حسّية معينة وتختلط بإحساسات ومشاعر وتختلف الصورة الحسّية لشيء واحد بعينه من شخص لآخر، ومن ثم فهي ذاتية. أما المعنى فله موضوعيته واستقلاله وثباته. ويقترن هذا

(٢٧) Wittgenstein, philosophical Investigations, pt I, S. 41

(٢٨) Frege, sense and Nominatum, pp. 86, 90.

التصور للمعنى عند فريجه بموقف أعمّ يدافع عنه وهو أن المعاني تؤلف عالماً مستقلاً لا نخلقه وإنما نكتشفه. يميز فريجه بين عوالم ثلاثة: العالم المادي الخارجي المستقل عن إدراكنا له، والعالم الذاتي يتألف من أفكاري وتصوراتي ووجداناتي وسائر حياتي العقلية والنفسية، وعالم المعاني. ويتقرب هذا الموقف من موقف أفلاطون في عالم المثل. ويحوي عالم المعاني عند فريجه معاني الكلمات، والعبارات والقضايا الصادقة والكاذبة بل والمعاني المتناقضة والمستحيلة أيضاً. إن قلت المربع المستدير غير موجود أو المربع المستدير عبارة متناقضة فإن فريجه يقول ما دام المربع المستدير موضوع تفكير ثم أحكم بأن لا وجود له في الواقع فإنه لا بدّ وأن هنالك شيئاً في عالم الفكر اسمه المربع الدائري ثم أحكم بعدم وجوده أو استحالة وجوده[٢٩] في الواقع. وقد هاجم رسّل هذه النقطة عن عالم المعاني المستقل في فكر فريجه وحاول التخلص منها في نظريته الوصفية التي سبقت الإشارة إليها، وذلك بتحليل منطقي للعبارات التي يظن خطأ أنها أسماء أعلام مركبة وهي في الواقع عبارات وصفية ليس من الضروري أن يكون لها مسمى واقعي.

ينتقل فريجه بعد ذلك إلى التمييز بين المعنى والإشارة في الجمل الأخبارية. خذ الجمل الخبرية التي لها معنى، ويتساءل فريجه هل تشير الجملة ككل إلى شيء معين أم لا. ويقدم ثلاثة أنواع من هذه الجمل. هنالك أولاً جمل خبرية مختلفة في المعنى وتدل على هوية الإشارة مثل قولنا أرسطو ولد في ستاجيرا ومعلم الاسكندر الأكبر ولد في ستاجيرا، هذه جمل لها معانٍ ومعنى أحداهما مختلف عن معنى الأخرى لكن كلا منها تشير إلى شخص واحد أو مسمى واحد، وهنا نقول إن الجملة تشير إلى قيمة صدق. وقصد فريجه بقيمة الصدق الظروف التي تجعل القضية إما صادقة أو كاذبة. هنالك ثانياً جمل خبرية لها معنى لكنها لا تشير إلى شيء ومن ثم لا توصف بصدق أو بكذب

---

(٢٩)

Frege. The Thought: A logical Inquiry, trans - into English by Anthony Quinton, Mind Vol 65, 1956, pp. 19 - 29.

مثل الجمل التي يدخل فيها أسماء أعلام خرافية. هنالك ثالثاً جمل خبرية مركبة تحتوي على جملة رئيسية وجملة تابعة مثل أي جملة تبدأ بالأفعال قال إن... أو اقتنع أن...، استنتج أن... اعتقد أن... الخ في أمثال هذه الجمل نجد أحياناً أن الجملة التابعة لا تشير إلى شيء معين وإنما تدل على معنى. حين أقول «أعتقد كوبرنيق أن المدارات الكوكبية دائرية» فإن الجملة التابعة هنا وهي «المدارات الكوكبية دائرية» تدل على معنى ولا تشير إلى شيء. وهذا المعنى خطأ، ولا يمنع هذا من أن تكون الجملة المركبة ككل صادقة لأنها تعبر عن واقعة معينة وهي موقف كوبرنيق. لكن هنالك أخيراً جملاً مركبة نجد الجملة التابعة فيها لا تدل على معنى معين وإنما تشير إلى شيء معين، كما لو كانت اسماً يشير إلى مسمى مثلما أقول «من اكتشف المدار البيضاوي للكواكب مات تعساً». معنى الجملة التابعة هنا «من اكتشف... للكواكب» ليس معنى تاماً ورغم ذلك نعتبرها اسماً لأنها تشير إلى شخص معين هو كبلر[٣٠].

هذه تحليلات منطقية دقيقة يقدمها فريجه نتيجة عكوفه على بعض العبارات اللغوية مثل اسم العلم المألوف والتمييز بين معناه ومسماه، العبارات الإسمية والوصفية المحددة التي لا تنطبق إلا على مسمى واحد فقط، وتصنيفه لنماذج مختلفة من الجمل الخبرية، فمنها ما لها معنى وتشير إلى مسمى واحد (معلم الاسكندر ولد في ستاجيرا)، ومنها ما لها معنى ولا تشير (رع يتحكم في مصائر العباد)، وهنالك جمل خبرية مركبة من جملة رئيسية وجملة تابعة بحيث تدل الجملة التابعة على معنى لكنها لا تشير إلى شيء في الواقع (اعتقد كوبرنيق أن مدارات الكواكب دائرية)، وأحياناً تدل الجملة التابعة على مسمى ولا تدل على معنى معين (من اكتشف المدارات البيضاوية مات تعساً).

ولنا تعقيب على ثلاث نقط فقط. الأولى أن فريجه أخطأ في اعتبار

(٣٠) Frege, Sense and Nominatum, pp. 92 - 95.

العبارة الوصفية المحددة كما لو كانت اسم علم مركب، وقد وضح رسّل أن هنالك تمييزاً أساسياً بين اسم العلم والعبارة الوصفية الفريدة التي لا تنطبق إلا على مسماه. النقطة الثانية أنه أخطأ في الحديث عن جملة ما تشير إلى شيء معين، لأن الجملة ليست اسم علم لكي تشير إلى مسمى لكن الجملة تدل على واقعة، والفرق بين الشيء الفردي والواقعة الجزئية هو الفرق مثلاً بين سقراط، وشرب سقراط السمّ.

النقطة الثالثة هي الحيرة التي تصيبنا من قول فريجه مرة أنه يدعو إلى الاعتقاد بعالم المعاني مستقلاً عنا وعلينا اكتشافه، وقوله إن المعاني ليست محتاجة للبحث عن المعيار الذي بفضله نستطيع تحديد معنى كلمة ما وإنما يجب أن نصادر على أن فكرة المعنى فكرة معروفة لكل من يتكلم اللغة، وأن تحديد معيار المعنى مشروع مستحيل. فهل يتفق القولان؟ قد نقول إن فريجه صادر على إدراكنا المباشر لمعنى المعنى بعد ما أحسّ أن افتراض عالم المعاني المستقل أنه افتراض غامض ويائس معاً ـ غامض لأننا لا نعرف كيف نكتشفه، ويائس لأن ما نصادر عليه ولا نستطيع البحث فيه نضعه في عالم آخر بعيد عنا وكأنه لغز. وقد تقول إن الموقفين متسقان على أساس أن ما أصادر عليه إنما هو شيء بديهي استقبله بطريق غريب غير مفهوم من عالم آخر. هل وصل فريجه إلى مثل هذا الموقف الأفلاطوني؟ توجد عبارات لفريجه توحي بذلك. حين يقول مثلاً إن القضية الصادقة تشير إلى مسمى هو الصادق ..... the True، وإن القضية الكاذبة تشير إلى الكاذب The False.....، وكأنه يتحدث عن مثل الصادق والكاذب[٣١]. وهنالك اقتراح ثالث لتفسير موقف فريجه المحيّر وهو أن ما دعاه إلى الحديث عن افتراض العالم الثالث هو بحثه عن تفسير الصدق واليقين في قضايا الرياضيات والمنطق، وأن هذا اليقين يجب أن يصدر عن شيء مستقل عن الإنسان وهو

---

(٣١) انظر:
Black and Geach (editors). Translations From the philosophical Works of frege. P. 63.

عالم المعاني. لكنا اقترحنا حلاً آخر لتفسير هذا اليقين: ترد التصورات الأساسية في قضايا الرياضيات إلى التصورات الأساسية للمنطق، وهذه تتمثل في قانوني عدم التناقض والثالث المرفوع، ويردّ هذان القانونان إلى مجموعة من تصورات أساسية كالسلب والربط والفصل والتضمن والهوية والضرورة والاستحالة، هي جزء من تركيب العقل الإنساني أدركها بداهة دون اكتساب من معلّم[٣٢].

د ـ معنى القضية هو تحقيق صدقها:

نأتي الآن إلى نظرية في المعنى اهتم أصحابها بوضع معيار معين لمعاني الكلمات والقضايا بوجه عام، والقضايا التجريبية وصيغ القوانين العلمية بوجه خاص. وقد لاقت هذه النظرية إقبالاً وإعجاباً أول الأمر، ما لبث أن تعرضت للنقد من أصحابها أنفسهم، ينقد بعضهم بعضاً ويختلفون على صياغة المعيار، فيضطرهم هذا إلى تعديل الصياغة وتطوير هذا التعديل، قبل أن تهب على النظرية رياح الهجوم من خارج ـ أصحاب هذه النظرية هم أصحاب حركة «الوضعية المنطقية ....Logical Positivism. ولا بأس من إشارة خاطفة إلى سمات هذه الحركة فذلك يلقي ضوءاً على نظريتهم في المعنى.

أهم نظريات الوضعية المنطقية:

بدأت هذه الحركة بما سميت «دائرة فينا» وضمّت جماعة من الفلاسفة والمناطقة وعلماء الطبيعة والرياضة، جمعهم اتجاه تجريبي معين كما تتلمذوا على كتب رسل المنطقية وأحسّوا أن لهم رسالة معينة يودون تأديتها، وتأسست الدائرة عام ١٩٢٢ وكان شليك ....Schlick (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) رائدها، والتف حوله عدد من زملائه مثل نيرات ....Neurath وكارنب ...Carnap وفيجل ...Feigl وهمبل ....Hempel وفايزمان ....Waismann وآخرين.

---

(٣٢) أنظر الفصل السابق ص

وبعد عدة سنين أطلقوا اسم «الوضعية المنطقية» على حركتهم. وأهم نظرياتهم:

أ ـ نظرية إمكان التحقيق في المعنى.

ب ـ رفض الميتافيزيقا.

جـ ـ تصور اللغة على أنها حساب.

د ـ وحدة العلوم.

هـ ـ الفلسفة المشروعة هي التحليل المنطقي لقضايا العلوم التجريبية. ونذكر فيما يلي كلمة عن هذه النظريات ما عدا الأولى فهي موضوع بحثنا بالتفصيل. هاجم الوضعيون المناطقة الميتافيزيقا هجوماً لاذعاً بسلاح بسيط هو أن القضايا التي لها معنى نوعان هما: قضايا الرياضيات البحتة والمنطق في جانب والقضايا التجريبية العامة وصيغ القوانين العلمية في جانب آخر، وما عدا هذين النوعين فقضايا لا معنى لها.

قضايا النوع الأول قضايا قبلية لا يتوقف صدقها على تحقيق تجريبي وإنما على استخدام صحيح لألفاظ اللغة، وكما أن صدقها لا يعتمد على خبرة فإن تلك الخبرة لا تكذبها لسبب بسيط وهو أن ليس لها محتوى تجريبي. أما القضايا التجريبية فيعتمد صدقها على الخبرة والتحقيق التجريبي. وما عدا هذين النوعين من القضايا فلا معنى له. خذ قضايا ميتافيزيقية مثل الوجود روحي في طبيعته، خلق الله العالم لتحقيق غرض معين، المناضد جواهر أو أن المناضد ليست جواهر، يوجد تفاعل عليّ متبادل بين الجسم والنفس الإنسانية أو أنه توجد بينهما موازاة نفسية جسمية الخ هذه قضايا لا يمكن تحقيقها ما دامت التوقعات التجريبية لكل منها ولسلبها توقعات واحدة، وكل ما نستطيع فعله أن نقدّم تفسيرات لفظية لهذه القضايا فنقع في إحساس خادع بفهمنا لها، لكنها قضايا لا معنى لها. ولعل موقف الوضعيين في هذا الموقف يذكرنا بالعبارة المشهورة التي قالها هيوم: «إذا أخذنا كتاباً في اللاهوت أو الميتافيزيقا المدرسية مثلاً، هيا نسأل: هل يشتمل على برهان مجرد يتناول الكم

أو العدد؟ لا. هل يشتمل على أي برهنة تجريبية لأمور الواقع والوجود المحسوس؟ لا. ألقه إذن في النار لأنه لا يحوي شيئاً غير السفسطة والخداع»[٣٣]. نلاحظ أن هيوم رغم ذلك نادى بنظريات ميتافيزيقية مثل نظريته في وجود العالم المحسوس وفي طبيعة العقل أو النفس ووحدتها.

أما تصور الوضعيين المناطقة للغة على إنها حساب ..Calculus فإنهم يقصدون البحث عن مجموعة من القضايا البسيطة في صورتها ومضمونها يمكن أن نقيم منها كل القضايا الأخرى المركبة التي تؤلف علماً ما، أو أن تلك القضايا المركبة يمكن ردها إلى تصورات أساسية وقضايا لا يوجد أبسط منها فالفروض والنظريات والقوانين يمكن ردها إلى قضايا تعبر عن ملاحظات، ويمكن تحليل التصورات العلمية إلى ما هو أبسط منها. وإذا كانت الوضعية تهتم بتحليل منطقي لقضايا العلوم الطبيعية فقد أصبحت الفلسفة عندهم فرعاً من المنطق[٣٤].

أما نظرية وحدة العلوم فالمقصود بها أن علماء كل علم مشغولون بتخصصهم دون غيره ولذلك فلا رابطة بين العلماء في مختلف فروع العلم، لكن يجب أن تترابط العلوم وتلتقي وأن تتسق القوانين في علم ما مع قوانين علم آخر. وليس هذا الربط من شأن العلماء وإنما من شأن فلاسفة العلم. ولقد أراد الوضعيون أن تتم هذه الرابطة برد التصورات والقوانين الأساسية في علم ما إلى علم آخر يستوعب هذه التصورات والقوانين. ولقد رأى الوضعيون أن من الممكن رد التصورات الأساسية في علم الكيمياء إلى علم الطبيعة ورد علوم الأحياء إلى الكيمياء ويحاولون رد علوم النفس والاجتماع إلى علم الأحياء، وحينئذ يمكننا تفسير كل ظواهر العالم الطبيعي والإنسان بقوانين علم الطبيعة، ومن ثم يمكن رد كل قضية عن الحالات الشعورية في

(٣٣) أنظر: Hume, An Inquiry Concerning Human Understanding, S., XII....

(٣٤) أنظر: Urmson, Philosophical Analysis, p. 117.

الإنسان إلى مجموعة قضايا عن حالات فيزيائية. ويعتبر كارنب رائد هذا الاتجاه ويسميه «الرد الفيزيائي»[٣٥] Physicalism.

ويتضح من النظريات السابقة معنى قول الوضعيين إن الموضوع الأساسي للفلسفة هو التحليل المنطقي لقضايا العلوم التجريبية. القضايا إما قبلية تحليلية وهي قضايا الرياضيات البحتة والمنطق، وإما تركيبية وهي قضايا العلوم التجريبية. القضايا الأولى صادقة قبلياً بفضل استخدام صحيح للألفاظ أو الرموز، والقضايا الثانية صادقة أو كاذبة على أساس اتساقها أو تنافرها مع الواقع التجريبي، ولا يدخل هذا النوعان من القضايا في مجال الفلسفة. إن كان مجال الفلسفة قضايا الميتافيزيقا فلا معنى لها لأنها ليست قضايا قبلية وليست قضايا تركيبية بالمعنى السابق وإذن ليس عمل الفلسفة إقامة قضايا ميتافيزيقية تدّعي أنها تعطينا معلومات عن العالم وإنما تحليل منطقي للتصورات والقضايا العلمية. وهذا درس أخذه الوضعيون من فتجنشتين المبكر حين رأى أن الفلسفة ليست إلا توضيحاً لقضايا العلم الطبيعي[٣٦].

نظرية المعنى عند الوضعيين:

ننتقل الآن إلى عرض نظرية الوضعيين المناطقة في المعنى. وهنا نجد صعوبة لأن هؤلاء الفلاسفة لم يجمعوا على صياغة واحدة لنظريتهم وإنما تتعدد الصيغ بتعدد أفراد الجماعة، ولذلك نجد بعضهم ينقد البعض الآخر. نلاحظ أيضاً أن هذه الانتقادات والاختلافات كانت تجبرهم جميعاً على أن يعيد كل منهم صياغة موقفه فيزداد العرض صعوبة. ولذلك سنقدم أولاً كلمة عامة عن النظرية بالإجمال ثم نحاول عرض النظرية في نشأتها وتطورها.

---

(٣٥) انظر:
Ayer, philosophy As Elucidating Concepts, in the Nature of philosophical Inquiry, pp. 114 - 115 ed. Bobik, London. 1970.

(٣٦) انظر: Wittgenshtein. Tractatus, 4.1. 4.6. 6.53.

تسمى نظرية المعنى عند الوضعيين نظرية «إمكان التحقيق التجريبي» Verifiability وتقول إن «معنى قضية ما هو طريقة تحقيقها». والمقصود هنا بالقضايا القضايا التركيبية أو التجريبية وليست قضايا الرياضيات البحتة والمنطق. وتكون القضية التجريبية ذات معنى إذا أمكن إخضاعها لتحقيق تجريبي فتصبح صادقة أو كاذبة. ويتحدد معنى القضية تحديداً تاماً بالخبرات التي تحقق صدقها أو كذبها، ووسيلة ذلك أن تكون هذه القضية موضوع تحقيق تجريبي مباشر أو نستنبط منها ما يلزم عنها من قضايا تخضع للتحقيق التجريبي المباشر. هذه هي صياغة النظرية حين نشأت وتسمى مبدأ إمكان التحقيق «بالمعنى القوي». ثم تناول أفراد الجماعة هذه الصياغة بالتحليل والنقد فتبين لهم جميعاً فيما بعد أن هذا التحقيق بالمعنى القوي لا يصمد أمام النقد فجاءت صياغة إمكان التحقيق «بالمعنى الضعيف» وتعني أنه لا يمكن تحقيق قضية ما تحقيقاً تاماً محدداً وإنما يمكن فقط تدعيمها فنستبدل بالتحقيق «التدعيم» ....Confirmation أي يكفي لتحديد معنى قضية ما أن يكون من الممكن أن ترتبط بمجموعة قضايا تؤيدها وتدعمها بدرجة ما. وذلك بأن تكون على درجة عالية من احتمال صدقها.

بعد هذه الصياغة العامة لمعيار المعنى عند الوضعيين المناطقة نبدأ في استعراض المعيار كيف بدأ وتطور.

شليك:

إن أول من قدم المعيار في صورته الأولى هو فردريك فايزمان عام ١٩٣٠ ثم تتالت صياغته عند كل فلاسفة المدرسة وأشهر صياغات المعيار في مرحلتها الأولى ما سجله مورتس شليك. نوجز موقفه فيما يلي:

قال إن «معنى قضية ما هو طريقة تحقيقها»، وقال أيضاً وهو نفس الشيء «وضع الشروط التي بفضلها تكون القضية صادقة هو ذاته الإتيان بمعنى القضية». ويسمي نظريته في معنى القضية «النظرية التجريبية في

المعنى». كيف نحدد معنى كلمة ما؟ نحدد معناها إما بالإشارة إلى شيء معين وإما بكلمات أخرى تكافئها أو ترادفها وهذا ينطبق على الكلمات التي تعتبر محمولات تجريبية مثل «أزرق» أو «مربع»، أما الكلمات الأخرى مثل الثوابت «إذا»، «الآن» الخ أو التي لا تدل مباشرة على أشياء مثل صدفة، مباشر الخ فنحدد معناها بالطريقةالتي نستخدمها في اللغة في ظروف مختلفة. وحين نقول إن معنى القضية هو طريقة تحقيقها، لا نعني التحقيق المابشر هنا والآن، وإنما نعني إمكان التحقيق أو التحقيق من حيث المبدأ، ويقول إن الإمكان نوعان تجريبي ومنطقي. والإمكان التجريبي هو ما يتسق وقوانين الطبيعة أما الإمكان المنطقي فهو ما يطابق قواعد النحو فمثلاً إذا قلنا «مات صديقي بعد غد» فإننا نقول عبارة لا معنى لها لأنها تخالف قواعد استخدامنا للكلمات. (وكان ينبغي أن يقول شليك إن الإمكان المنطقي هو ما يمكن تصور وقوعه دون أن نقع في تناقض رغم أنه لم يحدث في الواقع). وكان يقصد بإمكان التحقيق كمعيار للمعنى الإمكان المنطقي أي يأتي تركيب القضية مطابقاً لقواعد تعريف الكلمات، حين نقول «يوجد جبل ارتفاعه ٣٠٠٠ متراً في الجانب الآخر من وجه القمر» نقول قضية لها معنى ولو أنه ينقصنا الآن وسيلة تحقيقها وتظل للقضية معنى ما دام التحقيق ممكناً منطقياً (هذه القضية يجري عليها الآن تحقيق مباشر بفضل إطلاق المراكب الفضائية) لكن شليك كان يعلن أن القضايا عن تركيب الذرة وهو ما لا ندركه مباشرة قضايا لا معنى لها[٣٧]. ولكي يوضح شليك نظريته في المعنى يلجأ إلى بحث ابستمولوجي لأن فكرة التحقيق مرتبطة بإدراك حسّي راهن أو ممكن، لكن الإدراك الحسّي ينحلّ في نهاية المطاف إلى معطيات حسّية. ورأى أن المعطيات الحسّية ذاتية الطابع أي تختلف من فرد لآخر فلا يوجد شخصان لهما مدرك حسّي واحد.

---

(٣٧) أنظر: Schlick, Meaning and Verification 1936.
وأعيد نشرها في: Readingsin philosophical Analysis ed. by Feigl..
وأيضاً: Schlick, Positivism and Realism.
وأعيد نشرها في: Logical Positivism ed. Ayer.

ولكي يتجنب هذه النتيجة اقترح تمييزاً بين مضمون القضية وتركيبها: أما المضمون فذاتي وأما التركيب فالمقصود به تركيب الجملة حسب قواعد النحو وقواعد استخدام الألفاظ ونحن نشترك جميعاً في استخدامنا لغة مشتركة.

وقد اعتبر فلاسفة الوضعية الآخرون ذلك الموقف من شليك بمثابة فشله في صياغته للمعيار فاتجهوا وجهات أخرى. اتجه نيراث وكارنب وهمبل إلى صياغة جديدة أخرى[٣٨].

نيراث وكارنب المبكر وهمبل:

حين رأى أوتو نيراث (١٨٨٢ ـ ١٩٤٥) وكان الشخصية الثانية المؤثرة في دائرة فينا بعد شليك) أن شليك أوقع نفسه في مأزق ميتافيزيقية حين اشترط ربط القضية بالواقع أو بتحقيقها التجريبي كي يكون لها معنى، ابتعد عن هذا الشرط وأراد في نفس الوقت أن يظل مخلصاً للاتجاه التجريبي المتطرف فنادى بموقف جديد في صورته وإن كان قديماً في مضمونه وهو الاعتماد على ما سماه «قضايا البروتوكول» واتفق معه كارنب في هذا الموقف أول أمره. وخلاصة هذا الموقف الجديد أن ندعو إلى أن يكون معيار معنى أي قضية تجريبية هو أن ترتد إلى قضية بروتوكول ....Protocol statement وهي أبسط القضايا التجريبية وأقربها إلى التحقيق المباشر وأنها تعبر عن خبرات مباشرة ويشترط أن تحوي ضمير المتكلم ويضرب نيراث مثالاً لتوضيح قضية البروتوكول: (بروتوكول أوتو في الساعة ١٧,٣ دقيقة: في الساعة ٣ و١٦ دقيقة قال أوتو لنفسه: في الساعة ٣ و١٥ دقيقة كانت توجد منضدة أدركها أوتو). أوتو اسم شخص يتحدث عن خبرته المباشرة في وقت ما، ومعنى «بروتوكول» تسجيل دقيق لما عاناه في خبرته. يريد نيراث القول أن معيار معنى أي قضية هو ردها إلى قضية أو أكثر من قضايا البروتوكول. لكن القصد من هذا المعيار لم يكن ربط القضية بالواقع التجريبي أو الخبرة المباشرة

(٣٨) أنظر الكتاب الذي نشره أير عن الوضعية وكتب مقدمته ص ١٣ ـ ٢٦.

كي يكون لها معنى كما قصد شليك في البداية، وإنما كان القصد ربط القضية ذات المعنى باتساقها مع قضايا بروتوكول أخرى واتساقها مع سائر القضايا التي ترتبط بالقضية الأصلية أو ما يلزم عنها. فإن تعارضت قضية ما أو تنافرت مع نسق القضايا المقبولة حكمنا عليها بالكذب. وإذن فمعيار المعنى هنا هو معيار الاتساق ...consistence لا معيار مطابقة الواقع ..correspondence[٣٩].

وقد قبل كارنب (١٨٩١ ـ ١٩٧٥) صياغة نيراث للمعيار المعنى وإمكان التحقيق أول أمره، بل وضع الصياغة في صورة أكثر بساطة حين وضع أمثلة أخرى لقضايا البروتوكول وهي فرح الان ...Joy now، هنا الآن أزرق ......here, now, blue، أحمر هناك there, red. يجب أن ترتد أي قضية تجريبية أو قانون علمي في نهاية المطاف إلى قضية ملاحظة مشابهة لتلك القضايا وأن يتحقق الاتساق بين قضايا البروتوكول بعضها وبعض كما يتحقق الاتساق بين قضايا البروتوكول والقضايا المطلوب تحديد معناها[٤٠]. لكن كارنب غير موقفه وترك معيار الاتساق وفكرة قضايا البروتوكول بعد أن هاجم شليك واير فكرة البروتوكول. لكن السبب الأكثر تأثيراً لتغيير موقف كارنب هو اقتناعه بموقف تارسكي الذي علّمه أن صدق القضية لا يأتي من اتساقها مع قضايا أخرى سبق لنا قبولها، وإنما يأتي من مطابقتها للواقع، وهذا ما سماه تارسكي «النظرية السيمانطيقية للصدق». أحس كارنب أن اللغة ليست فقط قواعد بناء جمل وتركيبها وإنما دلالة على واقع وتعبير عنه في الدرجة الأولى. وفي ذلك تحول كارنب عن طوره الأول الذي كتب فيه التركيب المنطقي للغة Logical Syntax of Language إلى طوره الثاني الذي عنى فيه

---

(٣٩) أنظر: Neurath, Protocol Sentences (1932).

وقد أعيد نشر هذه المقالة في كتاب أير السابق عن الوضعية المنطقية ص ١٩٨ ـ ٢٠٥.

(٤٠) أنظر: Urmson, philosophical Analysis, PP. 125 - 126.

وأيضاً: Encyclopedia of philosophy.

الجزء الثاني ص ٣٠ في مادة «كارنب».

بالسيمانطيقا وكان ذلك ابتداء من عام ١٩٤٢ حين نشر كتاب مقدمة إلى السيمانطيقا ..... Introduction to semanties وكتاب المعنى والضرورة Meaning and Necessity............ (١٩٤٧).

أما همبل (١٩٠٥ -)فقد ظل على خط نيراث مع بعض تعديل في الصياغة تحت تأثير تارسكي وكارنب. ظل على القول إن معنى القضية التجريبية هو اتساقها ولزومها منطقياً عن مجموعة متسقة من قضايا تتحقق بملاحظات تعبر عن خبرات. ولا يلزم أن يكون هذا التحقيق ممكناً في إطار التجربة الواقعة وإنما يكفي أن يكون من الممكن منطقياً أن تلزم قضية ما عن مجموعة متسقة من قضايا أخرى وتوجد شواهد حسّية أو تجريبية على صدقها. ولا يلزم أن تكون الشواهد الحسّية على صدق القضايا المتسقة حاضرة في التجربة وإنما يكفي أن نردها إلى ملاحظات بطرق غير مباشرة، مثلما نتحدث عن المجال الكهربي أو درجة الحرارة المطلقة. وإذن يقوم معنى قضية ما في مجموعة علاقاتها المنطقية بكل القضايا الأخرى في لغة ما أو نسق ما بالإضافة إلى إمكان استنباط قضايا ملاحظة منها[٤١].

انتقادات على النظرية:

نورد فيما يلي أهم الاعتراضات على نظرية المعنى عند الوضعيين المناطقة التي هبّت عليها من الخارج:

١ - سوف نسلم أنه يمكن تطبيق معيار إمكان التحقيق على القضايا التجريبية الجزئية مثل هذا أحمر أو بعض العلماء فلاسفة، لكن كيف يمكن تحقيق القضية التجريبية العامة التي تتخذ الصورة كل أ هو ب، وبالتالي كيف يمكن تحقيق القوانين العلمية تحقيقاً تاماً بالمعنى القوى لكلمة تحقيق؟ ذلك غير ممكن لأن القضية العامة لا تكافىء مجموعة

(٤١) أنظر: K. Hempel, the Empiricist criterion of Meaning.
وأعيد نشرها في كتاب آير عن الوضعية المنطقية ص ١٠٩ - ١٢٣

قضايا جزئية محدودة العدد مرتبطة بواو العطف، وقد سبق لرسّل أن عرض لهذه المشكلة ووجدفي الإجابة عليها صعوبة كبرى، حين قال إن كل أ هو ب تقول أكثر من مجرد الوقائع الجزئية لأنها تقول أيضاً: «وهذه الجزئيات هي كل أ»، وهذه ذاتها قضية عامة ليس لدينا ما يبررها، خاصة إذا كان أ رمز لصنف غير محدود العدد. وأمام هذا النقد قال شليك موقفاً غريباً وهو أن القضية العامة ليست قضية مما يجري عليها صدق أو كذب وكذلك القوانين العلمية ليست قضايا. وإنما هي أشبه بتعليمات أو إرشادات ...... instructions لتكوين قضايا عامة، هي أشبه بقواعد توجه العالم نحو إمكان التنبؤ ببعض الحوادث. لكن لم يكن هذا الرأي موضع قبول لأن صيغة القانون العلمي تعبر عن قضية، ويدعم ذلك ما قاله بوبر من أن ما يميز القضية العلمية من القضية غير العلمية هو أن الأولى يمكن تكذيبها. تكذب القضية العامة إذا وجدنا حالة سالبة تتنافر مع هذه القضية(٤٢) وإذن لا زال إمكان تحقيق القضية العامة موضع التساؤل حسب معيار المعنى في الوضعية المنطقية.

٢ ـ قد توجد مجموعة من القضايا يتسق بعضها مع بعض ورغم ذلك يمكن أن تكون كلها كاذبة. قد يوجد برهان محكم من الناحية الصورية ورغم ذلك فمقدماته كاذبة.

٣ ـ من الممكن حسب نظرية الاتساق في الصدق أن توجد عدة انساق من القضايا كل نسق عبارة عن مجموعة من القضايا متسقة فيما بينها لكن مجموعات الاتساق قد تختلف بعضها عن بعض ويتنافر بعضها مع بعض ومن ثم لا نستطيع أن نسند الصدق المطلق لمجموعتين من القضايا تعارض أحداهما الأخرى.

---

(٤٢) انظر: Urmson, philosophical Analysis pp. 112 - 3.

٤ ـ يخون الفيلسوف الوضعي اتجاهه التجريبي إذا اعتقد أن صدق القضية محصور في إطار نسقات لغوية أو في إطار عالم اللغة وأدار ظهره لعالم الواقع، وكأن العالم الحقيقي أصبح عالم الألفاظ، وأصبح العالم الواقعي عالم وهم(٤٣).

٥ ـ خلط الوضعيون المناطقة بين معنى القضية وتحقيق صدقها أو كذبها، أو بعبارة أخرى خلطوا بين معنى القضية وصدقها. قد توجد قضية لها معنى لكنها ليست صادقة والتمييز بين المعنى والصدق تمييز ضروري وأبسط مثال على هذا التمييز هو النظر في قضية تعبر عن حادثة ماضية، يمكننا تحقيق صدقها بشهادة الغير أو سجلات التاريخ لكن معناها يقتضي الإشارة إلى حوادث في الزمن الحاضر تتسق مع ما تتحدث عنه القضية في الماضي(٤٤).

لقد أثرت هذه الانتقادات وأمثالها في الوضعيين المناطقة تأثيرات مختلفة. أما الوضعيون القائلون إن معنى القضية هو اتساقها مع قضايا أخرى تعبر عن ملاحظات ظلوا ثابتين على رأيهم دون تغيير، لكن الانتقادات التي وجهت إليهم جعلت موقفهم ضعيفاً. أما الانتقادات السابقة فقد أثرت تأثيراً إيجابياً على الوضعيين القائلين بأن معنى القضية هو منهج تحقيقها فغيروا موقفهم وطوروا صياغتهم لمعيار معاني القضايا بحيث أصبحوا يرفضون الصياغة الأولى للمعيار وهي المعيار بالمعنى القوى واتجهوا نحو صياغة المعيار «بمعنى ضعيف». يمكن القول بوجه عام إنهم رأوا فيما بعد أن من المستحيل أن نحقق صدق القضية تحقيقاً تاماً بالرجوع إلى الواقع أو معطيات الخبرة المباشرة، وإنما كل ما يمكن الوصول إليه هو تحقيق بالمعنى الضعيف بل يجب الأعراض عن استخدام كلمة تحقيق

(٤٣) أنظر: Russell, on verification, p. A. S, Vol 38, 1937.

(٤٤) أنظر: Findlay, Use, Usage and Meaning,

وقد أعيد نشرها في كتاب: Lewis (ed), Clarity is not Enough...

والتوجه إلى استخدام كلمة تدعيم ....confirmation واختلفت صياغة الفلاسفة الوضعيين لهذا الموقف الجديد.

وفيما يلي خلاصة موقف هذا الفريق وهم أير وفايزمان وكارنب المتطور.

الفرد جولز أير ....A. J. Ayer:

من أكبر الفلاسفة الانجليز المعاصرين، ولم يكن أحد الأعضاء المؤسسين لدائرة فينا أو حين سميت الدائرة بالوضعية المنطقية فيما بعد، لكنه لما سمع بهذه الحركة الفلسفية سافر إلى فيينا واتصل بفلاسفة الوضعية وتأثر بهم وتحمس لهم أول أمره بل يعتبر أول من قدّم حركة الوضعية المنطقية إلى الناطقين بالانجليزية بكتابه الأول الذائع الصيت وهو **اللغة والصدق والمنطق** ....Language, truth and Logic (١٩٣٦). وكان يدعو مثلهم إلى نظريتهم في المعنى ورفض الميتافيزيقا وأن الفلسفة توضيح أفكار وتصورات وقضايا وليست إقامة نظريات تدّعي أنها تعطينا معلومات غير تجريبية عن العالم. أما فيما يختص بإسهامه في الدفاع عن نظرية إمكان التحقيق في المعنى فقد أدرك في وقت مبكر بوجاهة الاعتراضات التي قدمت على النظرية في صياغاتها الأولى وهي أن معنى القضية هو طريقة تحقيقها، وأن معنى القضية تحدده تماماً الخبرات التي تحققها بحيث تصبح القضية صادقة تماماً إذا لزم عنها عدد من القضايا الأساسية التي تعبر عن خبرات مباشرة أو معطيات حسّية مباشرة، وهذا ما سمي، «المعنى القوي» لمعيار تحقيق القضية. أدرك أير مبكراً وجاهة الاعتراض على هذه الصيغة وكان من بين أصحاب بعض تلك الاعتراضات فقدم صياغة جديدة قال عنها إنها صياغة المعيار الوضعي «بالمعنى الضعيف». والحقيقة أن أير لم يثبت على صياغة واحدة وإنما عدلها وطورها مع الأيام تحت تأثير الانتقادات التي قدمت لصياغته الجديدة. قال أير أولاً في الطبعة الأولى من كتابه سالف الذكر إن للجملة دلالة ومعنى لدى شخص ما إذا كان يعرف كيف يحققها

أي إذا عرف الملاحظات التي تؤدي به في ظروف معينة لقبولها على إنها صادقة أو يرفضها على إنها كاذبة، أو بعبارة موجزة يكون للجملة معنى إذا أمكن تدعيمها إلى درجة ما بإشارتها إلى واقع يمكن ملاحظته، وليس هذا التدعيم تحديداً تاماً لمعنى الجملة وإنما مجرد تدعيم لها أي أن يكون لها درجة عالية من الاحتمال. وأن تلك القضايا التي تعبر عن ملاحظات هي قضايا لا تقبل المراجعة وقضايا لا أشك في صدقها لأنها تسجيل لخبرة مباشرة مثل قولي أنا أرى أحمر أو أسمع صوتاً، ومتى استخدمت ألفاظي استخداماً صحيحاً فهذه القضايا الأولية لا يمكن إلا أن تكون صادقة، وذلك لأن هنالك علاقة ضرورية بين هذه القضية وقائلها فأنا الكائن الوحيد الذي يستطيع أن يعرف إحساساته وإدراكاته[٤٥]. لكن أحسّ أير بعد ذلك أن هذه الصياغة غير دقيقة فقد أقبل قضية على أساس ملاحظات مباشرة لا تدعمها هذه الملاحظات تدعيماً حقيقياً مثلما أدعم القضية «الله موجود» على أساس افتراضي أي حين أقوم بالصلاة طلباً لسقوط المطر ثم أجد المطر قد سقط فعلاً. هذا محض مصادفة أو اتفاق عرضي ولا يدل في ذاته على وجود إله. ولذلك عدّل الصياغة في الطبعة الثانية لكتابه السالف الذكر (١٩٤٦) كما يلي. يمكن تحقيق قضية ما تحقيقاً مباشراً إذا كانت هذه القضية تقبل الملاحظة المباشرة أو إذا ارتبطت بقضية أخرى يلزم عنها قضية ملاحظة. ويمكن تحقيق قضية بطريقة غير مباشرة إذا ارتبطت بقضايا أخرى تلزم عنها قضية أو قضايا أخرى تتحقق مباشرة. مثال: سوف تصدق القضية «المعدن جيد التوصيل للكهربة والوجود مطلق»، وهذا درس تعلمناه من المنطق الرياضي ذلك إننا حين نربط قضيتين أحداهما على الأقل صادقة فقد صدقت القضية ككل. مثال آخر هذه المشكلة خضراء وأنا أكره كل الأشياء الخضراء إذن أنا أكره هذه المشكلة. وهذه القضية الأخيرة لها معنى على الرغم من أن المقدمة الأولى لا معنى لها. حتى هذه

---

(٤٥) Ayer, Language, truth and Logic, ist ed pp. 152 - 156.

الصياغة لم تنج من اعتراض المناطقة الذين رأوا أن هذه الصياغة الثانية تعطي معنى لأي قضية. وقبل أير الاعتراض لكنه ظل يقول إن معنى القضية هو تدعيمها وذلك بأن تصيب قدراً من الاحتمال بالإضافة إلى أن قضايا الملاحظة المباشرة تعتبرها صادقة يقيناً. نلاحظ أن أير في كتاب متطور أعلن أنه يجب الامتناع عن إقامة معيار عام لمعنى القضية، والاكتفاء بالقول إن تحقيق أي قضية علمية أو تدعيمها لا يأتي من ردها إلى تجربة منعزلة وإنما بمواجهة التجارب مجتمعة. حين نشك في نظرية علمية يمكننا مراجعة أجزائها ونحاول إخضاع النظرية للتدعيم التجريبي، فإن وجدت وقائع مؤيدة صدقت النظرية صدقاً احتمالياً، وإلا لا نستطيع حتى تدعيمها(٤٦). نلاحظ أخيراً أن أير لم يعد الآن تابعاً للوضعية المنطقية ولا مدافعاً عنها ما دام له رأيه المستقل في نظرية المعنى بالإضافة إلى أنه لم يعد منكرا للميتافيزيقا بل له نظريات ميتافيزيقية في وجود العالم الخارجي ومشكلة النفس الإنسانية ومشكلة حرية الإنسان ومشكلات المعرفة وفلسفة العلوم ونحو ذلك.

فايزمان:

نتقل الآن إلى فردريك فايزمان الذي كان من أعضاء دائرة فيينا وأحد كبار رجال الوضعية المنطقية في نشأتها وهو أول من صاغ نظرية المعنى. أما الآن فلم يعد مدافعاً عنها، ولعله تأثر بما قاله أير عن نظرية المعنى. فقد نشر مقاله هامة عام ١٩٤٧ بعنوان: «إمكان التحقيق» يسير فيها على الخط الذي رآه أير ولكن بطريقة مختلفة. يقول إن أي تصور تجريبي وأي قضية تجريبية إنما تتميز بخاصيتين هما النقص incompleteness.... والتركيب المفتوح .... open texture. والمقصود بالنقص عدم قدرتنا على وصف تام شامل لأي شيء مادي. فإذ أردت أن

---

(٤٦) أنظر: Ayer, the Central Questions of philosophy, pp. 24 - 29.

أصف يدي اليمنى التي أرفعها الآن فقد أقول شيئاً عن شكلها أو حجمها أو لونها أو تركيب انسجتها أو التركيب الكيماوي لعظامها وخلاياتها، لكن مهما زادت عناصر وصفي فلن أصل إلى نقطة أقول عندها أني وصلت إلى وصف تام شامل لها. من الممكن دائماً أن يضيف شخص ما صفة أخرى جديدة في المستقبل. والمقصود بالتركيب المفتوح لأي تصور تجريبي أن تحقيق القضية التجريبية لا يكون بإقامة قضايا مكافئة تماماً للقضية المعطاة. سيظل ممكناً دائماً أن نحصل على قضية جديدة تشرح أو تحلل أو تضيف إلى معنى القضية الأصلية. ويصل فايزمان من ذلك إلى أن التحقيق الحاسم لأي قضية تجريبية مستحيل وذلك لوجود عدد لا متناه من الحالات الجزئية لتلك القضية وعدد لا متناه من الاختبارات التي يمكن إقامتها لتحقيق القضية[٤٧].

كارنب المتطور:

أحد كبار الأعضاء المؤسسين لدائرة فيينا والوضعية المنطقية وكان من الشخصيات البارزة التي دافعت عن نظرية إمكان التحقيق بالمعنى القوي أول الأمر، ثم اشترك مع نيراث في أن للقضية معنى إذا تحققت تحقيقاً حاسماً بإدخال فكرة «قضايا البروتوكول»، والوقوع في نظرية الاتساق للصدق ويصبح للقضية معنى إذا اتسقت مع نسق القضايا المقبولة من قبل، دون الالتجاء إلى تحقيق تجريبي. لكنه طور موقفه حين أقنعه تارسكي بنظرية المطابقة في الصدق وأن معنى القضية يجب أن يرتبط بالواقع أشرنا إلى هذه المواقف من قبل. نضيف الآن أن كارنب زاد موقفه الأخير توضيحاً - تحت تأثير ما قاله أير وغيره عن استحالة إقامة التحقيق الحاسم للقضايا التجريبية والتحقيق التام للقوانين العلمية - فرأى استبدال فكرة التدعيم بفكرة التحقيق. وهذا هو تحقيق القضية التجريبية بالمعنى

---

(٤٧) أنظر: Waismann, Verifiability, in proc. Arist. Society, 1937.
وأعيد نشر المقال في: Flew, (ed) Logic and Language, ist. Series pp. 117 - 144.

الضعيف. ظهر ذلك أولاً في مقاله المعروف عن «إمكان الاختبار والمعنى» Testability and Meaning......... عام ١٩٣٧، ورأى فيه أنه يمكننا إقامة معنى القضية حين تدعمها بملاحظات. لا يمكن إقامة قضايا العلم التجريبي أو رفضها بطريقة محددة وإنما تدعمها بقضايا سبق لنا قبولها أو تدعمها بمعطيات تجريبية مباشرة. وهذا التدعيم يعني صدق القضية بدرجة عالية من الاحتمال[٤٨].

تعقيب:

لقد توصلنا في دراستنا لنظريات المعنى إلى المواقف التالية:

١ ـ لا تسل عن معنى كلمة «معنى» ولا تطمع في إمكان إقامة معيار دقيق صارم يمكنك بمقتضاه أن تحدد معاني الكلمات أو الجمل، وإنما يبدو أن فكرة المعنى مصادرة أساسية نسلم بإدراكها دون بحث. نسلم بأن كل إنسان يستخدم اللغة ويألف استخدامها استخداماً معقولاً قادر على إنه ينقل معنى ما يقول إلى الآخرين وإنه يفهم ما يقول وما ينقل. هذا ما وصل إليه فريجه بثاقب نظره دون عناء. ولعل ما يزيد وجاهة هذا الموقف، ذلك البحث المضني الشاق الذي قام به فلاسفة ومناطقة معاصرون مثل جورج مور وكواين وغيرهما في موضوع المعنى وانتهوا من بحثهم هذا إلى إعلان فشلهم في الوصول إلى معيار دقيق يحدد شروط ماله معنى وما لا معنى له. رأى مور أن للكلمات في اللغة معاني ويمكننا توضيح معنى الكلمة إذا حللنا هذا المعنى إلى مجموعة معانٍ أو تصورات نزعم أنها مكافئة منطقياً للمعنى المراد تحديده لكن حالت صعوبات دون هذا الحل:

أ ـ ليس المعنى المركب دائماً مجرد تحليل المعاني المكونة له وإنما قد

---

(٤٨) أنظر: Carnap. Truth and Confirmation.
وأعيد نشر المقال في: Readingsin philosophical Analysis 119 - 125.

يكـون المعنى أكثر من مجـرد هذا التحليـل، مثل كلمـة كائن عضوي.

ب ـ إذا قلنا أن ا معنى وأن ب وجـ و د معانٍ تكافىء ا، قلنا أن نسأل وما معيار هذا التكافؤ؟ قـد نجيب بأن البحث عن التكـافؤ يفترض إدراكنا للمعنى. فنعود كما بدأنا. وقد نحاول طريقاً آخر لبيان المعنى بأن نتحدث عن الترادف. نأتي بمعنى كلمة حين نأتي بمرادف لها ويمكن أن نستبدل أحدهما بالآخر لكنا نجد أحياناً إننا حين نقوم بهذا الاستبادل لا نصل إلى نفس المعنى.

أضف إلى ذلك أن الترادف يفترض فكرة حصولنا على المعنى ابتداء. فإذا حاولنا محاولة ثالثة بأن نقول أن كلمتين مترادفتان حين يكون لهما نفس الماصدقات وجدنا عبارات لها نفس المصادقات لكن معناها مختلف فنقع في مأزق جديد. وقد نخرج من هذه المحاولات اليائسة بالقول إن المعنى يدركه مباشرة كل من استخدم اللغة استخداماً صحيحاً. وقريب من هذا الإدراك المباشر للمعنى أن نقول إن المعاني تؤلف عالماً على حدة نكتشفه ولا نخلقه. وقديماً وصل أفلاطون إلى ذلك بثاقب نظره.

٢ ـ هنالك فكرة تستبد بعقول الفلاسفة والمناطقة هي أن معنى الكلمة يجب أن يكون محدداً ثابتاً أو يكاد يكون ثابتاً، أو على الأقل يجب أن يكون معنى الكلمة ثابتاً محدداً في سياق معين. وكلما حاولنا الثورة على هذا التصور للمعنى وجدناه أكثر استبداداً بنا. ولهذا الاستبداد جذوره في أن الوظيفة الأساسية للغة هي التوصيل أو التعبير عن وقائع. ولعل المعنى المحدد للكلمة الواحدة في سياق واحد مصادرة أخرى يجب التسليم بها.

٣ ـ جاءت نظرية المعنى باستخدام الكلمات في اللغة العادية مهرباً من تلك المآزق السابقة. نظرية لها وجاهتها لكن لم تخل من اعتراضات كما

لم يقم عليها إجماع من جانب المناطقة أو اللغويين، أهمها أن استخدامات الرجل العادي لكلمة ما ليس معياراً صحيحاً لمعناها، أضف إلى ذلك أن الفلاسفة مشغولون بأكثر مما يشتغل به الرجل العادي فالفلاسفة مشغولون ببحث عميق في تصورات ومشكلات قد لا تقلق الرجل العادي.

٤ ـ هنالك قبول عام للموقف القائل بأن أغلب الكلمات يفهم معناها بالإشارة في حدود واسعة. للأسماء مسميات ويمكن لألفاظ الصفات والعلاقات أن تتحدد بإشارة إلى معطيات تجريبية. ويعتمد هذا الموقف على ثقة مطلقة بالإدراك الحسّي. فقضايا الإدراك الحسّي تجريبية ورغم ذلك فهي قضايا أولية لا يمكن البرهان عليها وليست موضوع ارتياب، بشرط توفر الشروط اللازمة للإدراك الصحيح الذي لا يتضمن خداعاً أو هلوسة أو سوء استخدام للألفاظ واقعة الإدراك الحسّي دليل صدق القضية التي تعبر عنه، لكن الإدراك الحسّي وحده لا يعطينا معنى الكلمة.

٥ ـ لاحظنا أن نوع القضايا التي تقاوم كل بحث وتستعصي على الحل هو القضايا العامة، لا في معناها وإنما في أسس حكمنا عليها بالصدق. «كل طعام فاسد قاتل»، «كل معدن يتمدد بالحرارة»، «كل إنسان فانٍ» الخ. ليست القضية من هذا النوع مجرد ربط قضايا جزئية وإنما تتضمن قضية عامة تفترض صدقها بدون مبرر منطقي، وإن كنا نعتقد بصدقها اعتقاداً راسخاً. كل إنسان فانٍ ندرك معناها بإدراكنا لمعاني حدودها والعلاقات القائمة بينها، لكن لا يقوم صدقها على أساس ملاحظاتنا لعدد محدود من الأفراد ماتوا في الماضي والحاضر، لأن صدقها يتطلب إحصاء كل الناس، وليس هذا ممكناً، كما يتطلب معرفة بفناء الناس في المستقبل وهو ما نعتقد به لكن ليس لنا مبرر منطقي في قبوله.

٦ ـ قام الإجماع على أن القضية التجريبية العامة في مجال العلم، وما يندرج تحتها مثل كل صيغ القوانين العلمية لا يمكن التأكد من صدقها تأكداً تاماً مطلقاً وإنما يكفينا أن نتأكد من صدقها بدرجة من الاحتمال، ولا أساس لدينا للحكم بصدقها المطلق.



الفصل السادس

تشومسكي وفلسفة اللغة

يمكن التماس فلسفة اللغة في مجال آخر غير المجال الذي يبحث فيه المناطقة والفلاسفة حين تثيرهم المشكلات التي لها علاقة باللغة ـ نقصد المجال الذي يبحث فيه علماء اللغة أنفسهم، حين يريدون البحث في طبيعة اللغة، وكيف يتعلم الطفل اللغة، وكيف تتطور قدرته اللغوية، وحين يبحثون في تركيبات الجمل وبنائها. لقد فتح هذا المجال ـ من بين علماء اللغة المعاصرين ـ نوعم تشومسكي .... Noam Chomsky أحد رواد علماء اللغة الأمريكان المعاصرين وأستاذ اللغويات الحالي في معهد مساتشوستس التكنولوجي، ويسمى مدرسته اللغوية الجديدة «النظرية التحويلية في النحو» .... Transformational Theory of grammar ويمكن فهم الثورة التي أحدثتها هذه النظرية إذا طبقنا فكرة التمييز بين الظاهر والحقيقة في الفلسفة على ميدان اللغة.

قد نقول مع أفلاطون مثلاً إن العالم الذي نعيش فيه يعبر عن ظاهر لا حقيقة، لأن معرفتنا له تعتمد على شهادة الحواس، وهذه قد تكون خادعة فلا موضوعية فيها، وإذن فليس العالم المحسوس هو العالم الحقيقي، والعالم الحقيقي هو ما يتحقق فيه الثبات وعدم التغير وما يمكننا إدراكه بالعقل وليس بالحواس. أو نقول مع كنط إن العالم المحسوس عالم ظواهر ندركه بالحواس والعقل والاستدلال العلمي، لكن هذا العالم الظاهري يخفي عالماً حقيقياً، وإننا نجهل هذا العالم الحقيقي ولا تستطيع قدراتنا

العقلية المحدودة إدراكه أو معرفة ماهيته، ورأى كنط أننا يمكننا في ذلك العالم أن نلتمس الوجود الإلهي ومعاني الخلود والحرية واللانهاية والمطلق. أو قد نقول مع علماء الفيزياء المعاصرين إننا قد حللّنا المادة إلى ذرات وفتّتنا الذرات إلى جزيئات أخرى كالألكترونات والبروتونات الخ، وكنا ظننا أن هذه الجزيئات هي حقيقة المادة، لكن تبين لهؤلاء العلماء بعد ذلك أننا لم نصل إلى هذه الجزيئات إلا حين نثيرها ونتدخل فيها بجهودنا وآلاتنا، أما المادة من دون تدخلنا فيها فلا سبيل لنا إلى معرفتها، وحينئذٍ توصل العلماء إلى أننا لم نصل بالنظرية الذرية المعاصرة إلى حقيقة المادة وإنما وصلنا فقط إلى ظاهرها أو ما يبدو لنا منها فقط.

ولقد حاول علماء اللغة التحويليون تطبيق هذا التمييز بين الظاهر والحقيقة على ظاهرة اللغة، وطريقتنا في بناء الجمل وتركيباتها اللامتناهية، واكتشفوا ثلاثة مواقف على الأقل يمكن إيجازها فيما يلي. الموقف الأول: حين يبدأ الطفل اكتساب بعض مفردات اللغة ويربط الكلمة بمعناها وبما تدل عليه من أشياء من حوله، وحين يبدأ تعلم قواعد النحو وكيف يبني أنواعاً من الجمل - نجد الطفل حين تتطور قدراته اللغوية قادراً على تكوين جمل قائمة على القواعد النحوية التي تعلّمها، بل نجده قادراً على تكوين جمل وبناء تراكيب لم يسبق له تعلمها من قبل. وقد أثارت هذه الواقعة دهشة تشومسكي، من حيث إنه لا يمكننا تقديم تفسير تجريبي لها، وتحتاج هذه الواقعة إلى تفسير.

الموقف الثاني الذي اعتنقه تشومسكي هو البدء بتفسير الظاهرة السابقة، وذلك بتمييز بين ما سماه «القدرة اللغوية» .... Competence و «الأداء اللغوي» .... performance لدى الإنسان. الأداء هو طريقة كتابة جملة بسيطة أو مركبة، على مستوى الحديث الجاري مثل قولنا إن الشباك مفتوح أو إن البرتقالة حلوة الطعم أو البائع يبيع ما لديه من سلع بأثمان مرتفعة ونحو ذلك. أما المقصود بالقدرة فهو أنه ما دام الأداء

يتضمن قواعد لم يتلقّها الإنسان من قبل، يمكن افتراض أن الإنسان يمتلك بفطرته عدة قواعد صورية أولية يثيرها من كمونها ما اكتسبه وتعلمه من قواعد النحو وتركيب الجمل الصحيحة[1].

أما الموقف الثالث لهذه المدرسة فهو الخطوة الثانية في تفسير تلك المقدرة الفطرية، وتتلخص في التمييز بين الظاهر والحقيقة لوقائع الحياة اللغوية: الظاهر هو الأداء، والحقيقة هي تلك المقدرة القبلية، أو ـ كما يقول أصحاب النظرية ـ إنه التمييز بين التركيب السطحي للجملة Surface structure........ والتركيب العميق ....deep structure[2]. ويمكن توضيح هذا التمييز الأخير بقولنا أن القواعد اللغوية المألوفة لدى الطفل هي قواعد التركيب السطحي، مثلما نقول إن الأسماء والصفات والأفعال والأحوال والروابط من حروف عطف وجرّ وظروف وضمائر هي أجزاء الكلام الرئيسة، وأن الجملة البسيطة تتألف من فعل وفاعل ومفعول أو مفعولين إن كان الفعل متعدياً، وإن الجمل أنواع عدة كالاستفهام والأمر والنهي والتعجب والنداء والجمل الخبرية. لكن لا دقة في هذا التصنيف لقواعد بناء الجمل، لأننا قد نأتي بجمل أكثر تعقيداً تزيد عما تقوله تلك القواعد السابقة. إن التركيب العميق للجملة هو الكشف عن نسق القواعد اللغوية النابعة من ذات المتكلم أو من المقدرة اللغوية الفطرية[3]. وإن الواقعة الهامة في الكلام وتوصيل الأفكار باللغة هي أن الجمل التي نتكلمها ونسمعها كل يوم جمل جديدة عما تعلمناه في الصغر واكتسبناه من الآخرين، ورغم ذلك نفهم هذه الجمل مباشرة وبسهولة، وهنا عنصر الإبداع في مجال اللغة. ويقول تشومسكي في التمييز بين

---

(١) Chomsky, Language and Mind, pp. 63 - 4, New - York, 1968.

(٢) Katz, Linguistic philosophy, PP. 4 - 11.

(٣) Chomsky, Cartesian Linguistics - A chapter in the History of Rationalist thought, pp. 3 - 15, 33, 35, Harper and row, New - York, 1966.

التركيب العميق والتركيب السطحي للجملة أن الأول هو الخفيّ الذي يحدد التفسير السيمانطيقي للجملة بينما الثاني هو الترتيب السطحي للوحدات التي تحدد التفسير الصوتي والصورة الفيزيائية للجملة. ولا يظهر التركيب العميق في الجمل التي ننطقها أو نكتبها لكنه حاضر في العقل ونحن ننطق الجمل العادية، والمثال الذي يضربه تشومسكي يأخذه من أصحاب منطق بورروبال .....Port Royal في كتابهم «النحو العام المبرهن ......Grammaire Generale et Raisonée (١٦٦٠) وهو أن «الله خالق» قضية بسيطة تركيبها سطحي وهوأنها مؤلفة من موضوع ومحمول، لكن إذا قلنا «الله الذي لا يمكن إدراكه خلق العالم الذي يمكن إدراكه» جملة موضوعها ومحمولها مركبان، يمكن لكل منهما أن يؤلف قضية بسيطة أو مركبة، ويقول عن هذه الجملة المركبة السابقة إن لها تركيباً عميقاً.

لعل القارىء يكون قد أدرك أن النظرية التحويلية في اللغة طرقت باب فلسفة اللغة حين تقدمت بفرض يفسر علاقة تركيب اللغة بمعرفتنا وتصوراتنا، وأن ليست كل تركيباتنا اللغوية مكتسبة وإنما يعود بعضها إلى تصورات أولية في طبيعة العقل الإنساني قد نتخذها أساساً لتلك التركيبات الجديدة كل الجدة والمختلفة عن كل ما اكتسبناه من قواعد اللغة. نلاحظ أيضاً أن تشومسكي. استعان بما قاله بعض مناطقة القرن السابع عشر وهم أنطون أرنو ....Antoine Arnauld ونيكول ...Nicole أصحاب كتاب «المنطق أو فن التفكير» ..La Logique ou l'art de penser واشتهر هذا الكتاب باسم منطق بور رويال، ويستمد هذان المؤلفان آراءهما المنطقية من فلسفة ديكارت. نلاحظ أخيراً أن تشومسكي رجع أيضاً إلى مؤلفا ديكارت نفسه في موضوع فلسفة اللغة أو بوجه خاص في اعتبار ديكارت اللغة كخاصة مميزة للإنسان عما عداه من حيوانات وآلات. واقتنع تشومسكي باتجاه الفلاسفة العقلانيين وفضلهم على الفلاسفة واللغويين الذين لهم نزعة تجريبية. وفيما يلي نذكر طرفاً من نص لديكارت استند فيه

تشومسكي إلى وجوب افتراض قدرة فطرية في العقل الإنساني على استخدام اللغة على نحو لا يتاح لأي حيوان آخر. يقول ديكارت في الجزء الخامس من كتاب «المقال في المنهج» «... إن أي آلة مصنوعة على نموذج القرد أو أي حيوان لن تستطيع استخدام الكلمات أو أي علامات أخرى مثلما نستخدمها لننقل بها أفكارنا إلى الآخرين. يمكننا تصور تصميم آلة تصدر عنها كلمات... لكنها لا تستطيع أن ترتب الكلمات بطرق مختلفة لتستجيب لمعاني ما يقال عنها، كما يفعل حتى أكثر الناس عجزاً... ومن العجيب أنه لا يوجد إنسان مهما اشتد غباؤه أو من به لوثة لا يستطيع أن يرتب كلمات متباينة ليؤلف جملة ليوصل بها أفكاره للآخرين، لكن لا حيوان يستطيع ذلك... ولذلك فنحن في حاجة إلى قدر ضئيل من العقل على الأقل لكي نستطيع الكلام...»(٤).

لقد أوضحنا جانباً من المعين الفلسفي الذي اعتمدت عليه المدرسة التحويلية المعاصرة في اللغويات، ويمكننا عقد مقارنة بينها وبين مدرستين فلسفيتين معاصرتين في فلسفة اللغة، بل يعقد أتباع النظرية التحويلية أنفسهم هذه المقارنة ـ نقصد بهاتين المدرستين الوضعية المنطقية ومدرسة فتجنشتين المتطورة. لقد أعلنت الوضعية المنطقية أنها لا تحاول إقامة لغة مثالية أو صناعية وذلك يتضمن أنها تهتم باللغة العادية، لكن ليس هذا صحيحاً. لقد رفضت إقامة لغة صناعية بالطريقة التي قام بها رسل المبكر وفتجنشتين المبكر لأن هذه النظرية في اللغة المثالية إنما هي نظرية ميتافيزيقية وكانت الوضعية المنطقية ترفض الميتافيزيقا. وإذن فحين أعلنت الوضعية رفضها لإقامة لغة صناعية كانت ترفض اتباع رسّل وفتجنشتين في محاولتهما إقامة لغة مثالية. لكنها في واقع الأمر أقامت لغة مثالية أو صناعية في مجال آخر ـ هو مجال العلوم بحيث نقول إن نظريتهم في فلسفة اللغة

Descartes, philosophical Writings, translated and edited by Anscombe and deach, (٤) introduction by Alexendre Koyre, Nelson, London, 1954

هي نظرية في منطق العلم. لهم رأي في طبيعة القضايا الرياضية البحتة وقضايا المنطق وأساس صدقها، ولهم رأي آخر في طبيعة القضية التجريبية وأن صدقها قائم في تحقيقها التجريبي وراحوا يقيمون نظرية في تركيب القضية العلمية وصلتها بالواقع وفي تحديد المفاهيم والتصورات الأساسية لقضايا العلم التجريبي والفروض الأساسية التي تقوم عليها القوانين العلمية كما أعلنوا أن القضايا التي ليست رياضية أو منطقية وليست تجريبية قضايا عديمة المعنى، وأدرجوا في هذه القضايا الأخيرة قضايا الميتافيزيقا إن كان المقصود بها أن تلقي إلينا علماً جديداً، وسمحوا بقضايا الميتافيزيقا إن كانت تعبر عن انفعالات أو اتجاهات ذاتية كما نجد في الأدب، والأساطير. النقطة الأساسية هنا هي محاولتهم إقامة لغة صورية وقواعد صورية لقضايا العلوم. وهنا نجد النظرية التحويلية تتفق مع الوضعية في ضرورة البحث عن نظرية صورية أو نسق صوري للغة لكن التحويليين أرادوا إقامة هذا النسق الصوري في اللغات الطبيعية أو اللغة العادية لا في لغات العلوم المتخصصة.

وحينئذٍ يلتقي التحويليون مع فتجنشتين المتأخر في ضرورة الاهتمام باللغات الطبيعية أو اللغة العادية وطبيعتها ووظائفها وضرورتها لإدراك ما حولنا من أشياء ومعرفتنا للعالم. ويتفقون معه أيضاً في أن اللغة العادية صحيحة وأن ما يقال عن عيوبها وقصورها إنما هو جزء من طبيعتها ومظهر ضروري للتعبير اللغوي. لكن يرون قصور نظرية فتجنشتين في اللغة العادية لأنه يكتفي فقط بوصفها ووصف استخدام الناس للألفاظ والعبارات والتراكيب في حياتنا اليومية. الوصف مرحلة أولى في تفسير طبيعة اللغة وتفسير التركيبات النحوية والطرق اللامتناهية لبناء تراكيب الجمل، لكن يجب إقامة نظرية لتفسير مصادر هذه التركيبات وهنا قد نصل إلى الواقع العميق أو التركيب العميق الخفي أو القواعد الأولية الكامنة في العقل الإنساني بفطرته، ما بدونها لا نفهم التركيب السطحي البادي في أدائنا اللغوي.

وإذن فالنظرية التحويلية أرادت إقامة نسق صوري أوّلي لقواعد بناء الجمل في اللغات الطبيعية وهو نسق مختف وراء القواعد النحوية التي يتلقنها الطفل في النحو المدرسي. وهنا ينكشف لنا أن هذه القواعد الصورية الأولية هي الخلفية العميقة غير الظاهر والقائمة في العقل الإنساني بفطرته: علينا كشفها ووصفها وتفسيرها.

الفصل السابع

فلسفة اللغة عند العرب الأوائل

مقدمة:

موضوع هذا الفصل أن نتساءل ما إذا كان المفكرون العرب الأوائل قد بحثوا في فلسفة اللغة وقدّموا شيئاً فيها. ونجد لأول وهلة أن فلسفة اللغة ـ كفرع من فروع الفلسفة ـ مبحث جديد إلى حدّ ما، لم تتبين أهميته وقيمته الكبرى إلا في عصورنا الحديثة، ومن ثم لم يكن هذا المبحث معروفاً بوضوح ومستقلاً بتمييز عند القدامى، لكن لا قيمة للأسماء وتهمّنا المسميات. هيا نسأل هل اهتم المفكرون العرب الأوائل بموضوعات فلسفة اللغة؟ رأينا في أوائل صفحات هذا الكتاب أن موضوعات فلسفة اللغة هي تلك الدراسات التي يعكف عليها المناطقة والفلاسفة وتتناول ما يقلقهم من أسئلة ومشكلات لها علاقة باللغة. فهل بحث المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل في مشكلات منطقية وفلسفية منشؤها اللغة، أو في مشكلات لغوية لها علاقة بنظريات المنطق ومشكلات الفلسفة؟ يحاول هذا الفصل الإجابة عن هذا السؤال.

لقد دفعنا إلى إلقاء هذا السؤال شيئان.

أ ـ الفكر الإنساني متصل الحلقات ليس به فجوات أو هوّات سحيقة، ولذلك لدينا رغبة مشروعة في ربط الفكر العربي القديم بالفكر الغربي الحديث إن كان ذلك في الإمكان، وما دام المناطقة

والفلاسفة المعاصرون انتبهوا إلى بعض مشكلات تمسّ اللغة، وكان في التراث العربي القديم مناطقة وفلاسفة فلنا الحق في إلقاء السؤال.

ب - قد يقال إن فلسفة اللغة عند المعاصرين مرتبطة باللغات الأوروبية الحديثة ومن ثم فلا يجوز تطبيقها على لغات أخرى كالعربية، فهل يمكن أن نلتمس ما يمكن تسميته بفلسفة اللغة العربية؟ بهذا القول وجاهة لكنه قد لا يكون مقبولاً، لأن موضوعات فلسفة اللغة عند المعاصرين لا تتناول لغة أوروبية حديثة بعينها ولا تتناول اللغات الأوروبية مجتمعة وإنما تتناول المشكلات المنطقية والفلسفية في أي لغة كانت، والمنطق لا يخص لغة دون أخرى وإنما له عموميته وطغيانه، ومن المشكلات الفلسفية ما ينشأ في بيئة معينة وعصر معين لكن لا تزال هنالك مشكلات فلسفية كبرى يسألها الفلاسفة في كل عصر وبيئة. على أي حال لا بأس من التساؤل عما يمكن تسميته لفلسفة اللغة العربية، بالإضافة إلى التساؤل عما قدّمه المناطقة والعرب الأوائل في موضوعات فلسفة اللغة بعامّة.

وهنا نواجه الصعوبة في منهج البحث عن مواقف أولئك المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل، كيف وأين نلتمسها، ماداموا لم يعرفوا فلسفة اللغة كمبحث مستقل يمكنك أن تذهب إلى مراجع معينة ومصادر محددة تجد منها العون. ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعض اللغويين العرب القدامى وبعض المستشرقين والأدباء والفلاسفة العرب المعاصرين كتبوا فيما سموه فلسفة اللغة العربية، نذكر منهم الثعالبي قديماً في كتابه **فقه اللغة وسرّ العربية**، وماسينيون حديثاً وجورجي زيدان والأستاذ الدكتور إبراهيم مدكور والمرحوم عباس محمود العقاد والمرحوم الدكتور عثمان أمين ومحسن مهدي وغيرهم في أبحاث وكتب قصيرة تدور حول فلسفة اللغة العربية. ولاحظنا أن أغلب هذه الكتب والأبحاث العربية إما

تتحدث عن تمجيد اللغة العربية والتعاطف معها وأنها «أشرف اللغات» وإما تتحدث عما يمكننا تسميته خصائص اللغة العربية لا فلسفتها، مثل قولهم إن العربية أفضل من غيرها لأنها لا تحتاج إلى فعل الكينونة أو ما يساويها (أو ما يسميه المناطقة الرابطة المنطقية) في صياغة القضية الحملية، فذلك إيجاز وتركيز، وقولهم إن العربية تتميز بنزعة مثالية «تحسب حساب الفكرة والخاطر والمثال وتضعها في مكان الصدارة»، وقولهم إن الفعل في العربية لا يحتاج إلى الضمائر الشخصية، إذ نجد في العربية أكتب، تكتب، نكتب، دون حاجة إلى ضمير شخصي يسبق الفعل، ويستدلون من ذلك على أن الأنا المفكرة ماثلة في كل قضية، ونحو ذلك من خصائص العربية، لكن لا يمكننا تسميتها فلسفة اللغة العربية[1].

لقد رأينا نتيجة لما سبق من إشارات عما كتب في العربية عن خصائصها أن نلجأ إلى مناطقة العرب وفلاسفتها الأوائل في مصادرهم المنطقية والفلسفية نلتمس منهم مواقف عن فلسفة اللغة، وقد اخترنا عدداً قليلاً من أمّهات المصادر، ويوجّهنا في الاختيار تنوع المصادر وتباين مذاهب أصحابها. ذهبنا إلى المتكلمين واخترنا منهم الإمام أبا بكر بن الطيب بن الباقلاني في كتابة **التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، وأبا الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه **نهاية الإقدام في علم الكلام**، وذهبنا إلى المناطقة والفلاسفة واخترنا منهم أبا نصر الفارابي في كتابيه **إحصاء العلوم وكتاب الحروف**، والغزالي في كتابه **المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى**، وذهبنا إلى أبي حيان التوحيدي اللغوي المتفلسف في كتابيه **الإمتاع والمؤانسة والمقابسات** حيث نجد فيهما تلخيص

---

(١) انظر: عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة المكتبة الثقافية رقم ١٤٤، القاهرة ١٩٦٥.

المناظرة المشهورة بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشر متى بن يونس المنطقي حيث انهزم المنطق أمام النحو، كما ذهبنا أخيراً إلى اللغويين العرب القدامى واخترنا أبا الفتح عثمان بن جني في كتابه **الخصائص**. هذا مجرد اختيار ويمكن إضافة مصادر أخرى لكنا قصدنا الإشارة إلى جهود بعض مفكري العرب القدامى في موضوعات فلسفة اللغة.

ولقد توصلنا في بحثنا إلى ثلاثة موضوعات أساسية خاضها المناطقة والفلاسفة واللغويون العرب الأوائل في فلسفة اللغة وهي:

١ - البحث اللغوي ضرورة للمنطق والفلسفة.

٢ - علاقة المنطق بالنحو.

٣ - اللغة توقيف أم مواضعة إنسانية. وتتناول فيما يلي كل موضوع منها على حدة.

البحث اللغوي ضرورة للمنطق والفلسفة

لقد أدرك أغلب المناطقة والفلاسفة العرب القدامى أهمية اللغة في البحث المنطقي والفلسفي وبذلك كانت لهم إضافات على التراث اليوناني الذي أخذوا عنه، بل إنهم سبقوا المناطقة والفلاسفة المحدثين والمعاصرين في إدراك ما للبحث اللغوي من قيمة كبرى في البحث الفلسفي. ويحسن قبل توضيح هذا الموقف أن نميز بين معنيين لعبارة «فلسفة اللغة»، فتطلق العبارة اسماً لأحد فروع الفلسفة له موضوعاته المتميزة، كما تطلق في القرن الحالي على اسم لاتجاه فلسفي معاصر يتحمس له كثير من الفلاسفة ويقترن هذا الاتجاه بالفيلسوف النمسوي الأصل فتجنشتين وتسمى فلسفته «الفلسفة اللغوية»، لكن فلسفة اللغة كاتجاه فلسفي معاصر لا تقتصر على موقف فتجنشتين وإنما هي اتجاه أعم شارك فيه جورج مور وبرتراند رسل قبل أن يبدأه فتجنشتين، وأضاف إليه وطوّره فلاسفة آخرون من تلاميذ فتجنشتين أو زملائه مثل جلبرت رايل وأوستن وستروصن وآخرون. ويختلف مفهوم فلسفة اللغة بتعداد هؤلاء الفلاسفة، فلكل منهم مدلول لفلسفة اللغة كاتجاه. وقد أشرنا إلى بعض ملامح هذا الاتجاه حين تحدثنا عن اللغة المثالية واللغة العادية وفلسفتها في فصول سابقة. ويهمنا هنا فقط أن نشير إلى مفهوم هذا الاتجاه على وجه العموم ونوضحه في النقط الثلاثة الآتية:

أ - إن التحليل المنطقي لبعض مفردات اللغة وعباراتها مقدمة أساسية

ووسيلة ضرورية لفهم المصطلحات الفلسفية التي تصاغ في قالب هذه المفردات والعبارات، ومن ثم يعتبر هذا التحليل وسيلة ضرورية لفهم المشكلة الفلسفية توطئة لحلّها حلاً مقنعاً.

ب ـ إن البحث في بعض المفردات والعبارات قد يكشف لنا أن بعض المصطلحات الفلسفية فارغة من المعنى فإذا لم تصبح مشكلات وهمية فإن التحليل يكشف أموراً تلقى أضواء جديدة على المشكلات الفلسفية.

جـ ـ محاولة إنزال الفلسفة من السماء إلى الأرض وذلك بأخذ المصطلحات الفلسفية وفهم معناها كما نستخدمها في لغتنا العادية في حياتنا اليومية وسوف نجد أن لكل كلمة عدداً من الاستخدامات وألا تقتصر على المعنى الواحد الثابت المحدد لكل كلمة، ومحاولة ربط هذه الاستخدامات المتعددة للكلمة بالمصطلح الفلسفي، ونتجاهل ما نقله التراث الفلسفي إلينا من أمر تلك المصطلحات، وحينئذ قد تفهم المشكلة الفلسفية فهماً جديداً قوامه ربط مشكلات الفلسفة بحياتنا اليومية.

موضوع بحث الفقرات التالية هو الإشارة إلى أن المناطقة والفلاسفة العرب القدامى قد أدركوا أهمية البحث اللغوي وضرورته لفهم مصطلحات المنطق والفلسفة ومشاكلهما، مما يعتبر إضافة إلى التراث اليوناني، كما يعتبر استباقاً لفلسفة اللغة كاتجاه فلسفي معاصر. وتنحصر هذه الإضافات والاستباقات في نقطتين: إن العناية باللغة أساس لفهم المنطق، وإن الإحاطة بمعاني الكلمات كما ترد في العربية الفصحى وسيلة لتوضيح المصطلح الفلسفي الذي يستخدم تلك الكلمات.

أ ـ العناية باللغة أساس لفهم المنطق:

حين صنّف أرسطو العلوم لم يضع علم المنطق من بين هذه العلوم لأنه اعتبر المنطق ودراسته ومعرفة قواعده وقوانينه مقدمة ضرورية للبحث في كل العلوم الأخرى، أو كما قال شراح أرسطو إن المنطق عنده هو أورجانون العلوم كلها. لكنا نرى أن المناطقة العرب أعلنوا في وضوح وجلاء أن علم اللغة يعتبر مدخلاً أساسياً حتى لعلم المنطق ذاته، بحيث يمكننا القول إن علم اللغة هو أورجانون المنطق عند المناطقة العرب (ولا يعني هذا أن أرسطو تجاهل علوم اللغة فإنه بحث فيها وهو يقدم نظرياته المنطقية لكن تحليلاته اللغوية تجيء شذرات متفرقات في غمرة عمله المنطقي). نجد هذا الموقف العربي وهو ضرورة البدء باللغة قبل البدء بالمنطق عند الفارابي. حين كتب الفارابي **إحصاء العلوم** لم يقصد وضع تصنيف جديد للعلوم وإنما إحصاء أهم العلوم في زمانه مرتبة ترتيباً منطقياً، فيضع علم اللغة أول العلوم، ويسميه «علم اللسان»، يليه علم المنطق، تليه الرياضيات البحتة (ويسميها علم التعاليم)، يليه العلم الطبيعي والعلم الإلهي، يليه علوم الأخلاق فالسياسة فعلم الفقه فعلم الكلام. ويعتبر الفارابي أول من رأى ضرورة علم اللغة لدراسة المنطق. يشير إلى علم اللغة بفروعه المختلفة من نحو وصرف وشعر وكتابة وقراءة، ويعطي مبحثاً في أنواع الألفاظ وقواعد كل نوع[1]. ويتوسع الفارابي في **كتاب الحروف** في أبحاث لغوية بحتة، رغم أن موضوعه شرح كتابي المقولات وما بعد الطبيعة لأرسطو. فمثلاً يشرح استخدامات إنّ، ومتى، وهل، وما، وشيء، وموجود وغير ذلك. والآن نأخذ مثلين فقط على اعتقاد الفارابي بأن البحث اللغوي ضرورة أولى «لصناعة المنطق»، أحدهما مبحث لغوي كمقدمة لشرح معاني الجنس

---

(١) إحصاء العلوم للفارابي، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عثمان أمين، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية القاهرة، ١٩٤٩.

والنوع والخاصة والماهية في المنطق، وثانيهما مبحث لغوي كمقدمة لشرح المقولات. حين أراد شرح معاني الجنس والنوع إلخ يتحدث في حرف «ما» واستخداماته فيقول: يستعمل في السؤال عن شيء ما مفرد... وقد يقرن باللفظ المفرد والذي للدلالة عليه أولاً وهو الشيء الذي جعل ذلك اللفظ دالاً عليه... تقول ما المعنى إذا اتفق أن علم أنه اسم دال على شيء، وقد يقرن بمحسوس أدرك ما أحسّ فيه من الأحوال أو الأعراض في الجملة وجهل منه شيء آخر كقولنا ما الذي نراه، وقد يقرن باسم معقول المعنى عرف ضرباً من المعرفة كقولنا الإنسان ما هو فيطلب معرفته وإقامة معناه في النفس وأن تحصل ذاته معقولة بضرب أزيد مما عرف به أولاً...»[٢]. ويقول الفارابي حين يشرح معنى المقولات ما يلي: «الموجود لفظ مشترك يقال على جميع المقولات... والأفضل أن يقال إنه اسم لجنس من الأجناس العالية على أنه ليست له دلالة في ذاته... ويقال على جميع أنواعه بتواطؤ. مثل اسم العين فإنه اسم لأنواع كثيرة ويقال عليها باشتراك: ثم يقال على كل ما تحت نوع بتواطؤ على اسم أول لذلك النوع... وقد يقال على الشيء «إنه موجود» ويعني به أنه منحاز بماهية شيء ما خارج سواء تصوّر في النفس أم لم يتصور... وبالجملة إنما تسمى الماهية كل ما للشيء، صح أن يجاب به جواب «ما» هو هذا الشيء أو في جواب المسؤول عنه بعلاقة أخرى... فقد يجاب عنه بجنسه أو بفصله أو بمادته أو بصورته أو بحدّه...»[٣].

ولنأخذ الإمام أبا حامد الغزالي مثالاً آخر على فيلسوف متكلم يخوض في أبحاث لغوية بحته قبل أن يبحث في موضوعاته المنطقية

---

(٢) أبو نصر الفارابي: كتاب حروف، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، ١٩٧٠ ص ١٦٦.
(٣) نفس المرجع ص ١١٥

والكلامية والفلسفية. نلاحظ في كتابه المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى أنه يقدم لبحثه في أسماء الله وصفاته بعدة فصول بمثابة مقدمة يجعل عنوانها «في السوابق والمقدمات» يتناول فيها مباحث لغوية بحتة. يقول مثلاً إنه يوجد شيء واحد وله أكثر من اسم فسمي هذين الاسمين مترادفين ولا يختلف مفهومها ولا يتفاوت بزيادة أو بنقصان وإنما تختلف حروفها فقط مثل الخمر هو العقار، والليث هو الأسد[٤]. وتوجد أسماء أخرى ليست مترادفة رغم أنها جميعاً تدل على شيء واحد، ذلك لأن مفهوماتها مختلفة لاختلاف معانيها مثل قول القائل «الصارم هو السيف» و «المهنّد هو السيف» فإن الصارم والمهند مختلفة المعنى وليست مترادفة إذ إن الصارم يدل على السيف من حيث هو قاطع، والمهند يدل عليه من حيث نسبته إلى الهند[٥]. ويوجد أيضاً اسم واحد له معان مختلفة مثل العين تطلق على عين الشمس والدينار وعين الميزان والعين المتفجرة من الماء والعين الباهرة من الحيوان ويجب تمييز كل معنى من معاني الكلمة بالقرينة[٦]. وتوجد أيضاً «أسامي متقاربة في المعاني» ولا يجوز أن نعتبرها مترادفة، فمثلاً يفرق العرب بين استعمال الكبير والعظيم «إذ يستعمل الكبير حيث لا يستعمل العظيم ولو كانا مرادفين لتواردا في كل مقام. وتقول العرب فلان أكبر سناً من فلان ولا تقول أعظم سناً، وكذلك الجليل غير الكبير والعظيم فإن الجلال يشير إلى صفات الشرف ولذلك لا يقال فلان أجلّ سناً من فلان ويقال أكبر سناً، ويقال الفرس أعظم من الإنسان ولا يقال أجلّ من الإنسان فهذه الأسامي وإن كانت متقاربة المعاني فليست مترادفة...»[٧].

---

(٤) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، مكتبة الجندي، القاهرة ١٩٦٨ ص ١١.

(٥) نفس المرجع والصفحة.

(٦) نفس المرجع ص ٢٩.

(٧) نفس المرجع ص ٢٨.

تدل النصوص السابقة ـ وهناك كثير غيرها ـ على أن المناطقة العرب الأوائل كان لهم اهتمام بالغ باللغة وامتلاك ناصيتها وأن معرفتها شرط لفهم المنطق. ولذلك أخطأ أبو بشر متى بن يونس القنائي وهو المنطقي المرموق في بغداد في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري حين قال في مناظرته مع أبي سعيد السيرافي اللغوي والنحوي والمتكلم المشهور في نفس الحقبة من الزمن أن لا حاجة بالمنطقي إلى تعلم اللغة وألفاظها وأنه يكفيه من العربية أن يعرف الاسم والفعل والحرف فإنه يستعين بهذا القدر إلى أغراض قد هذبها المنطق اليوناني[٨]. ولو كان الفارابي هو الذي دعي لمناظرة السيرافي لما وقع في هذا الخطأ، ولا نتصر عليه.

ب ـ البحث اللغوي ضرورة لتوضيح المصطلحات والأفكار الفلسفية:

أدرك المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل ضرورة البدء بتوضيح لغوي للمصطلحات الفلسفية كوسيلة أو مقدمة ضرورية لتوضيح الأفكار والمشكلات الفلسفية. نسوق أولاً أمثلة على توضيح لغوي لبعض المصطلحات الفلسفية والمنطقية. يقول الفارابي في تعريف «عَرَضْ» وأن معناها اللغوي مختلف عن معناها الفلسفي: «عند جمهور العرب يقال على كل ما كان نافعاً في هذه الحياة فقط... وقد يقال أيضاً على كل ما توافتْ أسباب كونه أو فساده القريبة فإنه يقال فيه إنه يعرض كذا أو إنه قريب من أن يوجد... أما في الفلسفة فإن العرض يقال على كل صفة وصف بها أمر ولم تكن الصفة محمولاً على موضوع أو لم يكن المحمول داخلاً في ماهية الأمر الموضوع أصلاً. والعارض غير العرض وغير ما بالعرض فإن العارض يقال على كيفيات ما توجد في شيء ما إذا

---

(٨) انظر: أبو حيان التوحيدي: كتاب الإمتاع والمؤانسة صححه وضبطه وشرح غريبه احمد أمين وأحمد الزين منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الجزء الأول ص ١١٥.

كانت قليلة المكث سريعة الزوال مثل الغضب وغيره...»[٩]. نلاحظ أن المفكرين العرب لم يتفقوا جميعاً على توضيح الفارابي، إذ نجد الباقلاني يعرّف العرض على نحو يوفق بين المعنيين اللغوي والفلسفي حيث يقول: «والأعراض هي التي لا يصح بقاؤها وهي التي تعرض في الجواهر والأجسام وتبطل في ثاني حال وجودها. والدليل على أن هذا فائدة وصفها بأنها أعراض قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ فسمى الأموال أعراضاً إذ كان آخرها إلى الزوال والبطلان، وقول أهل اللغة عرض بفلان عارض من حمى أو جنون إذ لم يدم به ذلك» ويعطي الباقلاني مثالاً للعرض تحرك الجسم بعد سكونه أو سكونه بعد حركته[١٠].

ويعرف الفارابي «جوهر» كما يلي: «والجوهر عند الجمهور يقال على الأشياء المعدنية والحجارية التي هي عندهم بالوضع والاعتبار نفيسة وهي التي يتباهون في اقتنائها مثل اليواقيت واللؤلؤ... فيقولون فيمن عندهم من الناس نفيس ذو فضائل عندهم «إنه جوهر من جوهر»... وقد يستعملون اسم الجوهر في قولنا زيد جيد الجوهر ويعنون جيد الجنس وجيد الآباء والأمهات... أو جيد الفطرة... أما في الفلسفة فإن الجوهر يقال على المشار إليه الذي هو لا في موضوع أصلاً ويقال على كل محمول عرّف ما هو هذا المشار إليه من نوع أو جنس أو فصل وعلى ما عرف ماهية نوع من أنواع هذا المشار إليه وما به ماهيته وقوامه»[١١]. وحين يعلن الباقلاني أن من موضوعات المعرفة ما هو ضروري ويقيني وفطري يوضح ذلك في إطار لغوي رصين حيث يقول: «ومعنى العلم الضروري أنه علم يلزم نفس المخلوق لزوماً لا

---

(٩) الفارابي: كتاب الحروف ص ٩٥ - ٩٦.

(١٠) التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة تأليف الإمام أبي بكر بن الطيب الباقلاني، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧ ص ٤٢.

(١١) كتاب الحروف للفارابي ص ٩٧ - ١٠٠.

يمكنه معه الخروج عنه ولا الانفكاك منه ولا يتهيأ له الشك ولا الارتياب به. وحقيقة وصفه بذلك في اللغة أنه مما أكره العالم به على وجوده لأن الاضطرار في اللغة هو الحمل والإكراه وهو الإلجاء، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد فلا فرق عندهم بين قول القائل: اضطره السلطان إلى تسليم ما له وبين قوله أكرهه على ذلك وحمله عليه وألجأ إليه»[١٢]. وحين يعلن الباقلاني أن الموجودات على ضربين: قديم لم يزل ومحدث لوجوده أول. يسترشد في توضيح معنى قديم ومحدث باللغة فيقول: «مثل قولهم بناء قديم أي الموجود قبل الحادث وبعده، والمحدث مثل قولهم حدث بفلان حادث من مرض أو صداع إذا وجد به بعد أن لم يكن. وحدث به حدث الموت. وأحدث فلان في هذه العرصة بناء أي فعل ما لم يكن قبل»[١٣].

خذ الآن أمثلة أخرى صعبة الشرح والتحليل يتعرض لها الفلاسفة العرب، ونادراً ما يتعرض لشرحها الفلاسفة الغربيون مثل كلمات «شيء» و«موجود». يعطينا الفارابي تعريف كلمة «شيء» فيقول: «والشيء قد يقال على كل ماله ماهية ما، كيف كان خارج النفس أو كان متصوّراً فإذا قلنا هذا شيء فإنا نعني به ماله ماهية ما. أما الموجود فيقال على ماله ماهية خارج النفس ولا يقال على ماهية متصوّرة فقط فبهذا يكون الشيء أعمّ من الوجود. والموجود يقال على القضية الصادقة، والشيء لا يقال عليها. فإنا لا نقول هذه القضية شيء ونحن نعني به أنها صادقة بل إنما نعني أن لها ماهية، ونقول زيد موجود عادلاً ولا نقول زيد شيء عادلاً. والمحال يقال عليه إنه شيء ولا يقال عليه إنه موجود. فالشيء إذن يقال على كثير مما يقال عليه الموجود وعلى أمور لا يقال عليها الموجود...»[١٤].

لكنا نلاحظ أن الفرابي يتعرض لكلمات وجود وموجود في فقرات

---

(١٢) التمهيد للباقلاني ص ٣٥.
(١٣) المرجع السابق ص ٤١.
(١٤) كتاب الحروف ص ١٢٨.

أخرى قد تتعارض مع الفقرة السابقة، في هذه يقصر الموجود على الموجودات الحسية أو الواقعية، لكنه في الفقرات الأخرى التي سنشير إليها بعد قليل يعطي الوجود لموضوعات الذهن وما يمكن تصوره أيضاً. ما يهمنا هنا على أي حال المنهج اللغوي الذي يستخدمه الفارابي لتوضيح المصطلح الفلسفي. يقول: «الموجود في لسان جمهور العرب هو أولاً اسم مشتق من الوجود والوجدان... مثل قولهم وجدت الضالة، وطلبت كذا حتى وجدته... ووجدت زيداً كريماً... فالموجود المستعمل عندهم على الإطلاق قد يعنون به أن يحصل الشيء معروف المكان وأن يتمكن منه في ما يراد منه ويكون معرضاً لما يلتمس منه... وقد يستعمل العرب مكان هذه اللفظة للدلالة على هذه المعاني «صادفت» و «لقيت»[١٥]. ثم يقول الفارابي إن كلمة موجود في ألسنة سائر الأمم تستخدم لتدل على رابطة الحمل، وبعد ذلك يقول إن الموجود لفظ مشترك يقال على جميع المقولات وقد يقال على كل قضية كان المفهوم منها هو بعينه خارج النفس كما فهم، وبالجملة على كل متصوَّر ومتخيل في النفس وعلى كل معقول خارج النفس وهذا معنى أنه صادق، فإن الصادق والوجود مترادفان «فالوجود إذن يقال على ثلاثة معان: على المقولات كلها وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس تصوّرت أو لم تتصور»[١٦].

نلاحظ أخيراً أن أغلب المتكلمين يرون الشيء والموجود مترادفين، وفي ذلك يقول الباقلاني إن: «الموجود هو الشيء الثابت الكائن لأن معنى الشيء عندنا أنه موجود، يدل على ذلك قول أهل اللغة». «شيء» إثبات، وقولهم «ليس بشيء» نفي... ما أخذت من زيد شيئاً ولا سمعت منه شيئاً ولا رأيت شيئاً ـ نفي للمذكور، وقولهم: أخذت شيئاً وسمعت شيئاً ورأيت شيئاً ـ إثبات للمذكور ورجوع إلى كائن موجود، فوجب أن يكون كل موجود شيئاً

---

(١٥) نفس المرجع ص ١١٠.

(١٦) نفس المرجع ص ١١٠، ١٦١، ١١٥ ـ ١١٧.

وكل شيء موجوداً. . . »[١٧].

نعقب على ما سبق من فقرات أن المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل أدركوا مبكراً فلسفة اللغة من حيث إنها موضوع لفرع فلسفي جديد حين رأوا أن الاستغراق في البحث اللغوي البحت والإحاطة بعلوم اللغة مدخل أساسي وبداية ضرورية للبحث المنطقي أو لصناعة المنطق كما يقولون، وإن لم يفصحوا في وضوح وجلاء عن وجود هذا الفرع الجديد، وإن هؤلاء المناطقة والفلاسفة أدركوا مبكراً أيضاً فلسفة اللغة من حيث هي اتجاه فلسفي أو حركة فلسفية عمادها أن البحث الفلسفي لكي يكون مقبولاً ومفهوماً يجب أن نقدم له بتوضيح لغوي لمعاني المصطلحات الفلسفية والمشكلات الفلسفية. لكنهم كانوا ملتزمين في هذا التوضيح اللغوي بالمعاني الثابتة للكلمات كما نجدها في الفصحى.

نلاحظ أخيراً أن هؤلاء المناطقة والفلاسفة أدركوا بضع نقاط منطقية لها أهميتها وإن لم يتوسعوا فيها مثل يقين قوانين المنطق وقطريتها، وإننا كثيراً ما نجد في اللغة اسمين أو عبارتين تختلفان في المفهوم وتتفقان في الماصدق كما قال الغزالي، وأن الفارابي أدرك مبكراً أن الوجود يقال على أشياء كثيرة من بينها الصدق في القضية.

---

(١٧) التمهيد للباقلاني ص ٤٠.

النحو والمنطق

العلاقة بين علم النحو وعلم المنطق من أهم الموضوعات التي كانت تشغل بال المناطقة والفلاسفة في كل عصر. ولقد بحث الفلاسفة والمناطقة الغربيون القدماء والمعاصرون في هذه العلاقة من قريب أو من بعيد. نشير فيما يلي إشارة خاطفة إلى جهود بعض المناطقة والفلاسفة الغربيين المعاصرين إلى هذه العلاقة.

١ - يمكن تصنيف مفردات اللغة تصنيفاً يختلف عما درج عليه اللغويون، فقد ميّز اللغويون بين اسم العلم والاسم العام والصفة والفعل مثلاً على أنها أنواع مختلفة من المفردات لكن المناطقة المعاصرين رأوا أن الأسماء العامة (مثل إنسان) والصفات (مثل مجتهد) والفعل اللازم (مثل يجري أو يمشي) يمكن وضعها في مقولة واحدة هي مقولة المحمول الذي يمكن إسناده إلى اسم علم (مثل محمد إنسان أو محمد مجتهد أو محمد يجري واعتبارها جميعاً من صورة منطقية واحدة هي صورة القضية الحملية).

٢ - اسم العلم موضوع لحمل دائماً ولا يمكن أن يكون محمولاً أي لا يمكن اعتبار اسم العلم صفة تسند إلى اسم علم آخر أو مسماه، وإن المحمول في أي قضية من حيث إنه صفة عامة تسند إلى اسم علم لا يمكن أن يكون اسم علم، فهذا يشير دائماً إلى شيء جزئي، أما المحمول فيشير دائماً إلى صفة عامة مجردة.

٣ ـ لا يمكن أن يكون اسم العلم المركب مكافئاً منطقياً لاسم العلم، واسم العلم المركب هو الوصف الفريد الذي لا ينطبق إلا على مسمى واحد فقط مثل مؤلف الإلياذة أو مؤسس الإسكندرية أو الرئيس الثالث لجمهورية مصر، فهذه الأوصاف الفريدة لا يمكن اعتبارها أسماء أعلام.

٤ ـ يجب التمييز بين الصورة النحوية للجملة وصورتها المنطقية، فقد تتفق جملتان في تركيبهما اللغوي لكن تختلفان في صورتهما المنطقية (مثل يوجد ألم في قدمي، وتوجد نار في حجرتي)، كما قد تختلف جملتان في صورتهما النحوية ومع ذلك تتفقان في صورتهما المنطقية مثل لديَّ قدم بها ألم، ويوجد ألم في قدمي).

٥ ـ يجب أن يكون تركيب اللغة مطابقاً لتركيب الواقعي أو العالم، على أساس أن الأصل في استخدام اللغة أن تعبر عن الواقع وتصوره تصويراً دقيقاً، لكن تراجع المنادون بهذا الموقف عن التحمس له إذ هنالك حروف وكلمات لا تشير إلى واقع حيّ مثل حروف الجر والعطف والشرط والإضافة ونحو ذلك. ومع ذلك ظلت مشكلة التطابق بين اللغة والواقع مشكلة تشغل بال المناطقة والفلاسفة الغربيين المعاصرين: نجد رسل يقول مثلاً في أول القرن الحالي «إن دراسة النحو تلقي على الأسئلة الفلسفية ضوءاً أكبر مما يفترض الفلاسفة، وعلى الرغم من أننا لا نفترض أن التحليلات النحوية تؤدي إلى خلافات فلسفية أصيلة فإن الأولى شاهدة على الثانية». وهذه عبارة غامضة ينقصها بعض التفصيل كي تكون واضحة. ومما يدل على أن هذه المشكلة ظلت تشغل رسل طوال عمره، نجده في عام ١٩٤٠ يقول في آخر جملة كتبها في كتاب **بحث في المعنى والصدق**... «أما عن نفسي فاعتقد أننا نستطيع ـ بفضل تركيب الجمل إلى حد ما ـ أن نصل إلى معرفة لها قيمتها عن تركيب العالم». ولم يفصّل في هذه العلاقة بين تركيب اللغة وتركيب العالم. ومما يدل على اهتمام المناطقة والفلاسفة بهذه العلاقة وبصعوبة حلها قول كنط في

مقدمة إلى أي ميتافيزيقاً مستقلة يراد لها أن تكون علماً (فقرة ٣٩): «إن البحث في المعرفة المألوفة عن التصورات التي لا تقوم على أي خبرة جزئية ومع ذلك تتغلغل في كل معرفتنا التجريبية، لا يفترض هذا البحث تأملاً أو حدساً أكبر من البحث في قواعد اللغة للاستخدام الحقيقي للكلمات بوجه عام، وبذلك نحصل على عناصر للنحو (وكلا البحثين (النحو والتصورات القبلية) في الواقع مرتبطان أشد الارتباط) دون أن نكون قادرين على إدراك لماذا للغة ما تلك القوالب الصورية المعينة دون غيرها». يتبين من الإشارات السابقة اهتمام المناطقة الغربيين المحدثين والمعاصرين بمنطق اللغة أو بالعلاقة بين النحو والمنطق وإدراكهم بصعوبة تحديد هذه العلاقة، والآن نريد في الفقرات التالية أن نتساءل هل أدرك المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل مشكلة هذه العلاقة بين النحو والمنطق وهل كان لهم اهتمام بها؟ والجواب بالإيجاب القاطع إدراكاً واهتماماً. لكن قبل البدء في إلقاء الضوء على موقفهم نود أولاً أن نتساءل ماذا كان يعقب هؤلاء العرب على النقط التي وصل إليها الغربيون؟ أظن أنهم يسلّمون ببعضها لأنها متضمنة في منطق أرسطو ولم يصرح بها في وضوح مثل النقط ١، ٢ فيما سبق ذكره، وكانوا يعتبرون النقط ٣، ٤ جديدة عليهم، أما النقطة الخامسة والأخيرة فقد تناولوها في إطار النحو العربي. والآن ماذا قال المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل في هذه العلاقة. سنبين مواقف المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل في هذه العلاقة ببيان النقط الآتية: موضوعات النحو والمنطق، المعنى في بنية اللغة العربية، والتشابه والاختلاف بين النحو والمنطق.

أ ـ موضوعات النحو والمنطق:

لقد حدثت مناظرة هامة في بغداد في عام ٣٢٦ هـ. بين أبي سعيد السيرافي اللغوي النحوي الفقيه المتكلم وأبي بشر متي بن يونس القنائي الذي انتهت إليه رئاسة المناطقة في زمنه. ومصدرنا عنها أبو حيان

التوحيدي اللغوي الأديب الذي كانت له اهتمامات بالفلسفة والمنطق، وكتب أبو حيان عن المناظرة في كتابيه «الإمتاع والمؤانسة» و«المقابسات». وظروف كتابة أبي حيان عنها هي أنَّ الوزير أبا عبدالله العارض (واسمه الكامل أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن سعدان) في عهد صمصام الدولة البويهي طلب من أبي حيان أن يسامره فسامره وكان الوزير يطرح عليه أسئلة في مسائل مختلفة ويجيب عليها أبو حيان، ومن بين أسئلة الوزير أنه طلب من أبي حيان أن يقص عليه المناظرة المشار إليها، ثمَّ جاء أحد أصدقاء أبي حيان يطلب منه ما دار من حديث مع الوزير فسجل ذلك في كتاب «الإمتاع والمؤانسة».

أمَّا المناظرة فقد حدثت في مجلس الوزير أبي الفتح جعفر بن الفرات وزير المقتدر الخليفة العباسي في عام ٣٢٦ هـ. وأحد دوافع هذه المناظرة أنَّ أبا بشر متي بن يونس جاء إلى بغداد وجلس إليه تلاميذه يدرِّس لهم المنطق والفلسفة الإغريقية وكان يبالغ في قيمة المنطق ويهاجم اللغويين ويقول عن النحو: إنَّه يبحث أساساً في اللفظ بينما المنطق يبحث أساساً في المعنى وأنَّ المعنى أشرف من اللفظ. وكان يقول: «لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل والصدق من الكذب والخير من الشر، والحجة من الشبهة والشك من اليقين إلاَّ بما حويناه من المنطق وملكناه من القيام به». فأثار أبو بشر بذلك اللغويين العرب بل وأثار ذلك الوزير بن الفرات فطلب الوزير من يناظر أبا بشر ووقع الاختيار على أبي سعيد السيرافي. وقد حضر المناظرة عدد كبير من علماء بغداد. أما ما انتهت إليه المناظرة فهي انتصار النحوي وهزيمة المنطقي. ولهذه النهاية أسباب كثيرة. منها أنَّ أبا بشر وقع في خطأين فادحين لا يليق بمن انعقدت له رئاسة المنطق في زمنه كما قيل أن يقع فيهما، هما أنَّ المنطقي لا حاجة به إلى الإحاطة باللغة والنحو، وأنَّ النحو يبحث في اللفظ فقط دون المعنى. ومن الأسباب أيضاً أنَّ السيرافي لم يكن محيطاً بالعربية ونحوها فقط وإنَّما كان أيضاً عالماً بالمنطق دون أن

يصرح بتحمسه له. أضف إلى ذلك أنَّ السيرافي كان بارعاً في الجدل وفن المناظرة إلى درجة المغالطة أحياناً وأن يوجِّه إلى خصمه أسئلة لغوية يجهل خصمه جوابها فيوقعه في الارتباك والاضطراب.

وإنَّ القارىء للمناظرة لا يسعه إلاَّ أن يتساءل لِمَ لَمْ يختر مجلس الوزير بن الفرات أبا نصر الفارابي ـ وهو المعاصر والبارع في المنطق ـ أن يكون المناظر للسيرافي؟ يمكننا أن نعطي لذلك ثلاثة احتمالات، الأول أنَّ الفارابي لم يكن في مجلس تعليمه يهاجم اللغويين والنحويين بل كان في تدريسه للمنطق يشترط إجادة اللغة العربية وامتلاك ناصية نحوها فلم يثر حنق أهل النحو، والثاني ما أشيع عن الفارابي من حبه للعزلة وحرصه على تدريسه لتلاميذه بعيداً عن أجواء الجدل والمناظرات ومجالس الوزراء، (وإن كان الفارابي رحل عن بغداد فيها بعد واتَّجه إلى الشام حيث اتصل بالأمير الحمداني سيف الدولة)، والاحتمال الثالث وقد يكون الاحتمال الغالب ـ ويكون الدافع الرئيسي إلى المناظرة ـ أنَّ أبا بشر متّى كان نصرانياً ولعلَّ العرب المسلمين في ذلك الزمن يضيقون أن يهاجمهم نصراني في لغتهم ويقلل من شأنها. ولعلَّ شاهداً على ذلك قول السيرافي لمتّى في المناظرة «... إنّما بودِّكم أن تشغلوا جاهلاً وتستذلوا عزيزاً وغايتكم أن تهوِّلوا بالجنس والنوع والخاصة والفصل والعرض والشخص والماهية والكيفية والكمية والذاتية والعرضية والجوهرية والهيولية والصورية والأيسية والليسية... وهذه كلها خرافات وترّهات ومغالق وشبكات ومن جاد عقله وحسن تمييزه ولطف نظره وثقب رأيه وأنارت نفسه استغنى عن هذا كله... وما أعرف لاستطالتكم بالمنطق وجهاً... ثمَّ حدِّثنا هل فصلتم بالمنطق بين مختلفين أو رفعتم الخلاف بين اثنين، أتراك بقوَّة المنطق وبرهانه اعتقدت أنَّ الله ثالث ثلاثة...».

وكلمة أخيرة عن العلاقات بين الفارابي والسيرافي ومتّى. يقول محسن مهدي نقلاً عن عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة: إنَّ الفارابي لما نزل بغداد أخذ

بعض علومه عن أبي بكر بن السرّاج النحوي البغدادي من أعلام اللغة وقرأ الفارابي عليه صناعة النحو وكان ابن السراج يقرأ على الفارابي صناعة المنطق وقد صحب بن السراج المبرِّد إمام نحاة البصرة وتلميذ سيبويه، وكان أبو سعيد السيرافي أحد تلاميذ بن السراج[١٨]. ولذلك نفهم مصدر إحاطة الفارابي بالعربية ونحوها قبل أن يدخل إلى المنطق والفلسفة. أمّا علاقة الفارابي بأبي بشر متّى فيشوبها الغموض فيذكر محسن مهدي أنّ الفارابي أخذ عنه، ولكن يذكر دي بور ويتفق معه المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق أنّ الفارابي ومتّى تلقّيا طرفاً من علوم الفلسفة على أستاذ نصراني هو يوحنا بن حيلان[١٩]، ويذكر أيضاً أنّه كان لكل من الفارابي ومتّى مجلسه وتلاميذه، وأنّ من بين التلاميذ من كان يحضر المجلسين. وحين حدثت المناظرة قال بعض تلاميذ الفارابي لأستاذهم كيف يجيب هو على الأسئلة التي أثارها السيرافي عن اللغة وصلتها بالمنطق، فذهب الفارابي عن هذه الأسئلة في حلقة كان يشرح فيها ما بعد الطبيعة لأرسطو وهو ما أملاه في كتاب الحروف[٢٠]. ونضيف إلى ذلك أنّ الفارابي تحدّث عن هذه الصلة في كتاب إحصاء العلوم. أمّا عن علاقة الفارابي بالتوحيدي فيمكننا معرفة شيء عنها إذا أدخلنا في الحسبان شخصاً آخر هو أبو سليمان محمد بن طاهر بن بهرام المنطقي السجستاني (ت ٣٩١ هـ). يذكره التوحيدي كثيراً في المقابسات على أنّه أستاذه وكان يسميه كثيراً أبا سليمان المنطقي. ونحن نعرف أنّ الفارابي درّس ليحيى بن عديّ، ودرّس يحيى للسجستاني ودرّس السجستاني للتوحيدي[٢١].

بعد هذه المقدمة الموجزة عن ظروف المناظرة بين السيرافي ومتّى،

---

(١٨) مقدمة محسن مهدي لكتاب الحروف للفارابي ص ٤٥.

(١٩) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة ص ١٣٨.

(٢٠) مقدمة محسن مهدي لكتاب الحروف ص ٤٨.

(٢١) مقدمة محمد توفيق حسين لكتاب المقابسات للتوحيدي، مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٠.

ننتقل إلى إيجاز موقف المناطقة والفلاسفة العرب الأوائل وخاصة مواقف الفارابي ومتّى والسجستاني، من العلاقة بين المنطق والنحو، ونبدأ بالخلاف في الرأي بين موضوعات النحو وموضوعات المنطق.

يمكننا القول بوجه عام إنَّ كلا النحو والمنطق يبحثان في اللفظ والمعنى معاً، ويخطىء من يميز النحو من المنطق بقوله إنَّ النحو موضوعه اللفظ والمنطق موضوعه المعنى. ولذلك أخطأ أبو بشر متّى المنطقي حين قال في مناظرته مع السيرافي النحوي «النحو لم أنظر فيه لأنه لا حاجة بالمنطق إليه، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مرّ المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عثر النحوي بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ واللفظ أوضع من المعنى»[٢٢]. فيردّ السيرافي بحجّة أساسية متعددة النواحي مفادها أنّ من المحال أن ننطق الألفاظ دون دلالتها على معانٍ، ومن المحال أيضاً أنَّ تكون لدينا معانٍ عارية عن الجهاز اللفظي، بل إنَّ من المحال أن ننطق أي جملة في العربية دون أن ندرك معناها أولاً، ويقول السيرافي في ذلك: «لم تدَّعي أنَّ النحوي إنما ينظر في اللفظ دون المعنى والمنطقي ينظر في المعنى دون اللفظ؟ هذا كان يصحُّ لو أنَّ المنطقي كان يسكت ويجيل فكره في المعاني ويرتب ما يريد بالوهم السانح والخاطر العارض والحدس الطارىء فأما وهو يزيغ أن يبرز ما صح له بالاعتبار والتصفح إلى المتعلم والمناظر فلا بدَّ له من اللفظ الذي يشتمل على مراده»[٢٣]. «وإذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلاَّ باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف، أفليس قد لزمت الحاجة إلى تعلم اللغة؟»[٢٤] «ألا ترى أنَّ رجلاً لو قال: نطق زيد بالحق ولكن ما تكلَّم بالحق، وتكلم بالفحش

---

(٢٢) التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ص ١١٣.

(٢٣) التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ١١٩.

(٢٤) نفس المرجع ص ١١١.

ولكن ما قال الفحش، وأعرب عن نفسه لكن ما أفصح، وأبان المراد لكن ما أوضح، أوفاه بحاجته ولكن ما لفظ، أو أخبر لكن ما أنبأ، لكان في جميع هذا محرّفاً ومتناقضاً وواضعاً للكلام في غير حقه ومستعملاً اللفظ على غير شهادة من عقله وعقل غيره...»[٢٥].

نلاحظ أنّ الفارابي لم يقع فيما وقع فيه متّى إذ كان يعتقد أنّ الإحاطة باللغة ونحوها شرط أساسي لدراسة المنطق، وأنّ النحو يبحث في اللفظ ومعناه كما أنّ المنطق يضع القوانين الضرورية لكل فكر صحيح وللمعاني الأولية الثابتة موضوعة دائماً في ثوب لفظي، وفي ذلك يقول: «وأمّا موضوعات المنطق وهي التي تعطي القوانين فهي المعقولات (المعاني) من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات، وذلك أنّ الرأي إنّما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروّي ونقيم في أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأي»[٢٦] ولقد خصّص ابن جني في كتابه **الخصائص** باباً سمّاه «في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني» يقول فيه: «... وذلك أنّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها، فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنّها لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد... فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها... فكأنّ العرب إنّما تحلّي ألفاظها وتدبجها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها بها إلى إدراك

---

(٢٥) نفس المرجع ص ١١٤.

(٢٦) الفارابي: إحصاء العلوم ص ٥٩.

مطالبها... «الألفاظ خدم المعاني والمخدوم لا شك أشرف من الخادم»[٢٧].

ب ـ المعنى في بنية اللغة العربية:

نزيد هنا وضوحاً أمر اهتمام العربية بالمعنى وتمكّن المعنى فيها وتقدمه على اللفظ بالنقط التالية:

١ ـ توجد كلمات يزاد فيها حروف للحصول على معان جديدة مثل فَاعَلَ وأنَّها غير فَعَلَ إذ تدل الأولى على حدث بين اثنين مثل ضارب زيداً عمراً وشاتم جعفر بشراً، ومثل فَعَّل للتكثير نحو غلّق الأبواب وقطّع الحبال وكسّر الجرار، أو ترد بمعنى المبالغة كقوله تعالى يذبّحون أبناءكم، أو بمعنى النسبة نحو جهّله أي نسبة إلى الجهل، وظلّمه إلخ.

٢ ـ إضافة حرف في أوّل الكلمة ليدل على معنى جديد مثل مضرب ومقتل ومذهب ومدخل ومخرج.

٣ ـ تقديم حروف المعنى في أوّل الكلمة وذلك لقوّة العناية به فتتقدم حروف المضارعة في أوّل الفعل نحو أفعل ونفعل وتفعل ويفعل، وبذا لا تحتاج العربية دائماً إلى الضمائر الشخصية تسبق الفعل مثل أنا أفعل، كما نجد في اللغات الأوروبية الحديثة.

٤ ـ وهناك حروف معنى أخرى تضاف إلى الكلمة لتعطي معنى جديداً مثل ألف التكسير نحو دراهم أو ياء التصغير نحو دريهم، وقد يأتي حرف المعنى في آخر الكلمة مثل تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجمع ونحو ذلك.

٥ ـ تدل صيغة فَعَلان على الحركة والاضطراب كالنزوان والغليان والجيشان والهيجان، وصيغة فَعْلان تدل على صفات أو أحوال كالعطشان

---

(٢٧) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ص ـ ١، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ص ٢١٥ ـ ٢٢٠.

والشبعان والريان والغضبان، وصيغة فُعال تدل على الأدواء كالصداع والزكام والسعال، كما تدل على الأصوات كالصراخ والنباح، ويدل وزن فعلله على حكاية الأصوات كالصرصرة والقرقرة والقعقعة ونحو ذلك.

٦ ـ واللغة العربية أكثر مرونة من غيرها لأنها أكثر قبولاً للاشتقاق ويقوم بدور كبير في تنويع المعنى الأصلي، ويزوِّد الاشتقاق في العربية بذخيرة من المعاني لا يسهل أداؤها في اللغات الأخرى، والاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، مثل صهر أي أذاب الجسم بالنار فنشتق انصهر واستصهر وتصاهر ومنصهر ومصهور. والحركات خاصة أخرى فريدة في العربية تكسب الكلمة معاني مختلفة دون أن تكون هذه الحركات أثراً لمقطع أو بقية من أداة، ولذلك نفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول مثل مُكْرِم ومُكرَم، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول، وبين الفعل والمصدر مثل عَلِمَ وعِلْم، وبين المفرد والجمع مثل أَسَد وأُسُد، وبين فعل وآخر مثل قَدِم وقَدَّم، وهكذا[٢٨]. وتدل هذه الخصائص في العربية على أنَّ المعنى متقدم على اللفظ وأنَّ الكلمة أو الجملة لا يمكن قراءتها إلَّا بعد فهم معناها.

حـ ـ علاقة النحو بالمنطق:

والآن نأتي على موضوع هو من أدقّ موضوعات فلسفة اللغة وأصعبها على التناول ويهتم به المناطقة والفلاسفة المعاصرون بل وفي كل عصر، لكنَّهم جميعاً يمسُّونه مسَّاً خفيفاً لصعوبته وعسره وقد يؤدي التعمق فيه إلى

---

(٢٨) نفس المرجع ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦ أيضاً.
عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، المكتبة الثقافية رقم ١٤٤، القاهرة ١٩٦٥ ص ٣٤ ـ ٤٨.

طريق مسدود - وذلك هو موضوع العلاقة بين المنطق والنحو في أي لغة إنسانية. أشرنا من قبل إلى نص للفيلسوف الحديث كنط في سياق حديثه عن المقولات فيدرك تماماً ما بين النحو والمنطق من علاقة لكنه لا يذكر إلاّ وجود هذه العلاقة دون التعمق في بحثها. أشرنا أيضاً فيما سبق إلى أنّ رسل وفتجنشتين من المعاصرين أدركوا علاقة أساسية بين تركيب اللغة التي نستخدمها وتركيب الواقع الذي تتحدَّث هذه اللغة عنه، لكنّهما تراجعا عن هذه الموازاة بين تركيب اللغة والواقع، لكنَّ المشكلة لا زالت تطلّ وتُلحّ على الفلاسفة فنرى رسل في مرحلة متأخرة متطورة من حياته الفكرية يختم كتاباً له باعتقاده أنّه يمكننا أن نصل من تركيب اللغة إلى معرفة ما عن تركيب العالم، دون أن يفصل في أسس هذا الاعتقاد. ونريد أن نسأل في هذه الفقرة والفقرات التالية هل أدرك المناطقة والفلاسفة العرب القدامى هذه العلاقة بين النحو والمنطق وبين اللغة والعالم؟ وهل لهم إضافات فيها؟ والجواب بنعم بكل تأكيد، ونوجز موقف العرب القدامى بعقد مقارنة بين النحو والمنطق عندهم، أو بيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما. ولنذكر بالفضل أبا نصر الفارابي فهو أوّل من أدرك العلاقة بين هذين العلمين في الفكر العربي القديم، لكن تعرض لهذه العلاقة أيضاً السيرافي والتوحيدي من اللغويين والسجستاني من المناطقة. أدرك هؤلاء أنَّ هناك شبهاً وموازاة وقربى واتساقاً بين قوانين النحو والمنطق وأنَّ من اليسير أن تجد في قوانين النحو ما يناظرها في قوانين المنطق، إن لم تكن قوانينهما واحدة فيه متقاربة موصولة. يقول الفارابي: «وصناعة المنطق تناسب صناعة النحو: ذلك أنَّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل، والمعقولات (المعاني) كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنَّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات[٢٩]» ولم يذكر الفارابي - ولا أي منطقي أو لغوي آخر - أي أمثلة توضيحية، لكن من السهل ذكر بعض

---

(٢٩) الفارابي: إحصاء العلوم ص ٥٤.

الأمثلة. هناك تقارب شديد وقريب واضحة بين اسم العلم في اللغة والجوهر بالمعنى المنطقي في المنطق إذ كلاهما موصوف ولن يكون صفة لشيء آخر، بين الإسناد في اللغة والحمل في المنطق، بين صيغة الجملة الاسمية وصورة القضية الحملية، بين الترادف والهوية، بين النفي والتناقض، بين الشرط في اللغة والتضمن في المنطق الذي يقوم على أنَّ تالي القضية الشرطية يعتمد على مقدّمها، وهكذا. وفي نفس المعنى يسأل أبو حيان التوحيدي أستاذه في المنطق أبا سليمان السجستاني في المقابسات «إني أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة، وعلى ذاك فما الفرق بينهما، وهل يتعاونان بالمناسبة وهل يتفاوتان بالفرق؟...»[٣٠]. وسوف نسجل جواب السجستاني بعد قليل. ويضيف هؤلاء المناطقة واللغويون في هذه المشابهة أنَّه يمكن اعتبار علم النحو هو منطق العرب أو علم المنطق العربي، ما دامت القوانين واحدة أو على الأقل متشابهة متقاربة متواصلة، وفي ذلك يقول السيرافي في مناظرته لأبي بشر بن متّى: «والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة[٣١]»، ويقول التوحيدي على لسان السجستاني: (النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي، وجُلُّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي كالحلل والمعارض، وجلُّ نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر...)[٣٢]. بل تجد لديهم نقطة ثالثة هي أنَّ المنطق يمكن اعتباره جزءاً من النحو كما يقول السيرافي: «وذلك يدل على علوّ قدم السيرافي في المنطق إلى جانب مكانته في النحو ومن ثمَّ كان يغالط متّى حين كان يخاصمه في قيمة المنطق». أو أنَّ المنطق تابع النحو كما يقول السجستاني، المهم أنَّه لم يكن لأحد العلمين غنى عن الآخر عند العرب القدامى إذا استثنينا أولئك العرب الذين هاجموا المنطق

---

(٣٠) التوحيدي: المقابسات ص ١٢١.

(٣١) التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ص ١١٥.

(٣٢) التوحيدي: المقابسات ص ١٢١ - ١٢٢).

اليوناني لأسباب اعتقادية. وفي ذلك يقول السيرافي لمتّى: «... الخلاف بين اللفظ والمعنى أنَّ اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ولهذا كان اللفظ بائداً على الزمان وكان المعنى ثابتاً على الزمان لأن مستملي المعنى عقل والعقل إلهي، ومادة اللفظ طينية وكل طيني متهافت، وقد بقيت أنت بلا اسم لصناعتك التي تنتحلها وآلتك التي تزهى بها»[٣٣]. ويقول التوحيدي على لسان السجستاني: «... والنحو أوَّل مباحث الإنسان والمنطق آخر مطالبه... والنحو يُدخل المنطق لكن مزيناً له والمنطق يُدخل النحو محققاً له... وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعان للمنطق من النحو حتى يصح ويستحكم...»[٣٤].

أمَّا أوجه الخلاف بين المنطق والنحو كما رآها العرب القدامى فيمكن حصرها في ثلاث نقط وجيزة:

١ - خصوصية علم النحو وعمومية المنطق فلكل أمَّة نحوها الذي يعتمد على طبائع أهلها وسماعها وعادتها في التعبير عن ذاتها. أمَّا علم المنطق فلا يختلف باختلاف الأمم ويعتقد العرب القدامى أنَّ المنطق لا يختلف باختلاف الزمان والمكان.

٢ - ومصدر النحو العربي عادات العرب ولسانهم، بينما مصدر المنطق هو العقل وهو مشاع بين كل الشعوب.

٣ - والنحو قد يتغير وبعض الألفاظ والتراكيب قد تتغير، بينما المعاني والمفهومات والمبادىء التي يبحثها المنطق فثابتة. وقد ذكرنا فيما سبق نصاً للسيرافي يدل على تغير الألفاظ وثبات المعاني ويقول التوحيدي على لسان السجستاني: «ويجب أن تعلم أن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب... والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أي جيل

---

(٣٣) التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ص ١١٥.
(٣٤) التوحيدي المقابسات ص ١٢٤.

كانوا وبأي لغة أبانوا إلاَّ أن تتعذر أسماء عند قوم وتوجد عند قوم. . .». «والنحو يتبع ما في طبائع العرب وقد يعتريه الاختلاف والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس وهو مستمر على الائتلاف»[٣٥].

تلك مواقف جديرة بالاعتبار والتقدير فقد اهتم المناطقة والفلاسفة العرب القدامى بقيمة الإحاطة باللغة واعتبارها شرطاً أساسياً لفهم موضوعات المنطق، وإنَّ العربية تعني بالمعنى قدر عنايتها باللفظ، وإن بين النحو والمنطق علاقات مشابهة واختلاف لكن ما أوردناه هنا عن العلاقة بين النحو والمنطق لا يعدو الوصف لكن لا يتعداه إلى التفسير أي نريد أن نسأل لم قوانين المنطق متشابهة متقاربة مترابطة؟ الحق أنَّ الإجابة عن هذا السؤال يخرج عن مجال اللغة والمنطق إلى مجال الميتافيزيقا ـ نقصد أننا إذا أردنا تفسير العلاقة بين اللغة والمنطق يجب أن نخوض في طبيعة العقل وسرّ اليقين في قوانين المنطق واستحالة تغيير قواعد النحو في أي أمة، وصلة ذلك كله بالعالم الذي نعيش فيه. إنَّ تفسير المشابهات القائمة بين النحو والمنطق محتاج لبحث غير لغوي وغير منطقي وإنما بحث ابستمولوجي في طبيعة المعرفة والوجود، وهو مبحث خاضه الفلاسفة العرب القدامى، ويخرجنا الحديث فيه عن مجال فلسفة اللغة. يكفينا هنا فقط أن نقول: إنَّ الفلاسفة العرب القدامى أدركوا أنَّ هنالك علاقة بين تركيب اللغة وتركيب العقل وتركيب الواقع، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: «إنَّ للأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان ووجوداً في اللسان. أمَّا الوجود في الأعيان فهو الوجود الأصلي الحقيقي، والوجود في الأذهان هو الوجود العلمي الصوري، والوجود في اللسان هو الوجود اللفظي الدليلي، فإنَّ السماء مثلاً لها وجود في عينها ونفسها ثمَّ لها وجود في أذهاننا ونفوسنا لأنَّ صورة السماء حاضرة في أبصارنا ثمَّ في خيالنا. . . أمَّا الوجود في اللسان فهو اللفظ المركب من أصوات. . . فالقول دليل على ما في الذهن

---

(٣٥) المرجع السابق ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له. ولو لم يكن وجود في الأعيان لم ينطبع صورة في الأذهان ولو لم ينطبع صورة في الأذهان لم يشعر بها إنسان ولو لم يشعر الإنسان لم يعبر عنها باللسان وإذن فاللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة لكنها متطابقة متوازية...»[٣٦].

---

(٣٦) الغزالي: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ١٠ ـ ١١.

اللغة العربية أتوقيف أم إصلاح؟

المألوف في العصر الحديث أنَّ اللغويين والمناطقة والفلاسفة يؤكدون أنَّ اللغة مواضعة واصطلاح أو هي صناعة إنسانية وظاهرة اجتماعية وأنَّ الإنسان هو صانع الألفاظ وقواعد تركيبها، وليس المقصود بذلك أنَّ اللغة ابتكار فرد معين بإرادته واختياره كما نقول: إنَّ فلاناً اخترع الطائرة أو إنَّ فلاناً أوَّل من صمَّم الحاسب الألكتروني، وإنَّما تواضع الناس واصطلحوا واتفقوا فيما بينهم حين تجمعوا وتكوَّن منهم مجتمع على أن يتعارفوا على إعطاء أسماء لما أمامهم من أشياء، وبمرور الزمن واتفاقهم ارتبط كل اسم بمسمى. لكن اللغويين والمناطقة والفلاسفة المحدثين حين يقولـون: إنَّ اللغة مواضعة إنسانية يردفون أن للغة كصناعة إنسانية تلك الخاصة الغريبة وهي أنَّ من المستحيل أن يغير مفرداتها أو قواعدها فرد أو مجموعة من الناس حسب هواهم أو رغبتهم وإنَّما تظل المفردات وقواعد تركيب الجمل أمراً طاغياً ملحاً ليس في مقدور أحد تغييره، ولا يمنع هذا من أنَّ اللغة تتطور معاني مفرداتها بمرور الزمن وأن تدخل في اللغة مفردات جديدة حسب مقتضيات العصر، لكن تظل ثروة المفردات في لغة ما معيناً ثابتاً نستخدمه للتعبير عن أنفسنا ولتوصيل أفكارنا للآخرين. أمَّا تركيب أي لغة ونسيج قواعدها ونحوها فأمر لا يسعنا إلاَّ تعلمه والخضوع له، ولذلك دلالته إذ أنَّ اللغة تصور الواقع الذي نعيش فيه، وما دمنا مضطرين إلى معايشة العالم كما نجده فعلينا معايشة نحـو اللغة التي نتكلمهـا واتِّباع

قواعدها. وقد أشرنا في فصل سابق إلى أنَّ بعض المناطقة المعاصرين لما أرادوا أن يفسروا سرَّ اليقين في قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق، لجأوا إلى المواضعة اللغوية ورأوا أن سرَّ هذا اليقين يكمن في الصياغة اللغوية للقضية الرياضية أو لإحدى قواعد المنطق، فإذا كنا نستخدم المفردات اللغوية في هذه القضية أو تلك القاعدة استخداماً صحيحاً وكانت الصياغة سليمة التركيب جاءت القضية تحليلية تكرارية صادقة حتماً. ورأينا أنَّ لهذه النظرية أنصاراً ومعارضين.

ونريد في هذه الفقرة وما يليها أن نتساءل هل بحث اللغويون والمناطقة والفلاسفة العرب القدامى في أصل الغة وإذا كان الأمر كذلك هل رأوا أنَّ اللغة اصطلاح ومواضعة إنسانية، وإذا كان الأمر كذلك هل أدركوا العلاقة بين يقين القضايا اليقينية ومعاني وتركيب الجمل التي صيغت فيها هذه القضايا؟ سوف يمكننا أن نستبق جواب هذه الأسئلة في عجالة ـ وما سوف نفصِّل فيه بعد قليل ـ ونقول إنَّ العرب القدامى بحثوا في أصل اللغة ورأى أغلبهم أنَّ اللغة اصطلاح، ومواضعة إنسانية، لكن على الرغم من اعتقادهم بأنَّ قضايا الرياضيات البحتة وقوانين المنطق يقين وصدق مطلق فإنَّهم لم يربطوها بفكرة الاصطلاح اللغوي وإنما رأوا أنَّ هذه القوانين فطرية ولا يتطرق إليها شك وأنَّها ضرورية يجد الإنسان نفسه مضطراً إلى تصديقها ولا يتصور الشك فيها[37].

من العرب من أوجز في الإشارة إلى أنَّ اللغة اصطلاح دون تفصيل، ومن هؤلاء نذكر الغزالي حيث يقول: «وجود اللسان (اللغة) يختلف بالأعصار ويتفاوت في عادة أهل الأمصار... والألفاظ عبارة عن الحروف المقطعة الموضوعة بالاختيار الإنساني للدلالة على أعيان الأشياء... ويقال سمى فلان ولده إذا وضع لفظاً يدل عليه ويسمى وضعُه تسميةً...»[38] ومن العرب

(37) انظر الفارابي إحصاء العلوم ص ٥٣ وأيضاً الباقلاني: التمهيد ص ٣٥ و ٣٧.

(38) الغزالي: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص ١١.

من كتب بعض تفصيل في أصل اللغة وأنّها اصطلاح إنساني خالص، نذكر منهم على سبيل المثال أبا نصر الفارابي في كتاب **الحروف** وابن جنّي في **الخصائص**.

وقبل أن نوجز موقف المناطقة والعرب القدامى من أصل اللغة، يحسن أن نشير إلى الجو الفكري الذي نشأ في أحضانه هذا البحث، وهو البحث في أسماء الله تعالى. رأي كل المعتزلة، وكل الأشاعرة أنّ أسماء الله توقيفية وليست تواضعات إنسانية، والمقصود بالتوقيف ما أتى به الوحي أو عدم جواز إطلاق اسم أو صفة على الله لم يطلقها هو على نفسه أو لم يسمه بها رسوله، لأنّها لو لم تكن كذلك لجاز تسميته عارفاً فقيهاً دارياً عاقلاً فطناً طبياً، كما جاز وصفه بكونه عالماً لأنها أسماء مرادفة للعلم في اللغة، ولما لم يجز ذلك، علمنا أنّ الاستعمال موقوف على السمع والأذن. المعرفة اسم لعلم تقدمته غفلة فلا يصح أن نقول: إنّ الله عارف وإنّما نقول: إنّ الله عالم.[٣٩] فلا خلاف بين كل المتكلمين في أنّ أسماء الله تعالى توقيفية لكنّ الفلاسفة العرب القدامى ـ ومعهم فخر الدين الرازي من الأشاعرة ـ أباحوا إطلاق أسماء وصفات على الله ما لم يرد في القرآن الكريم مثل الصانع وواجب الوجود لذاته ونحو ذلك.

ومن هذا البحث ينتقل المتكلمون والفلاسفة إلى أصل اللغة، وينقسمون فريقين غير متكافئين. نجد الأشاعرة وحدهم هم الذين نادوا بأنّ اللغة العربية توقيفية أيضاً، بينما كل المعتزلة وكل الفلاسفة وأغلب اللغويين نادوا بأنّ العربية اصطلاح لا توقيف. رأي الأشاعرة أنّ اللغات توقيفية لأنّ الله وضع معاني الألفاظ ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ (البقرة ٣١)، ويذهب المفسرون في هذه الآية تفسيرات شتى، فيقول الزمخشري مثلاً إنّ المراد بالأسماء الأنواع التي خلقها الله وعلّم الله آدم

---

(٣٩) أحمد صبحي: في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية. ١٩٧٨ ص ٧٥٧.

أنَّ هذا اسمه فرس وهذا اسمه بعير وهكذا وعلَّمه أحوالها وما يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية[٤٠]. وهناك تفسير آخر لنفس الآية إذ يمكننا تأويلها بقولنا: إنَّ الله أقدر آدم على أن يتواضع على الأسماء، وإن قيل: لم خصَّ الله تعليم آدم بالأسماء، مع أنَّ باللغة أسماء وأفعالاً وحروفاً ولا يجوز أن يكون الله علَّم آدم الأسماء وحدها، نقول: إنَّ الأسماء هنا تشمل الأفعال والحروف لأنُّها أقواها ولا بدَّ لكل كلام مفيد من الاسم، والأسماء من القوَّة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تالٍ لها[٤١].

أمَّا المعتزلة فيرون أنَّه بينما تكون أسماء الله توقيفية فإنَّ اللغات جميعاً اصطلاحية وصناعة إنسانية، ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلَّا بلسان قومه ليبين لهم﴾ (إبراهيم: ٤). ويذهب كل الفلاسفة واللغويون مع المعتزلة في القول إنَّ اللغة مواضعة واصطلاح. ونذكر الفارابي من الفلاسفة وابن جني من اللغويين الذين توسعوا في شرح اللغة كاصطلاح، ونوجز فيما يلي ما يتفق فيه كلاهما.

إذا ما شبَّ الطفل ونهض وأدرك الأشياء من حوله يبدأ في استخدام قواه العقلية من تعلم وتصور وتخيل وتعقل. فإذا أراد أن ينقل أفكاره ومشاعره إلى الآخرين استعمل أولاً الإشارة في الدلالة على ما يريد نقله للآخرين، ثمَّ درج الإنسان بعد ذلك على استخدام الأصوات، وأوَّل التصويتات النداء، ثمَّ تطورت لغته إلى استخدام أصوات أخرى ليدل بصوت واحد على شيء واحد بعينه، وصوت آخر ليدل على شيء محدَّد آخر، ثمَّ بالتكرار والمراس يتفق المتكلم والسامع على علاقة ثابتة بين أسماء الأشياء ومسمياتها، فيكونان قد اصطلحا وتواطئا على تلك اللفظة فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع في الجماعة. كأنَّ إنساناً جاء وأومأ إلى صاحبه وقال مشيراً إلى إنسان ثالث: إنسان، إنسان، إنسان فحين يسمعون هذا اللفظ

---

(٤٠) المرجع السابق ص ٧٦٣.

(٤١) ابن جني: الخصائص جـ ١، ص ٤١.

مرة ثانية فهم أنَّ هذه الكلمة تشير إلى أي فرد من أفراد الناس، وإن أرادوا تسمية عين أو يد استخدموا هذه الكلمات بالإشارة إلى تلك الأعضاء فيقع الارتباط بين الاسم والمسمى، وهكذا. ثمَّ ينتقل الإنسان من استخدام الألفاظ الدالة على محسوسات إلى اصطلاح لغوي على الكلمات التي تدل على كليات أو معانٍ، وذلك بإدراك أنَّ من الأشياء ما تتشابه، ومنها ما تختلف، فنقيد المتشابهات بكلمة واحدة لتدل على معنى واحد مثل أبيض، حار، مربع، فاني، استحالة، ونحو ذلك. ومن الممكن أن نذهب إلى أنَّ أصل اللغات كلها إنَّما ينشأ من الأصوات المسموعة كدويِّ الريح وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك ثمُّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد[٤٢].

خاتمة:

لقد توصلنا في هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

١ ـ أدرك المناطقة والفلاسفة واللغويون العرب القدامى ضرورة الإحاطة بعلوم اللغة كمقدمة ضرورية لفهم مصطلحات المنطق وقواعده ومشكلات الفلسفة، ويعتبر هذا إضافة عربية إلى التراث اليوناني القديم الذي رأى سبق المنطق فقط على باقي العلوم، فجاء العرب القدامى وأعلنوا سبق علوم اللغة على المنطق. لاحظنا أيضاً أنَّ الفلاسفة العرب القدامى أدركوا ضرورة الإحاطة اللغوية كبداية ضرورية للعمل الفلسفي، فقد كانوا يستغرقون في شرح معاني المصطلحات الفلسفية على مستوى استخدامها اللغوي في لسان العرب قبل أن يدخلوا إلى شرح معاني تلك المصطلحات كما يراها الفلاسفة، وهو اتجاه مستحدث في العمل الفلسفي، وبذلك يكون العرب قد فتحوا باب ما يسمى الآن في

---

(٤٢) انظر: الفارابي: كتاب الحروف ص ١٣٥ ـ ١٣٩ وأيضاً.
ابن جني: الخصائص ص ٤٠ ـ ٤٧.

القرن العشرين «الفلسفة اللغوية». ولاحظنا أنّ أبا نصر الفارابي هو رائد هذه المواقف فلم يسبقه أحد، ثم تابعه الآخرون في مواقفه، كما أنّ كثيراً من المتكلمين ساروا في نفس الطريق.

٢ ـ لقد اهتمّ المناطقة والفلاسفة واللغويون العرب القدامى بالعلاقة بين علمي النحو والمنطق. رأوا تشابهاً في موضوعهما إذ يبحث كلاهما في اللفظ والمعنى ووضحوا أنّ الجملة في العربية لا يمكن قراءتها إلّا بعد فهم معناها، ورأوا تشابهاً بين النحو والمنطق في قوانينهما فنجد لقواعد النحو ما يناظرها ويتسق معها في قواعد المنطق، بل رأى بعضهم أنّ علم النحو هو علم المنطق عند العرب ورأى بعضهم الآخر أنّ المنطق تاج النحو. وكما أدركوا التشابه بين العلمين أدركوا أيضاً ما بينهما من تباين، مثل قولهم بعمومية المنطق في كل أمة وفي كل عصر، وخصوصية النحو بمعنى أنّ لكل أمة نحوها، يتباين العلمان أيضاً في مصدرهما فمصدر النحو العربي لسان العرب وعاداتهم اللغوية، ومصدر المنطق هو العقل بتصوراته الأولية وما هو مشترك بين الناس جميعاً. وكان الفارابي رائداً أيضاً في هذه العلاقات وأوجه الشبه والاختلاف، كما ألقى أبو سعيد السيرافي النحوي وأبو سليمان السجستاني المنطقي وأبو حيان التوحيدي أضواء وإفاضة. ومما يدل على اهتمام العرب القدامى بهذا الموضوع تلك المناظرة الشهيرة التي دارت بين السيرافي اللغوي وبشر متّى بن يونس المنطقي، وقد ذكرنا ظروف هذه المناظرة: ما الدافع إليها؟ وماذا قيل فيها؟ وما نتيجتها؟

٣ ـ لقد اهتم الفلاسفة واللغويون العرب القدامى بالبحث في أصل اللغة ونشأتها، وهل هي توقيف ووحي أم هي صناعة إنسانية ومواضعة اجتماعية، ولاحظنا أنّهم جميعاً في صف الاصطلاح والمواضعة باستثناء أئمة الأشاعرة الأوائل. ورأينا أنّ الدافع إلى هذا البحث كان التساؤل عن أسماء الله تعالى وصفاته أهي توقيفية أم اصطلاح؟ فقال المعتزلة

والأشاعرة أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية، واختلف عنهم الفلاسفة، لكنَّ اللغة فيما عدا هذه الصفات الإلٓهية اصطلاح ومواضعة عند كل المعتزلة والمتأخرين من الأشاعرة وكل الفلاسفة وجمهور اللغويين، ورأى أئمة الأشاعرة الأوائل فقط أنَّ اللغة الإنسانية توقيفية.

٤ ـ لاحظنا أخيراً أنَّ المناطقة والفلاسفة العرب القدامى أدركوا نقطاً منطقية بالغة الأهمية، لكنهم أشاروا إليها في إيجاز وإشارات عابرة، وهو ما فصَّل فيه المناطقة المعاصرون، ومن الأمثلة على ذلك يقين قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق، والتمييز في الرياضيات بين الرياضيات العملية أو التطبيقية والرياضيات البحتة، وإنَّ الأولى احتمالية الصدق فقط بينما الثانية يقين وصادقة دائماً، وإنَّك قد تجد عبارتين مختلفتي المعنى رغم أنَّهما يشيران إلى شيء واحد بعينه، وإنَّ الوجود قد يقال على أشياء كثيرة من بينها صدق القضية، وإنَّ هنالك علاقة وثيقة بين قواعد اللغة وتصورات العقل وتركيب الواقع ونحو ذلك. لكن على الرغم من إدراك المناطقة والفلاسفة العرب القدامى لهذه المواقف فإنَّهم لم يهتموا بها اهتماماً خاصاً، أو أنَّ ما كتبوه في هذه الموضوعات لا يرقى إلى مرتبة النظريات المفصَّلة.

خاتمة الكتاب

لقد ألحقنا بكل فصل من فصول الكتاب خاتمة تلخّص أهم ما ورد فيه من مواقف، ولا نستطيع الآن أن نوجز هذه الخواتيم، فسوف يكون في ذلك إيجاز مخل أو مجرد تكرار، لكن يمكننا أن نسجل هنا النتائج العامة التي توصلنا إليها في دراستنا لفلسفة اللغة.

١ ـ لقد أدّى المناطقة المعاصرون خدمات جليلة للغة حين نظروا نظرة نقدية إلى تصنيفات اللغويين لبعض المفردات والعبارات، مثل قول المناطقة إنّ الأسماء العامة والصفات والأفعال ليست أصنافاً متميزة حين تسند إلى اسم العلم وإنما تعتبر جميعاً صنفاً واحداً أو مقولة واحدة (رسل)، وأنّ أي عبارة وصفية محددة لا تنطبق إلّا على شخص واحد أو شيء واحد لا يمكن أن تكون بديلة من الناحية المنطقية باسم العلم الذي يسمى هذا الشخص أو الشيء (فريجه ورسل)، وأنّ هنالك تمييزاً حاسماً بين الصورة اللغوية والصورة المنطقية للجملة فقد تتفق جملتان في صورتها اللغوية وتختلفان في الصورة المنطقية، وإنّ العكس صحيح (فريجه)، ومن جهة أخرى يجعل اللغويون الأسماء كلها صنفاً واحداً، وكذلك الأفعال كلها صنف واحد، والصفات كلها صنف واحد، لكنّ المناطقة المعاصرين لا يرون أن الأسماء كلها تؤلف صنفاً واحداً، وكذلك الأفعال والصفات، وإنما يجب أن تصنف مقولة الأسماء إلى نماذج متميزة فليست كل الأسماء من نوع واحد، وكذلك الحال في مقولة الفعل ومقولة الصفة، فليست

الأفعال كلها من نوع واحد، وكذلك في الصفات. (فتجنشتين). ومن حسن الطالع يتفق اللغويون مع المناطقة في هذه التعديلات ويرحبون بها، وحين رجعنا إلى التراث العربي القديم لم نجد مثل هذه التحليلات المنطقية لمفردات اللغة أو ما يشبهها عند المناطقة العرب القدامى، لكنا لاحظنا أنهم أدركوا أهمية البحث اللغوي في العمل المنطقي والفلسفي. رأوا أنَّ الإحاطة بعلوم اللغة ضرورة للقيام بالبحث المنطقي والفلسفي - وجدناهم يقدمون لتحديد معاني المصطلحات المنطقية وللبحث في المشكلات الفلسفية بمقدمات ضرورية تشتمل على بيان معاني تلك المصطلحات في لسان العرب وكيف تستخدمها العربية الفصحى ومقارنة هذه الاستخدامات بما يقوله المناطقة والفلاسفة.

٢ - إنَّ الوظيفة الأساسية للغات الطبيعة - وهي اللغة العادية التي نتكلمها ونكتب بها - هي أن نعبر بها عن مكنون أنفسنا وأن ننقل بها إلى الآخرين أفكارنا ومعارفنا عن الواقع لكن هذه اللغة كثيراً ما تكون غامضة قاصرة، فجاء بعض الفلاسفة المعاصرين - بدافع رغبتهم الشديدة في الصدق والوضوح والدقة المطلقة - يحاولون إقامة لغة فنية صورية، معاني مفرداتها محددة تماماً، وقواعد تركيب جملها تعتمد على قواعد المنطق البحت، وتدل كل جملة على واقعة محددة، وأنَّ هذه اللغة الدقيقة هي ما تناسب العمل الفلسفي الدقيق، وكانت تسمى هذه اللغة «اللغة المثالية» أو «اللغة الكاملة منطقياً». لكن سرعان ما أحسن هؤلاء الفلاسفة أنَّ مشروع إقامة تلك اللغة عمل مستحيل (رسل وفتجنشتين في فكرهما المبكر). وقد دلَّ هذا الفشل على أنَّ اللغة العادية هي اللغة الوحيدة التي يجب علينا استخدامها في أي علم وفن، ولذلك رأى أغلب الفلاسفة على مر العصور أنَّ اللغة العادية صالحة للتعبير، ويمكننا تجنب ما بها من غموض وقصور بتهذيبها وتحديد معنى ما نستخدم من كلمات وعبارات ومصطلحات، بل يمكننا أن ننحت مفردات جديدة لتفي بأغراضنا حسب الحاجة، ولا بأس أن يكون الاستدلال المنطقي البحت رائدنا في تعبيرنا

عمّا نريد توصيله للآخرين (من أرسطو إلى العصر الحديث باستثناءات قليلة). لكن رأى أحد الفلاسفة المعاصرين أن نكفّ عن طلب المعنى المحدد لكل كلمة فليس هذا من طبيعة اللغة لأنّه يمكن للكلمة الواحدة أن يكون لها عدّة معان في الظروف المختلفة وأن نتخذ طريقة استخدام الرجل العادي للغة في حياته اليومية نموذجاً لنا (فتجنشتين). لكننا نلاحظ أنّ هذا الموقف الأخير ليس عليه إجماع المناطقة والفلاسفة، فقد تبين للنقاد أنّ اللغة العادية كما هي وبلا تهذيب قد لا تفي بكل حاجات العلماء والفلاسفة في موضوعات تخصصهم، كما أنّ العلماء والفلاسفة مهتمون بمسائل ومشكلات وموضوعات لا يهتم بها الرجل العادي. لكن لا يزال يُذكر لفتجنشين فضل كبير في توضيحه طبيعة اللغة ووظيفتها وضرورتها لإدراكنا للعالم والوقائع. رأى بحق في طبيعة اللغة أنّ اللغة ليست حساباً منطقياً دقيقاً لكل كلمة معنى محدَّد، وإنّما مفردات اللغة مرنة فضفاضة يتسع معنى الكلمة الواحدة ويضيق حسب السياق الذي تتحدث فيه، رأى أيضاً أنّ تقرير الوقائع أو توصيل المعارف للآخرين ليست الوظيفة الوحيدة للغة وإنّما للغة وظائف لا متناهية، رأى ثالثاً أننا لا نبدأ بإدراك الأشياء من حولنا ثمّ بعد ذلك نصوغ ما ندرك في لغة، إذ لا إدراك أو تصور بدون لغة منذ البدء، بل لا يمكنني إدراك الأشياء أو فهم المواقف من حولي إلاّ في قالب لغوي، وإنّ استخدام اللغة هو الذي يحدِّد الإطار الذي أستطيع بفضله معرفة نفسي ومعرفة الآخرين والأشياء من حولي.

نلاحظ أخيراً أنّه لم يخطر على بال المناطقة والفلاسفة العرب القدامى فكرة اللغة المثالية لأنّ هذه وليدة المنطق المتطور الذي لم يكن متاحاً للمناطقة العرب أن يعرفوه، لكنهم اعتقدوا أنّ اللغة العادية ـ وهي هنا الفصحى ـ هي لغة الكتابة الدقيقة بعد مزيد من تحديد معاني مفرداتها كما اعتقدوا أنّ لكل كلمة معنى محدداً كما رأى جمهور المعاصرين.

٣ ـ وجدنا أنَّ أبا نصر الفارابي أوَّل من اكتشف ـ من بين المناطقة العرب القدامى ـ ما بين النحو والمنطق من علاقات تبدو في أوجه شبه وأوجه اختلاف. فمن أوجه الشبه بينهما ذلك التناظر والتناسب والاتساق بين قواعد النحو وقوانين المنطق، ومن أوجه الاختلاف بينهما خصوصية قوانين النحو واقتصارها على لسان العرب فلكل لغة نحوها، وعمومية قوانين المنطق المشتركة بين عقول الناس جميعاً. وقد سار في هذا الاتجاه في علاقة النحو بالمنطق كبار النحويين والمناطقة بعد الفارابي فقد رأى أبو سعيد السيرافي النحوي في القرن الرابع الهجري أنَّ علم النحو هو منطق العرب ورأى أبو سليمان السجستاني المنطقي ـ على لسان أبي حيان التوحيدي ـ أنَّ النحو أوَّل مباحث الإنسان والمنطق آخر مطالبه وأنَّ ما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار للمنطق من النحو حتى يصح ويستحكم. ومن جهة أخرى رأى المناطقة والفلاسفة العرب القدامى ما بين تركيب اللغة وتركيب الواقع من تطابق على نحو ما، ونجد هذه النقطة بوضوح عند الغزالي حين كان يقرن «عالم الأعيان» و «عالم الأذهان» و «عالم اللسان» فثلاثتها متطابقة متوازية. رأى المناطقة العرب إذن ما بين المنطق والنحو من علاقات وما بين تركيب الجمل وتركيب الواقع من علاقات. فإذا انتقلنا إلى المناطقة والفلاسفة الغربيين المحدثين والمعاصرين وجدناهم على اهتمام بتلك العلاقات لكننا نجد مواقفهم أكثر تعقيداً ومن ثمَّ أكثر تطويراً مما أتى عليه العرب. نجد المناطقة الغربيين المعاصرين يرون في النحو والمنطق أوجه شبه من جهة وأوجه اختلاف من جهة أخرى ـ يتشابهان مثلاً في ذلك التناظر بين الترادف والهوية، والإسناد والحمل، والنفي والتناقض ونحو ذلك، ويختلف النحو والمنطق مثلاً في اكتشاف المناطقة المعاصرين ذلك التمييز بين الصورة اللغوية والصورة المنطقية للجملة. أمَّا فيما يتعلَّق بعلاقة تركيب اللغة بتركيب الواقع فقد رأى بعض المناطقة المعاصرين أولاً أنَّ هنالك علاقة تطابق تام بين تركيب اللغة وتركيب الواقع لكنَّهم رأوا بعد

ذلك أنَّ التطابق التام لا يمكن تبريره ولذلك عدَّلوا موقفهم فرأوا أنَّ هنالك نوعاً من المطابقة بين اللغة والواقع وأنَّ تركيب اللغة يمكن أن يلقي ضوءاً على تركيب الواقع، لكنهم اكتفوا بهذا الوصف مع الاعتراف بعجزهم عن تأصيله أو تفسيره. نعود إلى العلاقة بين النحو والمنطق وما بينهما من شبه. فقد حاول الغربيون بحثاً أعمق في قواعد النحو وقواعد المنطق، ومن حيث هم مناطقة فقد قصروا بحثهم على قواعد المنطق. رأوا أنَّ هذه القواعد يقين لا شك فيه وصادقة دائماً لا يمكن أن تكذب، وتساءلوا من أين هذا اليقين والصدق؟ رأى كبار المناطقة المعاصرين (فريجه ورسل) أنَّ أي بحث في قواعد المنطق يعود في النهاية إلى قانون عدم التناقض، فإذا أردت البحث الأعمق في تفسير هذا القانون وجدت الطريق مسدوداً وإذن يجب أن نأخذ مبدأ عدم التناقض نقطة البدء اليقينية لكل قواعد المنطق ولا سبيل لنا إلى تحليله أو تفسيره. لكنَّ بعض الباحثين المعاصرين رأوا أنَّه لكي نتعمق البحث في مبدأ عدم التناقض وتوضيحه وتفسيره يجب أن نخرج من مجال المنطق واللغة إلى مجال ابستمولوجي في طبيعة العقل، واقترحوا ـ تابعين فيما يبدو للفيلسوف كنط ـ أنَّ قواعد المنطق ترتبط بعدد قليل من التصورات القبلية الأولية في العقل هي مصدر كل قواعد المنطق، وبالتالي كل قواعد النحو، ومن أمثلة هذه التصورات أفكار السلب والهوية والضرورة والاستحالة والعلية ونحو ذلك، وأنَّ هذه الأفكار لا تعلَّم ولا تكتسب وإنَّما تدرك مباشرة أو معطيات أولية للعقل، وأنَّ قواعد المنطق والنحو تنبع من هذه المعطيات.

٤ ـ يبدو أن المناطقة والفلاسفة واللغويين الغربيين المعاصرين لم يتوصلوا بعد إلى حل مشكلة المعنى، وباءت كل جهودهم بالفشل والاعتراف بهذا الفشل، فأصبحت المشكلة عقبة كأداء وصخرة عاتية. نعني بمشكلة المعنى ـ كما سبق القول ـ محاولة تحديد الشروط الضرورية والكافية لكي يكون للكلمة معنى ثابت، أو محاولة وضع معيار ثابت لتمييز كلمة من الكلمات الأخرى. وقد يدهش الرجل العادي من وجود هذه المشكلة في

أذهان المناطقة والفلاسفة قائلاً إن معاني الكلمات مدونة في القواميس والمعاجم اللغوية، لكن قد تزول دهشته إذا سألنا عن المصدر الذي استقى منه أصحاب المعاجم معاني الكلمات، وقد تختلف المعاجم في بيان معنى كلمة واحدة، وقد تختلف المعاجم من عصر لآخر ومن سياق علمي لآخر، وقد لا تفي كل المعاجم بكل ما يريده الباحث المتخصص، وهكذا. فإن قيل إن المعنى اصطلاح ومواضعة، فيمكن الرد على ذلك بأن القول بالمواضعة اللغوية اقتضى أن نربط كل كلمة أو كل اسم بما يشير إليه في الواقع، ويعني هذا إشارة الكلمة إلى ما صدقها، ولكن يتضمن هذا تحديداً لمفهومها أو معناها، فنعود إلى الحاجة إلى معيار لتحديد معنى الكلمة. فإن قيل إن معنى الكلمة قد يكون أمراً مركباً ولذلك يلزم البحث عن معان أكثر بساطة تكافىء المعنى المراد الوصول إليه، لكن سرعان ما نجد كلمات يحمل معناها أكثر من مجموع عناصر تحليله مثل «كائن عضوي»، أضف إلى ذلك أنه تنتابنا حيرة أيهما أسبق: الوصول إلى المعنى أم التكافؤ في المعنى. ويبدو أن إدراك التكافؤ المنطقي بين كلمتين غير ممكن بدون إدراك المعنى أولاً. وتصادفنا نفس المشكلة إذا أردنا تحديد المعنى بالبحث عن الكلمات المترادفة لأننا سوف نجد أن إدراك المعنى يجب أن يسبق البحث عن الترادف. وقد يقال إن كلمتين أو عبارتين لهما معنى واحد إذا أشارا إلى شيء واحد في الواقع لكننا سرعان ما نجد أن هنالك كلمتين أو عبارتين تشيران إلى شيء واحد مع أن معناهما مختلف. ومحاولات أخرى أخيرة لتحديد المعنى كان نصيبها الفشل. نلاحظ هنا أن كل هذه المحاولات تعتمد على اعتقاد أساسي يستبد بالباحثين وهو أن لكل كلمة معنى ثابتاً محدداً. ولذلك نجد محاولة جديدة للبحث عن المعنى هي أن نثور على هذا الاعتقاد ونعلن أن الكلمة في اللغة ليس لها معنى واحد وإنما تتعدد معانيها حسب الظروف والحاجة والسياق، لكننا نجد أن على هذا الموقف الجديد اعتراضات كثيرة، ما دام المناطقة والفلاسفة يجعلون الدقة والوضوح والصدق أقانيم

ثلاثة يسعون إليها. إزاء هذه المحاولات العديدة اليائسة رأى بعض المناطقة أن لا أمل في وضع معيار لتحديد المعنى، ولا مفر من الاعتقاد بأن فكرة المعنى يجب أن نصادر عليها ونسلم بها تسليماً، والمقصود أن معنى الكلمة أمر يدركه كل إنسان يألف اللغة وتعلّم استخدام إدراكاً مباشراً، وليس محتاجاً إلى بحث، لدرجة أنهم يقولون إننا نكتشف المعاني ولا نخلقها، لكنا نجد أن هذا الموقف يتعارض مع قولهم أيضاً أن اللغة مواضعة اجتماعية وصناعة إنسانية، فإن كانت اللغة مواضعة إذن فمعاني كلماتها مكتسبة ولا تدرك مباشرة، وإن كانت المعاني موضوع بداهة وإدراك مباشر فلن تكون اللغة مواضعة ولا زال هذا البحث محتاجاً إلى مزيد من جهد المناطقة والفلاسفة ـ نلاحظ أخيراً أن المناطقة والفلاسفة العرب لم يعطوا موضوع المعنى اهتماماً خاصاً وإنما أشاروا إشارات عابرة. يقول الفارابي في إحصاء العلوم في سياق بيان معاني النطق إن: «النطق هو القول الخارج بالصوت وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير، وهو أيضاً القول المركوز في النفس وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ». ويقول السيرافي النحوي: «. . . وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ولهذا كان اللفظ بائداً على الزمان وكان المعنى ثابتاً على الزمان لأن مستملي المعنى عقل والعقل إلهي ومادة اللفظ طينية وكل طيني متهافت». قد تدل هذه العبارات على أن العرب القدامى يرون المعاني فطرية في النفس، لكنهم يقولون أيضاً إن اللغة مواضعة.

٥ ـ نأتي أخيراً إلى مأزق آخر يجد المناطقة والفلاسفة المعاصرون أنفسهم عاجزين عن إيجاد مخرج منه، وهو تفسير صدق القضايا العامة مثل كل إنسان فان أو كل الحيوانات الثديية حيوانات فقرية أو كل طعام فاسد قاتل. نسلّم جميعاً بصدق هذه القضايا لكننا لا نستطيع تدعيم هذا الصدق، ولا حتى الصدق الاحتمالي. ذلك لأننا نحكم على أي قضية بالصدق إذا عبّرت عن واقعة حدثت فعلاً، ونحكم عليها بالكذب إذا

جاء الواقع معارضاً لما تقوله هذه القضية. نقول مثلاً عن شرب سقراط للسمّ أو هزيمة نابليون في موقعة ووترلو إنها وقائع فإذا صغنا هذه الوقائع في قضايا جاءت هذه القضايا صادقة. والآن نلاحظ أن الوقائع دائماً جزئية، فإذا بحثنا عن صدق القضية العامة يجب أن نقول إن أي قضية عامة تصدق إذا كانت تقرر واقعة عامة، لكننا نلاحظ أنه لا توجد وقائع عامة، ومن ثم عجزنا عن تحقيق صدق القضايا العامة. ولا نستطيع القول إن القضية العامة مكافئة لمجموعة قضايا جزئية تؤلف موضوعاتها موضوع القضية العامة، لأن هذه القضايا الجزئية لا تساوي القضية العامة إلا إذا أضفنا قضية أخرى هي «وهذه الوقائع الجزئية هي كل الوقائع الموجودة»، لكن هذه القضية الأخيرة ذاتها قضية عامة، فنعود حيث بدأنا. ولا نستطيع القول إن القضايا العامة التجريبية الصادقة تصدق لاتساقها مع وقائع الماضي والحاضر وإن كنا لا نعرف الآن شيئاً عما إذا كانت ستصدق على وقائع المستقبل - لا نستطيع أن نقول ذلك لأن أساس صدق القضية العامة - اعتماداً على صدقها في الماضي والحاضر يستلزم إضافة القضية «وهذه هي كل الوقائع حتى الآن»، ولا يمكننا قول هذه القضية لأنها تعني إحصاء كل الجزئيات في الماضي والحاضر، وإحصاء اللامتناهي مستحيل. وقد تحفزنا هذه الصعوبة إلى حذف القضايا العامة من قائمة القضايا المحتملة الصدق لكن هذا غير ممكن لأن اللغة العادية مليئة بهذا النوع من القضايا، كما أن صيغ القوانين العلمية كلها من هذا النوع. ولا يعني هذا أن لا أساس لصدق قوانين العلم وإنما يعني فقط أن أساس صدقها نحيل ويحتاج صدق القانون العلمي إلى بحث واسع ومراجعة تامة للنظرية العلمية التي جاء هذا القانون عنصراً فيها. ولذلك لا تزال مشكلة صدق القضايا العامة محتاجة إلى مزيد من جهد المناطقة والفلاسفة.

المـــراجع

المراجع العربية:

ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.

الباقلاني، **أبو بكر بن الطيب:** التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٤٧.

التوحيدي، **أبو حيان:** كتاب الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٥٣.

المقابسات، حققه وقدم له محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٠.

الشهرستاني، **أبو الفتح:** نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه ألفرد جيوم.

محمد بن عبد الكريم: مكتبة المثنى بغداد.

الغزالي، **أبو حامد:** المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، مكتبة الجندي، القاهرة ١٩٦٨.

الفارابي، **أبو نصر:** إحصاء العلوم، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عثمان أمين، دار الفكر العربي، ط ٢، القاهرة، ١٩٤٩. كتاب الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، دار المشرق، بيروت ١٩٧٠.

دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٨.

صبحي، أحمد محمود: في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٨.
عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة سلسلة المكتبة الثقافية رقم ١٤٤، القاهرة ١٩٦٥.

المراجع الأجنبية:

— Ayer, A.J., **Language, Trth and Logic,** 2nd ed., Victor Gollancz, London, 1958.
'Verification and Experience', in **Logical Positivism,** ed. by Ayer, the free press, Macmillan, New York, 1959.
'Philosophy and Language', in **Clarity Is Not Enough,** ed. by Lewis.

— Ayer A.J., **The central Questions of philosophy,** Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, England, 1982.

— Black M., 'Language and Reality'; in **Clarity Is Not Enough,** ed. by Lewis H.D., Allen and Unwin London, 1963.

— Borgmann A. **The philosophy of Language: Historical Foundations and Contemporary Issues,** Martinus Nijhoff, The Hague, 1974.

— Broad C.D., 'The Local Historical Background of Contemporary Camrbridge philosophy', in **British philosophy in the Mid-Century,** ed by Mace C.A., Allen and Unwin, London 1957.
'Two Lectures on the Nature of philosophy', in **Clarity Is Not Enough,** ed. by Lewis.

— Carnap R. **Meaning and Necessity: A Study in Semantic and Modal Logic,** chicago press, Chicago, 1947.
'Truth and Confirmation', in **Readings In Philosophical Analysis** ed. by Feigl and Sellars, Apple-Century-Crofts Inc, N.Y. 1949.
'The Elimination of Metaphysics Through Logical Analysis of Language', in **Logical positivism,** ed. by Ayer.

— Chomsky N. **Language and Mind,** N.Y. 1968.
Cartesian Linguistics — A chapter in the History of Rationalist Thought, N.Y. 1966.

— Ewing A.C. 'The Linguistic theory of Apriori Propositions' in **Clarity Is Not Enough,** ed by Lewis.

— Findlay, 'Use, Usage and Meaning', in **Clarity Is Not Enough.**

— **Flew A.G.N. (editor), Logic and Language,** Ist Series, Blackwell, Oxford 1951.

— Frege G. 'Sense and Nominatum', in **Readings In Philosophical Analysis,** ed. by Feigl and Sellars.
'The Thought: A Logical Inquiry', **Mind,** 1956.

— Geach P., **Reference and Generality An Examination of some Medieval and** Modern theories, Cornell University press, Ithca, N.Y. 1962

— Geach and Black (ed), **Translations from the philosophical Works of Frege,** Blackwell, Oxford, 1960.

— Hahn H., Logic, 'Mathematics and Knowledge', in **Logical Positivism** ed by Ayer.

— Harris E.E., **Fundamentals of philosophy,** Holt, Reinharst and Winston Inc. N.Y. 1969.

— Hempel K. 'On The Nature of Mathematical truth', in **Readings in Philosophical Analysis** ed. by Feigl and Sellars.
'Geomtry and Empirical Science.', **in Readings ete.**
"The Empiricist Criterion of Meaning', in **Logical Positivism ed. by Ayer.**

— **Hume D., Treatise of Human Nature,** Oxford, 1888, **Enquiries Concerning the Human Under-standing,** Oxford, 1902.

— Jones W.T., **A History of Western philosophy, the Twentieth Century to Wittgenstein and Sartre,** Vol, V, Hartcourt Brace Jovanovich, Inc N.Y. 1975.

— Kant I. **Critique of pure Reason,** translated by N. Kemp Smith, Macmillan, London 1961.
,Prolegomena to any Future Metaphysics that will be able to present itselfas a Science, translated by Lucas, Manchester, 1962.

— Katz J. **Linguistic philosophy: the Underlying Reality of Language and its philosophical Imort,** Allen and Unwin, London, 1972.

— Kenale W. 'Are Necessary Truths true by Convention?'
in **clarity Is Not Enough** ed. by Lewis.
The Development of logic, Oxford, 1962.

— Lacey A.R., **Modern philosophy An Introduction,**

Routledge and Kegan Paul, Boston, 1982
— Locke J., **An Essay Concerning Human Understanding.**
— Macdonald M., (editon), **Philosophy and Language,** Black well, Oxford, 1954.
— Mill J.S. **A System of Logic Being A Connected. View of the principles of Evidence and the Methods of Scientific Investigation,** Longmans, London, 1967.
— Mitchell D. **An Introduction to Logic,** Huchinson University Library, London 1967.
— Moore G.E. 'A Defence of Common sense', in **Contemporary British philosophy** ed by Muirhead Vol. I, Allen and Unwin, London, 1925.
'A proof of An External World', in Proceedings of the British Academy, 1939.
— Mundle C.W.K., **A Critique of Linguistic philosphy,** Clarendon press, Oxford, 1970.
— Nagel E, 'Logic without ontology', in **Readings in philosophical Analysis,** ed. by Feigl and Sellars.
— Neurath O., 'Protocol Sentences', in **Logical Positivism,** ed. by Ayer.
— Passmore J. **A Hundred Years of philosophy,** Gearld Duckworth, London, 1966.
— Putnam H. 'Meaning and Refernce', in **Contemporary Philosophical Logic,** ed. by Copi and Gould, St. Martin's Press, B.Y. 1978
— Quine W.V., 'Truth By Convention', in **Readings in philosophical Analysis,** ed. by Feigl and Sellars.
,**From A Logical Point of View,** Combridge Massachusetts, 1961.
,**The Ways of Paradox and Other Essays,** Harvard University press, Combridge Massachusetts, 1976.
— Russell B. **Principia Mathematica** Cambridge University press, London, 1962.
,**Introduction to Mathematical philosophy,** Allen and Unwin, London 1919.
,**Mysticism and Logic,** Penguin ed., Middlesex, 1918.
,'Logical Atomism', in **Contemporary British philosophy** Vol. I ed. by Muirhead, 1925.

,**Logic and Knowledge, Essays 1901-1950**, ed. by Marsh, London, 1956

,**My philosophical Development**, Allen and Unwin, London, 1959.

— Ryle G., 'Systematically Misleading Expressions',
in **Proc. of Arist. Soc.** 1931.
Dilemmas, Cambridge Univ. Press, London 1960.

— Schilpp(ed), **The philosophy of G.E. Moore** Harper, and Row N.Y. 1960.
,**The philosophy of B. Russell**,
Harper and Row N.Y. 1963.

— Schlick M., 'Meaning and Verification , in **Radings in philosophical Analysis**, ed. by Feigland Sellers.
'Positivism and Realism',
,'The Foundation of Knowledge',
in **Logical positivism**, ed. by Ayer.

— Urmson J.O. **philosophical Analysis: Its Development Between the Two World Wars**,
Oxford University press, London, 1956.

— Waismann F. 'Verifiability', **proc. Arist. Society**, 1937.

— Warnock G.J. **English Philosophy Since 1900**, Oxford University press. London, 1969.

— White, **G.E. Moore, A Critical Exposition**, Blackwell, Oxford, 1958.

— Wittgenstein L. **Tractatus Logico - philosophicus**,
Kegan Paul, London, 1922
Philosophical Investigations,
Blackwell, Oxford, 1958.

The Encyclopedia of philosophy, ed p. Edwards,
8 Vols., Collier, Macmillan publishers, London, 1972.



الفهرس